المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

ALEILMIA JOURNAL
A SEMI-ANNUAL REFEREED
SCIENTIFIC JOURNAL, PUBLISHED BY
FACULTY OF ECONOMIC AND COMMERCE
ELGARABULLI
ELMERGIB UNIVERITY, ALKHOMS, LIBYA

المجلد الثاني، العدد الرابع/أكتوبر 2021م

VOLUME 2, NUMBER 4/October 2021

رقم الإيداع المحلي: 43/2020

العنوان: القره بوللي، الطريق الساحلي خلف محطة الوقود، **رقم الهاتف:** 3301-662-021،
صندوق بريد:77243 بريد القره بوللي،
البريد الالكتروني: esa.journal@elmergib.edu.ly
الموقع الالكتروني:
مجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - كلية الاقتصاد القره بوللي - جامعة المرقب(elmergib.edu.ly)

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾
صدق الله العظيم
الآية(113)
سورة النساء

افتتاحية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمـد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: يسعدنا أن نضع بين أيديكم العدد الرابع من المجلة العلمية و الذي نأمل أن يكون نبراسا مضيئا لكل المهتمين و القراء و الباحثين و يجدون منه ما يحتاجونه من معلومات في العلوم الاقتصادية و المالية و المحاسبية و الإدارية و السياسية... **ننظر للغد** بعين التفاؤل و الأمل بأننا ماضون بإذن الله علي طريق مليئة بالنشاط والجد و الاجتهاد و العزيمة و الإصرار و العمل المتواصل لتحقيق أهداف المجلة و المتمثلة في استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم ذات العلاقة باهتمام المجلة والتي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها. **ختامًا... وبعد شكر الله...** أري لزاما عليّ أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لكل من ذلَّلَ الصعوبات والعقبات وشاطرنا طريق العلم وتعاون معنا من مفكرين وقراء ومتابعين وباحثين أعزاء ومُحكّمين أجلاء من جُل الجامعات وبعض المعاهد العليا في ليبيا.

دلني أين الطريق في المعـــالي يا صـديق... دلني حـارت خطـاي في بنيـات الطـريـــق

قم وهيا يا أخـي ننـشر العلـــم ســويا... ليس من قـد عاش ميتا مثل مـــن قـد عاش حيا

وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلتَّوْفِيقِ

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

تقديم

أصالة عن نفسي ونيابة عن هيئة تحرير المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي يطيب لي أن أرحب بكل الباحثين والمُحكّمين وطلاب العلم والمعرفة في العدد الرابع من المجلة الذي نتمنى أن يجدوا ما يحتاجونه من معلومات التي تدخل ضمن اهتمام المجلة وندعوكم جميعًا إلى تقديم اقتراحاتكم الهادفة من أجل تنمية وتطوير المجلة. **السادة الباحثين والمهتمين وطلاب العلم...** ندعوكم لنشر أبحاثكم الرصينة التي تعالج المشاكل الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية وتكتشف الحلول والأفكار وتقديمها لصناع القرار لبناء غد مشرق بإذن الله. **وأخيرًا...** أجد لزامًا علينا من تقديم وافر الاحترام والشكر والتقدير والثناء لكل من تعاون معنا وهنا أخص بالذكر الدكتور عبدالرزاق محمد التلاوي علي جهوده لاستدامة ظهور المجلة و حرصه و حفظه للأمانة العلمية.

مع تمنياتنا للجميع بالتوفيق

ومعًا على طريق العلم خدمة للعباد والبلاد

رئيس التحرير

أ.مصطفي حسين الباوندي

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تطمح المجلة أن تكون رائدة في نشر البحوث الاقتصادية والمالية والدراسات العلمية التي تدخل ضمن اهتمام المجلة داخل ليبيا وخارجها.

الرسالة

نشر أفضل البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية وباتباع اجود مناهج واساليب البحث العلمي ومحاولة سد الفجوة بين ما هو متاح وما هو مطلوب.

الأهداف

استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم ذات العلاقة باهتمام المجلة والتي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها.

لجنة تحرير المجلة العلمية

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

رئيس التحرير

أ.مصطفي حسين الباوندي

مدير التحرير

د.أحمد محمد فرحات

أسرة التحرير

د.عادل علي الشربجـــــي	عضوًا
د.معمر محمد التومـــــي	عضوًا
د.محمد مسعود أبوخريـــص	عضوًا
د.المهدي عبد العظيم حمودة	عضوًا

قواعد النشر وشروطه بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث:

1-يتم تقديم البحوث الكترونياً و مطبوعة باستخدام محرر الورد (Microsoft Word) عبر البريد الالكتروني للمجلة أو رئيس التحرير (esa.journal@elmergib.edu.ly).

2-حجم الصفحة (16 سم العرض*24سم الطول) وهوامش الصفحة (2 سم) من جميع الجهات عدا اليمين (2.5 سم)، وان يكون ترقيم الصفحات في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

3-نوع الخط (Simplified Arabic) للبحث المعد باللغة العربية و (Time New Romans) للبحث المعد باللغة الإنجليزية.

4-حجم الخط 16 أسود غامق Bold للعنوان الرئيسي و 11 أسود عادي لمتن البحث، و العناوين الفرعية بمتن البحث بحجم 12 أسود غامق Bold و 12 أسود غامق Bold للمؤلفين و 12 أسود عادي لعنوان المؤلفين ويكون تباعد الاسطر (1 سم)، وأن تستخدم الأرقام العربية 1 ، 2 ، 3 ، ..... في جميع ثنايا البحث ،

5-لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك التخطيط بالعربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية، والاشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الانجليزية).

6-أن يكون عنوان البحث، واسم الباحث / الباحثين، والجامعة / المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل الصفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث وملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية متبوعاً بكامل البحث.

7-ان يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ؟، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً.... أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو **نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصدار السادس(APA-6th** –American Psychological Association– ED).

حيث تتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) في حالة الاقتباس المباشر، اما ماعدا ذلك يتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر). وتكتب المراجع في نهاية البحث حسب تسلسلها ابجديا بحيث تبدأ بالمراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

8-تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلا وتكتب عناوينها بالأعلى بخط أسود غامق وبحجم 12، ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين وحجم الخط داخل الجدول (الأدنى 8 والأعلى 10)، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والاشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط حجم 11.

9-الاشكال والرسومات والصور لا يتجاوز حجمها نصف صفحة من صفحات المجلة ولها رقم تسلسلي وعنوان بحجم 12 غامق يكتب فوقها.

10-تكتب الرموز والمعادلات الرياضية سواء داخل النص أو في المعادلات المستقلة بالرموز الإنجليزية فقط وباستخدام محرر المعادلات Math Type مع تقديم وصف للرموز المستعملة ويعطي لكل معادلة رقم تسلسلي بين هلالين.

11-تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

12-لهيئة التحرير حق الفحص الأولى للبحث وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

13-في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشراً آخر ورقياً او الكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. آما في حالة رفض البحث سيتم أخطار الباحث أو مجموعة الباحثين عن أسباب الرفض دون الاشارة إلي أسماء المقيمين.

14-في حالة نشر البحث يعطي الباحث عدد (1) واحد نسخة ورقية من المجلة.

15-الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

ثانياً: شروط إدارية للنشر

1-يوقع الباحث نموذج إقرار ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن الباحث لم يسبق نشر بحثه، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

2-لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة العلمية بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3-موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة الى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها ان تتحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

4-لا يتم نشر البحث بعد قبوله من لجنة التحكيم مهما تكون الأسباب ما لم يتم دفع رسوم النشر المحددة (250 دينار ليبي) من قبل الباحث أو مجموعة الباحثين.

المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب

المجلد الثاني، العدد الرابع/أكتوبر 2021م

المحتويات

ر. ت	الموضوع	اسم المؤلف/ المؤلفين	ت. ص
1	افتتاحية	المشرف العام	ج
2	تقديم	رئيس التحرير	د
3	دراسة قياسية لبعض محددات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966-2020	د.عبدالرزاق محمد التلاوي	1
4	مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الليبية (دراسة تطبيقية على مصنع الحديد والصلب مصراته)	أ.محمد ميلاد صالح أ.فتحي منصور أبوشعفة أ.علي عمران طلب أ.مفتاح محمد مفتاح	28
5	السياحة واللامركزية والمساهمة في بناء الدولة الحديثة من منظور تسويقي: دراسة حالة مدينة زليتن وفقاً لرؤية 2030	د.امحمد الثابت الصداعي أ.عبدالسلام عاشور أبوفردة	55
6	معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط	د.منصور محمد لربش د. رجعة محمد فرج	65
7	مدى توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما ودورها في ترشيد تكاليف الإنتاج: دراسة ميدانية على مصنع أعلاف القره بوللي	د. مرعي علي ضو د. مفتاح محمد الحمروني	91
8	الوعي الاستهلاكي ودوره في حماية المستهلك دراسة ميدانية على مدينة الخمس ليبيا	أ. شكري عبدالكريم الصغير أ. خالد عمران كرماد أ. عبد الناصر فرج أبودينة	122
9	انعكاسات قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2009-2017)	د. الصادق حسين غيث منـى حســن اسميو	147

دراسة قياسية لبعض محددات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966-2020

د.عبدالرزاق محمد التلاوي*

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة علاقة و اثر بعض المحددات النقدية في ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1966 إلى 2020م باستخدام اختبارات جذر الوحدة و اختبار جوهانسون للتكامل Johnson Co integration Test و نموذج تصحيح الخطأ المتعدد Vector Error Correction Model (VECM) إضافة الي سببية جرانجر.,أظهرت نتائج الدراسة علي وجود علاقة تكاملية او طويلة الأجل بين الاحتياطي العام و النمو الاقتصادي و عرض النقود و معدل التضخم و سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي و أن العلاقة طردية بين الاحتياطي العام و كل من النمو الاقتصادي و عرض النقود و سعر الصرف، بينما العلاقة عكسية بين الاحتياطي العام و معدل التضخم. وأظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ بطريقة سببية جرانجر/ اختبار وولد VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests بوجود علاقة سببية بين الاحتياطي العام وعرض النقود بينما لم تثبت وجود هذه العلاقة بين الاحتياطي العام وبقية المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: -ميزان المدفوعات، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك

المقدمة:

تعمل كل دول العالم علاقات اقتصادية مع بعضها البعض والذي ينتج عنه مبادلات ومعاملات تجارية تؤدي الي تدفق السلع والخدمات ومن ثم بنقل الأموال من دوله لأخري وهذا يتطلب كل دولة تسجيل هذه المعاملات في سجل يسمي ميزان المدفوعات والتي تقيد فيه كل المعاملات التي تحصل بين الدول سواء علي شكل إيرادات أو مدفوعات. فكل دولة من دول العالم تسعي للحفاظ على ميزان المدفوعات متوازنًا وعدم تشوهه باستخدام سياسات اقتصادية من المهتمين وصناع القرار لان وجود اختلالات في ميزان المدفوعات وخاصة استمرار هذه الاختلالات يعني وجود مؤشرات في معاناة البلد من مشاكل اقتصادية وخاصة المتعلقة بالالتزامات المالية تجاه الدول الأخرى وبالتالي فان معرفة محددات ميزان المدفوعات له أهميته حيث يعد مرآة عاكسة لحجم النمو الاقتصادي للبلد، ودولة ليبيا شأنها شأن بقية الدول الأخرى تسعي في الحفاظ على ميزان مدفوعاتها ومعرفة محدداته.

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب
إيميل: ametelawi@elmergib.edu.ly

مشكلة الدراسة:

تسجل المعاملات بين دولة و بقية دول العالم في ميزان مدفوعات و التي تعمل بجعله متوازنًا و إذا لم تستقر محددات ميزان المدفوعات فان يؤثر علي عدم توازان ميزان المدفوعات و خاصة لدولة مثل ليبيا التي تعرضت لعدم استقرار اقتصادي في سنوات مختلفة من أزمات عالمية في أسعار البترول في عقد السبعينيات و الانخفاض المفاجئ في بداية الثمانينات و الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات و العقد الأخير نتيجة للتغيرات التي حصلت منذ 2011 الثمانينات و المتتبع لسلسة الزمنية للاحتياطي العام والذي يمثل ميزان المدفوعات في هذه الدراسة، يجد أن هذه السلسة لازلت تزيد بمعدلات عالية نسبيًا و خاصة بعد عدم الاستقرار الاقتصادي لسنة 2011 رغم تدني صادرات النفط بل اغلاق هذه الصادرات في بعض السنوات، وهنا يقودنا لصياغة المشكلة البحثية في بعض التساؤلات-ما هو أثر و علاقة الناتج الإجمالي بميزان المدفوعات؟، ما هو أثر و علاقة سعر الصرف بميزات المدفوعات؟، ما هو أثر و علاقة حجم التضخم بميزان المدفوعات؟،ما هو أثر و علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها التعرف على محددات الميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1966-2020 نتيجة لأهمية ميزان المدفوعات في كونه مرآة عاكسة لحجم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي مما يساعد المهتمين وصناع القرار برسم السياسات الاقتصادية التي تكون مستندة على الواقعية. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة محاولة لأثراء المعرفة وإضافة الي المكتبة باستخدام بعض النماذج القياسية الحديثة التي تفتقر إليها هذ الدراسات.

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم وضع فرضية أساسية مفادها وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (الناتج الإجمالي (النمو الاقتصادي) وعرض النقود بالمفهوم الواسع ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار) وميزان المدفوعات (الاحتياطي العام) في الأجلين القصير والطويل.

هدف الدراسة:

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن هدف الدراسة يتمثل في محاولة معرفة وتحليل أثر وعلاقة بعض المحددات (النمو الاقتصادي وعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف) بميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1966-2020 م.

منهجية الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي وذلك من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة و المتمثلة في ديكي فيللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADFT)، واختبار فيليب وبيرون Phillips Perron Test (PPT) و من ثم اختبار التكامل المشترك لجوهنسون(Johason Co integration Test) و نموذج تصحيح الخطأ المتعدد Vector Error Correction Model (VECM) إضافة الي سببية جرانجر Granger لتحليل اثر و علاقة بعض المحددات ذات العلاقة بميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966-2020م. وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات (والتي هي بالمليون دينار ليبيا) من الاحصاءات الصادرة عن البنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي.

الجزء النظري:

تواجه بلدان العالم مشكلة اختلالات في الحساب الرأسمالي والحساب الجاري بميزان المدفوعات وخاصة عندما هذه المشكلة مستمرة الامر الذي ادي الي اهتمام الاقتصاديين وذوي الاختصاص بدراسة محددات ميزان المدفوعات بغية الوصول الي طرق تصحيح أو علاج هذه الاختلالات ومن ثم تحسين حجم النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

ووضح Anyawu(1993) في كتابه اقتصاديات النقود على عدة طرق لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ومنها منهج المرونات والمنهج النقدي ومنهج الاستيعاب. فالمنهج النقدي يركز على التحليل النقدي للعوامل ذات العلاقة بميزان المدفوعات والتي تشمل عدة متغيرات منها عرض النقود والتضخم وسعر الفائدة.

تناول كل من Opusunju & Akyuz (2022) في دراستهما للأثر السببي بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط و الغار في نيجيريا بأن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل يحتوي كل المعاملات من السيولة و الموارد الحقيقية المستلمة و السلع و الخدمات و الدخل و التغيرات في الأصول خلال فترة زمنية، كما خلصت الدراسة للعلاقة السببية بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط و الغاز حيث نوقش مفهوم ميزان المدفوعات مع بداية الستينات و السبعينات لكل من Mundell(1961) و Fleming1962 و Johnson(1972) و حُسن الميزان نموذج كينز لمحددات الدخل في الاقتصاد المفتوح كما خلص بأن حساب ميزان المدفوعات يتكون من أربعة عناصر وهي الحساب الجاري و حساب راس المال و التمويل و حساب الخطأ و السهو و الحساب الاحتياطي.

وأشار كل من (Krugman et al.,2018) في كتابهم الاقتصاد الدولي بأن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل يقيد فيه كل المبادلات الاقتصادية بين دولة معينة وبقية دول الأخرى في زمن معين وكذلك يوضح ويساعد تتبع كل التغيرات في مديونية دولة ما للأجانب والصادرات والواردات المنافسة كما يوضح العلاقة الارتباطية بين المعاملات الأجنبية وعرض النقود الأجنبية. كما عرف

ميزان المدفوعات لدولة ما علي أنه سجل يحفظ تتبع كل من المدفوعات و الاستلامات من الأجانب و كل معاملة ينتج عنها استلام من الأجانب تدون في الجانب الدائن بينما كل معاملة ينتج عنها دفع الي الأجانب تدون في جانب المدين، وهناك ثلاثة أنواع من المعاملات الدولية التي تسجل في ميزان المدفوعات وهي الحساب الجاري و الذي يختص بالمعاملات المتعلقة بالصادرات أو الواردات للسلع و الخدمات، و الحساب المالي والذي يختص كل معاملة تنتج عنها بيع أو شراء في الأصول المالية و حساب رأس المال و يشمل معاملات أو نشاطات أخري محددة ينتج عنها نقل الثروات بين الدول.

ويمكن القول بأن ميزان المدفوعات يشمل كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة ما ومقيمين في دول أخري خلال فترة زمنية معينة غالبًا ما تكون سنة وتشمل المعاملات اجمالاً كل التحركات في الصادرات والواردات ورؤوس الأموال.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت محددات ميزان المدفوعات وعلاقة عامل او أكثر بميزان المدفوعات وخاصة في البلدان النامية للاستفادة منها في دراسة حالة الاقتصاد الليبي ووجب الإشارة الي ندرة الدراسات السابقة المنشورة حديثًا في ليبيا والمهتمة بالعوامل المحددة بميزان المدفوعات حسب علم الباحث وبالتالي سيتم التركيز الدراسات السابقة المشابهة الي حد ما بالاقتصاد الليبي بشكل خاص والاقتصاديات الأخرى بشكل عام.

وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات مع التنويه بأنه تم ترجمة الدراسات الإنجليزية إلى العربية من قبل الباحث.

في نيجيريا، تناولت دراسة Sakanko & Akims (2021) للسياسة النقدية والميزان التجاري في نيجيريا خلال الفترة 1980-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وأظهرت نتائج الدراسة أن أدوات السياسة النقدية المتعلقة بسعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي لهما علاقة تكاملية وتأثير معنوي عبي الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل. وفي نيجيريا أيضًا بينت دراسة Inimino and et al(2019) لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-2015 باستخدام أدوات المنهج القياسي للتكامل ونموذج تصحيح الخطأ علي وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في ميزان المدفوعات وسعر الصرف وسعر الفائدة والائتمان الي القطاع الخاص CPS، كما أظهرت الدراسة لسعر الصرف والائتمان الممنوح للقطاع الخاص أثر معنوي على ميزان المدفوعات بينما عدم وجود أثر معنوي لكل من عرض النقود وسعر الفائدة على ميزان المدفوعات.

آما في الجزائر، توصلت دراسة Bouaghi (2021) لأثر تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات دراسة قياسية خلال الفترة 1992 -2018 الي تأثير سياسة سعر الصرف سلبًا على

ميزان المدفوعات بسبب خصوصية الاقتصاد الجزائي من حيث اعتماده على قطاع النفط أو المحروقات. وفي الجزائر أيضًا، أظهر جلطي(2021) في دراسته لأثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري علي وجود تأثيرات جوهرية لسعر الصرف ومعدل الفائدة وسعر النفط لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 1993–2016.

وفي العراق، هدفت دراسة ماردين وشفان(2021) لتحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي باستخدام مربع كالدور السحري خلال الفترة 1990–2019 باستخدام منهجية التكامل المشترك وطريقتي المربعات الصغرى العادية الديناميكية DOLS وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليًاFMOLS و اظهرت بعض نتائج الدراسة علي وجود اثر إيجابي للسياسة النقدية و ذلك من خلال التأثير علي رصيد النقد الأجنبي و من ثم علي الاستقرار الاقتصادي و الحساب الجاري خلال فترة الدراسة. وفي العراق أيضًا، بحثت دراسة كل من HUSSEIN and et al(2021) لأثر التغيرات في أسعار الصرف في مؤشرات الاستقرار في الاقتصاد بعد 2003 حيث أظهرت الدراسة في عدم فعالية انتهاج سياسة التغيرات في أسعار الصرف لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي وهذا قد يكون سبب في عدم توازن ميزان المدفوعات والميزانية العامة وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام.

وفي السعودية، تناولت دراسة Al–Banawi and Mohamed(2016) لميزان المدفوعات و أهم محددات الاقتصاد التمويلي لسلسلة زمنية تمتد من 1981–2007 و أظهرت نتائج علي وجود اثر معنوي للدخل القومي و معدل التضخم و معدل الفائدة علي ميزان المدفوعات السعودي بينما عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف علي ميزان المدفوعات. وفي السعودية أيضًا، بينت دراسة Al–Mahish (2017) في تساؤلات مدي إمكانية تقييد ميزان المدفوعات لنموذج النمو المتماسك في السعودية باستخدام طريقة جوهانسون علي وجود علاقة تكاملية بين الصادرات الحقيقية و الدخل الحقيقي و الأسعار النسبية للواردات في الاجل الطويل، و لفحص تطبيق مدي تقييد ميزان المدفوعات لنموذج النمو BOPCG ، تم تقدير دالة طلب الواردات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه و أظهر نتيجة التقدير أن السعودية لهل مرونة طلب دخلية مرنة و مرونة طلب سعرية غير مرنة للواردات و خلصت نتائج الدراسة في المتوسط بأن الاقتصاد السعودي ينمو باقل من معدل النمو بالاستناد مع توازن ميزان المدفوعات.

في روسيا، أهتمت دراسة كل من Demetrio & Carlos (2019) بميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي باستخدام النماذج الديناميكية للبيانات المقطعية dynamic panel data modelsخلال الفترة 19996–2016 وأظهرت نتائج الدراسة ان صادرات النفط و الغاز وأسعار السلع غير مرنة لها تأثير إيجابي و معنوي علي الميزان التجاري الروسي خلال فترة الدراسة وأن النمو الاقتصادي الروسي ينمو بمعدل أسرع من توقع قانون تيرلول Thirlwall’s law.

وفي دراسة Keho (2021) لمحددات الميزان التجاري في اتحاد الاقتصاد والنقود لأفريقيا الجنوبية (WAEMU) خلال الفترة 1975-2017 باستخدام طرق المربعات الصغرى (OLS) والمربعات الصغرى الديناميكية(DOLS) والمربعات الصغرى المصححة(FOLS) وأظهرت نتائج الدراسة علي وجود علاقة سالبة بين الميزان التجاري وكل من الدخل الأجنبي والدخل المحلي بينما هناك أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري.

في أوروبا، خلصت دراسة كل من Naibaho & Muda (2021) للمكونات المؤثرة لميزان المدفوعات لعشرون دولة أوروبية مختارة خلال الفترة 2017-2020 باستخدام الأدوات الإحصائية PLS7.0 بأنه ليس كل مكونات ميزان المدفوعات مؤثرة فيه حيث الحساب الجاري يؤثر في ميزان المدفوعات، بينما حساب رأس المال وحساب التمويل لهما أثر معنوي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

من خلال اطلاع الباحث وعرضه للدراسات السابقة، يمكننا نخلص بان الدراسات السابقة ألقت الضوء على معظم محددات ميزان المدفوعات ولكنها استخدمت إجمالاً محدد أو اثنان لكل دراسة، واتفقت معظمها في اتباع المنهج القياسي باستخدام أسلوب التكامل المشتركة وتقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة بينما تختلف الدراسة الحالية في استخدامها لمتغيرات نقدية مختلفة كمحددات لميزان المدفوعات وفي تطبيق حالة الدراسة على الاقتصاد الليبي إضافة على أن هذه الدراسة تناولت فترة زمنية حديثة وبمدة زمنية طويلة.

الجزء التطبيقي:

أولاً: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1966-2020

تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

شهد الاحتياطي العام استقرارًا مع تذبذب طفيف من بداية فترة الدراسة حيث سجل أدني قيمة له وقدرها 121,224,141مليون دينار ليبي و استمر الاستقرار النسبي حتى سنة 2000 ثم أخذ بمعدلات متزايدة حتى وصل الي اعلي قيمة له في سنة 2012 بمبلغ وقدره 157,262,788,105.818 مليون دينار ليبي سنة 2011 ثم بانخفاض حتى سنة 2016 ويليها بزيادة بمعدلات بطيئة حتى نهاية الفترة وبلغت القيمة في المتوسط بمبلغ و قدره 36,738,384,964 مليون دينار ليبي.

والشكل التالي يلخص تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال فترة الدراسة قيد البحث.

شكل رقم(1): تطور الاحتياطي العام في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

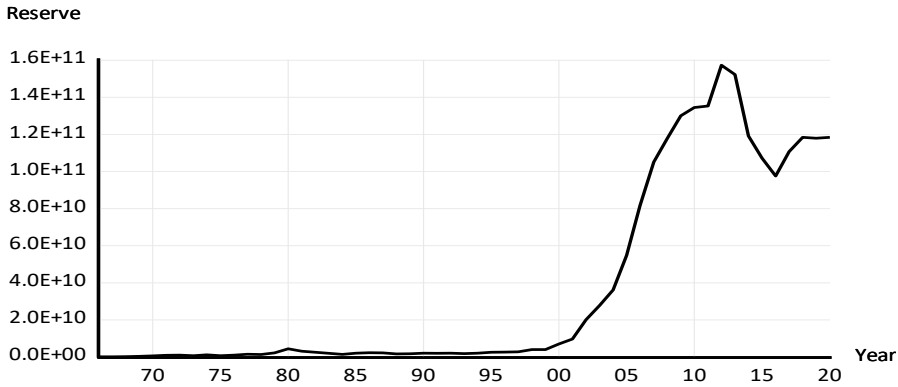

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

سجل الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) تذبذبًا وعدم استقرار بين الزيادة والانخفاض من بداية فترة الدراسة حتى سنة 2010 ثم ازداد بمعدلات متناقصة حتى سنة 2017 ثم تذبذب بين الزيادة والانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة. وبلغت أقل قيمة للنمو 9857.6 مليون دينار في عام 1966 بينما سجل أعلي قيمة له خلال فترة الدراسة قيمة وقدرها 53363.7 مليون دينار ليبي في عام 2010 وبلغت القيمة في المتوسط 26269.71 مليون دينار ليبي. وقد يرجع تذبذبات وعدم استقرار السلسة الزمنية نتيجة لازمات مختلفة مر بها الاقتصادي الليبي منها ازمات اقتصادية وسياسية. والشكل التالي رقم(2) يوضح تطور حجم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(2): تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

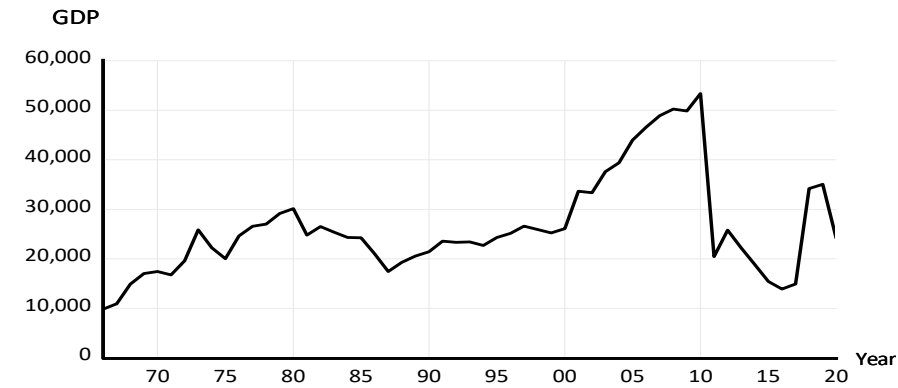

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

تطور حجم عرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

شهد عرض النقود –بالمفهوم الواسع والذي يشمل العملة المتداولة خارج المصارف والودائع الجارية إضافة الي الودائع الزمنية – بالزيادة بمعدلات طفيفة حتى سنة 2006 ثم أخذ بالارتفاع بمعدلات متزايدة حتى نهاية فترة الدراسة وقد بلغت اقل قيمة لعرض النقود خلال الفترة قيد الدراسة مبلغ وقدره 128.700 مليون دينار ليبي في بداية فترة الدراسة بينما سجل اعلي قيمة له مبلغ وقدره 125534.0مليون دينار ليبي في نهاية فترة الدراسة 2020 وقد بلغت القيمة في المتوسط 23347.8945 مليون دينار ليبي والشكل التالي رقم (3) يوضح تطور حجم عرض النقود خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(3): تطور حجم عرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

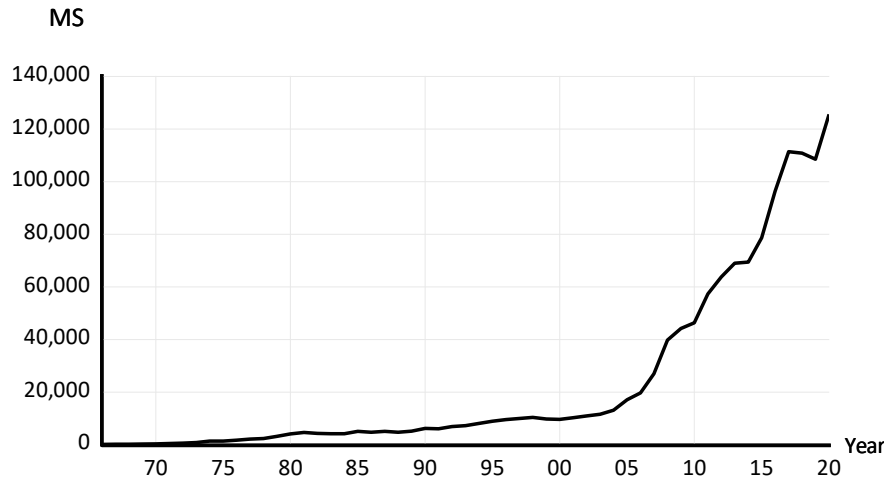

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

ازداد حجم التضخم بمعدلات متزايدة من بداية فترة الدراسة حتى سنة 1999 ثم أخذ بتزايد ولكن بمعدلات متناقصة حتى سنة 2003 ثم أستمر بمعدلات متزايدة ولكنها بطيئة حتى سجل أعلي قيمة له 2.979 في سنة 2017 بينما بلغ اقل قيمة له 0.12027 في سنة 1966 وبلغت القيمة في المتوسط 0.8866 والشكل التالي يوضح تطور حجم التضخم خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(4): تطور معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

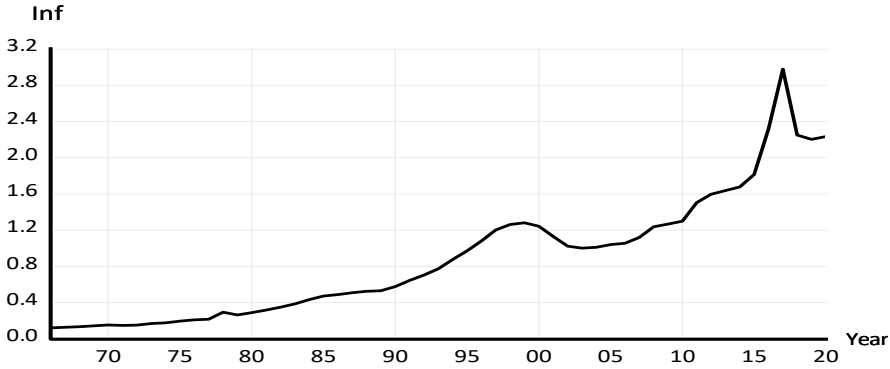

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

تطور سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

شهد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار استقرار النسبي إلي زيادة بمعدلات متناقصة من بداية فترة الدراسة الي سنة 1993 ثم الزيادة بمعدلات متزايدة اجمالاً مع بعض المعدلات المتناقصة ببعض السنوات وحيث سجل أعلي قيمة له خلال فترة الدراسة قيمة وقدرها1.3928دينار مقابل الدولار الواحد خلال سنتي 2019 و2020 بينما بلغ أقل قيمة له 0.2807 دينار مقابل الدولار خلال سنة 1991 و بلغت القيمة في المتوسط0.6772 دينار مقابل الدولار و الشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(5): تطور سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1966-2020

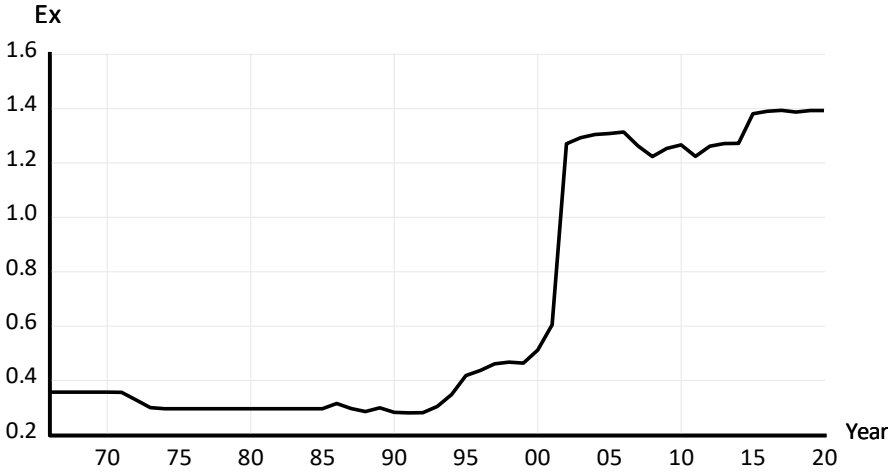

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة الحالية.

ثانيًا: قياس وتحليل النموذج القياسي

يهتم هذا الجزء بدراسة قياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، عرض

النقود، حجم التضخم، سعر الصرف) المتعلقة بميزان المدفوعات (الاحتياطي العام) في الاقتصاد الليبي خلال سلسلة زمنية طويلة 1966-2020 باستخدام بيانات سنوية. فالمتغيرات المستقلة لهذ الدراسة هي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (النمو الاقتصادي) بملايين الدنانير الليبية وعرض النقود بالمفهوم الواسع بملايين الدنانير الليبية وسعر الصرف (الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي) وحجم التضخم معبرًا عنه بنسبة مئوية وتم تحويله الي رقم عشري بينما المتغير التابع يكمن في ميزان المدفوعات (الاحتياطي العام) حيث تم تحويله بملايين الدنانير الليبية.

أما استخدام الصيغة اللوغاريتمية فمرده الحصول على العلاقة الخطية بين المتغيرات. ووجب الإشارة إلى أن صياغة النموذج التالي بهذا الشكل كانت بالاستناد إلى بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها إضافة الي بعض الدراسات الواردة في قسم الدراسات السابقة في الدراسة الحالية. ولهذا الغرض فقد تم صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في نموذج قياسي لأجل معرفة علاقة وأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كالتالي:

$$Lreserve = \beta_0 + \beta_1 LGDP_t + \mathrm{LMS}_t + LINF_t + LEX_{t+}\varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

حيث تشير

Lreserve إلي لوغاريتم الاحتياطي العام

LGDP إلي لوغاريتم النمو الاقتصادي

LMS إلي لوغاريتم عرض النقود

LINF إلي لوغاريتم التضخم

LEX إلي لوغاريتم سعر الصرف

ε إلي حد التشويش

ونتوقع وفقًا للنظرية الاقتصادية بأن ارتفاع التضخم يؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات (الاحتياطي العام) وزيادة عرض النقود يؤثر ايجابًا على ميزان المدفوعات وزيادة سعر صرف (أي تخفيض قيمة العملة المحلية) قد يؤثر ايجابًا علي ميزان المدفوعات و زيادة النمو الاقتصادي قد يؤدي الي زيادة الاحتياطي العام وهنا وجب التنبيه كل تلك التوقعات بحاجة لعدة عوامل حتي يتم تحقيقها و من بينها توفر قطاعات إنتاجية حقيقية و منافسة للسلع و الخدمات إضافة الي مرونة الصادرات و الواردات في الاقتصاد.

بعد تحديد النموذج القياسي لمتغيرا ت الدراسة (الاحتياطي العام و النمو الاقتصادي و عرض النقود و حجم التضخم و سعر الصرف)، قام الباحث بإخضاع هذه المتغيرات لاختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارهما، وذلك بتطبيق اختباري: Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips (PP) and Perron.

فبالتأمل في النتائج المعروضة في الجدول رقم(1)، يلاحظ استقرار المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لكل منهم حيث القيم المطلقة للإحصائية المحسوبة تفوق القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملات من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى وهذا يعني توقع احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

جدول (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل المحولة

المتغيرات	اختبار (ADF)			اختبار(PP)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
الفرق الاول للوغاريتم الاحتياطي العام	-5.95	-5.97	-5.20	-6.08	-6.11	**-5.37**
الفرق الاول للوغاريتم النمو الاقتصادي	-7.20	-7.25	-7.23	-7.20	-7.27	**-7.24**
الفرق الأول للوغاريتم عرض النقود	-4.88	-5.10	-3.21	-5.00	-5.27	**-3.01**
الفرق الأول للوغاريتم التضخم	-6.59	-6.65	-5.11	-6.60	-6.65	**-5.25**
الفرق الأول للوغاريتم سعر الصرف	-5.51	-5.56	-5.34	-5.51	-5.55	**-5.32**
القيم الحرجة عند مستوى 5%	-2.92	-3.50	-1.95	-2.92	-3.50	**-1.95**

ملاحظة: (1) بحد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمن. (3) عشوائي.

كما في الجدول السابق، حيث أظهرت نتائج اختباري ديكي فيلير Augmented Dickey-Fuller (ADF) وفيليب بيرسون Phillips and Perron(PP) بأن كل متغيرات الدراسة متكاملة عند الفرق الأول (الدرجة الاولي)، ومن ثم يأتي اختبار العلاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جوهانستون للتكامل المشترك Johansen Cointegration test وذلك بعد أن تم تحديد درجة التباطؤ المثلي وهي درجتان. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة.

جدول (2): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

فرضية عدد المتجهات	Eigen value	اختبار الاثر Trace statistic	5 Percent critical value	اختبار القيمة العظمي Max-eigen statistic	5 percent critical value
None *	0.52	79.77	69.82	37.81	33.88
At most 1	0.35	41.96	47.86	22.35	27.58
At most 2	0.18	19.60	29.80	10.27	21.13
At most 3	0.13	9.34	15.49	7.45	14.26
At most 4	0.04	1.89	3.84	1.89	4.84

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: -انظر الملحق رقم(1)

من الجدول السابق، يمكن ملاحظة وجود ادلة كافية علي رفض الفرضية الصفرية والتي مفادها عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى 5% وهذا يعني قبول الفرضية البديلة. فقد جاءت القيم الإحصائية لاختباري الأثر trace(79.77) والقيمة العظمى max (37.81) أكبر من القيم الحرجة عند مستوي معنوية5% 69.82 و 33.88 علي التوالي في فرضية عدد المتجهات الخاصة بـ None *.

وهذا يؤكد الي وجود علاقة وحيدة الاتجاهات للتكامل المشترك أو علاقة طويلة الآجل بين الاحتياطي العام والنمو الاقتصادي وعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف كما موضحة في ملحق رقم(1) ويمكن تمثيلها كالاتي:

$$LReserve = 0.60LGDP_t + 0.78\text{LMS}_t - 0.78LINF_t + 2.03LEX_{t+}\varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

حيث يلاحظ من المعادلة السابقة أن إشارات المتغيرات المستقلة تتوافق إجمالاً مع أدبيات النظرية الاقتصادية في الآجل الطويل، فالاحتياطي العام يتأثر إيجابيًا بكل من النمو الاقتصادي وعرض النقود وسعر الصرف، بينما يتأثر سلبيًا بمعدل التضخم.

وبالنظر الي المعادلة السابقة رقم(2)، فإن معلمات النموذج عبارة عن مرونات ومن ثم فان زيادة حجم النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الي زيادة في الاحتياطي العام بما نسبته 60% وزيادة عرض النقود بنسبة 1% يؤدي الي زيادة في الاحتياطي العام بما نسبته 78% بينما ارتفاع معدل التضخم

بنسبة 1% يؤدي الي انفاض في الاحتياطي العام بما نسبته 78% بينما زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) بمقدار 1% يؤدي الي زيادة بمقدار 203%.

ووفقًا للنتائج المتحصل عليها أعلاه، سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECMفي ظل وجود علاقة وحيدة الاتجاه للتكامل المشترك و نتائج التقدير مبينة في الجدول التالي(3):

جدول رقم(3) نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
معامل تصحيح الخطأ	-0.70	0.16	-4.39	0.00
الفرق الأول للوغاريتم الاحتياطي العام مبطأ لفترة واحدة	0.26	0.18	1.48	0.15
الفرق الأول للوغاريتم الاحتياطي العام مبطأ لفترتين	0.54	0.18	3.03	0.00
الفرق الأول للنمو الاقتصادي مبطأ لفترة واحدة	-0.11	0.22	-0.51	0.61
الفرق الأول للوغاريتم النمو الاقتصادي مبطأ لفترتين	-0.35	0.21	-1.62	0.11
الفرق الأول للوغاريتم عرض النقود مبطأ لفترة واحدة	-0.20	0.38	-0.53	0.60
الفرق الأول للوغاريتم عرض النقود مبطأ لفترتين	-1.18	0.40	-2.98	0.00
الفرق الأول للوغاريتم التضخم مبطأ لفترة واحدة	0.61	0.49	1.25	0.22
الفرق الأول للوغاريتم التضخم مبطأ لفترتين	0.58	0.48	1.20	0.24
الفرق الأول للوغاريتم سعر الصرف مبطأ لفترة واحدة	-0.25	0.39	-0.64	0.52
الفرق الأول للوغاريتم سعر الصرف مبطأ لفترتين	-0.96	0.41	-2.36	0.02
الحد الثابت	0.17	0.07	2.36	0.02
معامل التحديد المعدل	0.29			

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم(2)

ولمعرفة العلاقة في الأجل القصير، والتأكيد على السببية في الأجل الطويل وبالتأمل في الجدول أعلاه، يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل قوة الرجوع نحـو التوازن الطويل سالب الاشـارة

(0.70-) ومعنوي إحصائيًا(0.00) لان القيمة المحسوبة p value اقل من ألفا (0.05) ما يعني أن التصحيح يتم في الفترة الحالية وبالتالي يمكن القول وجود علاقة طويلة المدي بين المتغيرات الاقتصادية (الاحتياطي العام والنمو الاقتصادي وعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف)، حيث يتأثر الاحتياطي العام أيجابًا بكل من النمو الاقتصادي وعرض النقود وسعر الصرف بينما سلبًا بمعدل التضخم. ونلحظ في الآجل القصير بشكل عام وبالنظر لإشارات المعاملات فأنه يمكن القول إن العلاقة طردية بين لوغاريتم النمو الاقتصادي مبطأ بفترة واحدة وفترتين ولكنهما غير معنوية احصائيًا، بينما وجود علاقة سلبية للوغاريتم عرض النقود مبطأ بفترة واحدة وبفترتين بالاحتياطي العام، وكذلك علاقة سلبية للوغاريتم سعر الصرف مبطأ بفترة واحدة وبفترتين بالاحتياطي العام، اما لوغاريتم التضخم مبطأ بفترة واحدة وبفترتين فإن العلاقة إيجابية بالاحتياطي العام. وهنا تشير إشارات معاملات المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع غير متوافقة وفقًا لأدبيات النظرية الاقتصادية وهذا قد يرجع لعدة عوامل منها اقتصادية وغير اقتصادية وكذلك مدي استجابة مرونة الصادرات والواردات للبلد وقد ترجع الي طبيعة البيانات في بعض الأحيان. كما تفيد النتائج أن النمو الاقتصادي وعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف تشرح حوالي 30% من التغيرات الحاصلة في الاحتياطي العام وهنا قد يرجع انخفاض قيمة معامل التحديد لعدة عوامل منها عوامل اقتصادية متعلقة بمرونة الصادرات والواردات وعوامل فنية متعلقة بطبيعة جمع البيانات من مصادرها. وتم الكشف على العلاقة قصيرة الآجل بين الاحتياطي العام وكل من النمو الاقتصادي وعرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بطريقة سببية جرانجر/اختبارات وولد والجدول التالي رقم 4 يوضح العلاقة بين المتغيرات.

جدول(4) نموذج تصحيح الخطأ بطريقة سببية جرانجر/ اختبار وولد VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: D(RESERVE)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GDP)	2.629076	2	0.2686
D(MS)	10.86187	2	0.0044
D(INF)	2.840773	2	0.2416
D(EX)	5.762830	2	0.0561
All	13.86644	8	0.0853

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم(3)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة وجود علاقة سببية بين عرض النقود و الاحتياطي العام في الاجل القصير لأنه توجد أدلة كافية لرفض فرضية العدم و التي مفادها عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود و الاحتياطي العام لان p–value تساوي 0.0044 اقل من الفا و التي قيمتها0.05 بينما لم تثبت العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاحتياطي العام لأنه توجد أدلة كافية لرفض فرضية العدم و التي مفادها عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الاحتياطي العام حيث p–value تساوي 0.2686 اكبر من الفا و التي قيمتها0.05 و كذلك عدم وجود علاقة سببية بين حجم التضخم و الاحتياطي العام نتيجة لعدم وجود ادلة كافية لرفض فرضة العدم حيث p–value تساوي 0.2416 وهي اكبر من الفا و التي قيمتها0.05 و لوحظ من الجدول أيضًا عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و الاحتياطي العام بسبب عدم وجود أدلة كافية لرفض فرضية العدم حيث بلغت قيمة p– value 0.0561 وهي اكبر من قيمة الفا 0.05 .

ويمكن الاشارة إلى أن الدراسة خالية من المشاكل القياسية كمشكلة عدم ثبات التباين وعدم التوزيع الطبيعي والتي يمكن قراءتها أكثر تفصيلاً في قائمة الملاحق.

الخلاصة:

في هذه الدراسة، تم دراسة بعض محددات ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1966–2020 حيث أظهرت النتائج علي وجود علاقة تكاملية (علاقة طويلة الأجل) بين النمو الاقتصادي و عرض النقود و معدل التضخم و سعر الصرف و الاحتياطي العام باستخدام اختبارات جذر الوحدة و اختبار جوهانسون Johnson Co integration Test و نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM) (. وبينت النتائج بتأثير كل من النمو الاقتصادي وعرض النقود وسعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) إيجابًا على الاحتياطي العام بينما يؤثر معدل التضخم سلبًا على الاحتياطي العام وهذا إجمالاً يتوافق مع أدبيات النظرية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار مرونة الصادرات والواردات وطبيعة الاقتصاد المحلي، بينما أظهر نموذج تصحيح الخطأ بطريقة سببية جرانجر/ اختبار وولد VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests بوجود علاقة سببية بين عرض النقود والاحتياطي العام ولكن لم تثبت العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة الأخرى (النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف) والمتغير التابع (الاحتياطي العام).

وتوصي الدراسة على أهمية رسم سياسة اقتصادية معينة يشترك فيها خبراء الاقتصاد والمال والمصرف المركزي والمصارف العاملة تهدف على استقرار سعر الصرف وعدم انفراد المصرف المركزي بتغييرات سعر الصرف. وكذلك يتطلب رسم سياسة اقتصادية واضحة من قبل صناع القرار فيما يتعلق بعرض النقود وتتبع معدلات التضخم والحفاظ على معدلات مقبولة وهذا يهدف الي تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي الاحتياطي العام وايضًا العمل على تنويع مصادر الدخل القومي واستثمار عائدات النفط لخلق مشاريع استثمارية منتجة تهدف لتحقيق منافسة دولية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

جلطي،نجية(2021). أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة 1993-2016.مجلة المالية والأسواق،8(1)، ص313-330.

ماردين، فرج و شفان، سعيد(2021). تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(1990-2019) باستخدام مربع كالدور السحري، جامعة دهوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية،24(1)، ص91-112.

مصرف ليبيا المركزي(2020). الكتيب الإحصائي للإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)، https://cbl.gov.ly/#

مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Al-Mahish, M. (2017). Does Balance of Payments Constrained Growth Model Hold in Saudi Arabia?. *Journal of Finance and Economics Research*, *2*(1), 1-15.

Anyawu, J. C. Monetary Economics, Theory Policy and Institutions. Onitsha: Hopbri Publishers Limited, 1993.

Bouaghi, E.(2021). The Effect of Dinar Exchange Rate Fluctuations on the Balance of Payments in Algeria Quantitative Study 1992-2018. Revue des sciences humaines de l'université Oum El Bouaghi, 8(1), 1420-1437.

Demetrio, T. G. E. & Carlos A. C. (2019). The balance of payments and Russian economic growth. *Экономический журнал Высшей школы экономики*, *23*(4), 524-541.

Hanan Shaheen Hussein, Marwan Waheed Abdalhamed, Marwah Firas Abdullah Al-Rawe (2021). The Impact of Changes in Exchange Rates on Indicators of Stability in the Iraqi Economy after 2003. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, *12*(10), 7181-7210.

INIMINO, E. E., Akpan, J. E., Otubu, O. P., & Alex, I. O. (2019). Monetary Approach to Nigerian Balance of Payments. *International Journal of Science and Management Studies (IJSMS)*, *2*(3), 1-13.

Keho, Y. (2021). Determinants of Trade Balance in West African Economic and Monetary Union (WAEMU): Evidence from Heterogeneous Panel Analysis. *Cogent Economics & Finance*, *9*(1), 1-16.

Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. (2018). International Economics: Theory & Policy, Eleven Edition, *Harlow: Pearson Education Limited*. pp 362-363.

Mohamed, G. G. A., & Al-Banawi, N. I. M. (2016). The Balance of Payment of the KSA and Its Main Determinants Financial Economic Time Series Analysis from 1981 to 2007. *Applied Finance and Accounting*, *2*(1), 30-39.

Naibaho, E. J., & Muda, I. (2021). Several Components Affecting The Balance of Payments in Europe. International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation, 2(1), 401-405.

Opusunju, M. I., & Akyuz, M. (2022). Causal effect between balance of payment and foreign direct investment in oil and gas sector in Nigeria. *Journal of Global Economics and Business*, *3*(8), 57-81.

Sakanko, M. A., & Akims, K. A. (2021). Monetary Policy and Nigeria's Trade Balance, 1980-2018. *Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi*, *10*(1), 129-138.

The World Bank, Libya data, 2020, https://data.worldbank.org/country/libya

الملاحق:

ملحق (1): تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل

Date: 03/14/21 Time: 00:56
Sample (adjusted): 1969 2020
Included observations: 52 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: RESERVE GDP MS INF EX
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.516728	79.77193	69.81889	0.0065
At most 1	0.349417	41.95885	47.85613	0.1599
At most 2	0.179175	19.60475	29.79707	0.4501
At most 3	0.133491	9.337587	15.49471	0.3351
At most 4	0.035636	1.886896	3.841466	0.1696

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.516728	37.81308	33.87687	0.0161
At most 1	0.349417	22.35410	27.58434	0.2028
At most 2	0.179175	10.26716	21.13162	0.7192
At most 3	0.133491	7.450690	14.26460	0.4373
At most 4	0.035636	1.886896	3.841466	0.1696

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

RESERVE	GDP	MS	INF	EX
-4.702080	2.822216	3.664060	-3.654944	9.541100
4.290273	-1.181708	-4.873674	2.350847	-4.161583

−1.073515	2.844395	2.615153	−3.928809	1.643815
1.214955	2.089172	−3.214226	5.165413	−2.379047
−2.177804	−0.546845	2.934245	−2.417989	4.427860

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(RESERVE)	0.147439	0.020450	−0.023635	0.050622	−0.006780
D(GDP)	0.001426	0.002215	−0.077017	−0.010053	0.010220
D(MS)	0.043139	0.040709	−0.002571	−0.004435	−0.009587
D(INF)	0.007066	−0.022244	0.012459	−0.016503	−0.008648
D(EX)	−0.020669	−0.014192	−0.012566	0.027953	−0.008775

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 198.8113

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RESERVE	GDP	MS	INF	EX
1.000000	−0.600206	−0.779242	0.777304	−2.029123
	(0.12844)	(0.09272)	(0.17264)	(0.11478)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RESERVE)	−0.693272
	(0.15794)
D(GDP)	−0.006704
	(0.14264)
D(MS)	−0.202845
	(0.07149)
D(INF)	−0.033227
	(0.05979)
D(EX)	0.097185
	(0.07387)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 209.9883

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RESERVE	GDP	MS	INF	EX

1.000000	0.000000	-1.438538	0.353429	-0.071752
		(0.26120)	(0.50648)	(0.34172)
0.000000	1.000000	-1.098449	-0.706216	3.261166
		(0.49684)	(0.96339)	(0.64999)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RESERVE)	-0.605537	0.391940
	(0.21282)	(0.10230)
D(GDP)	0.002799	0.001406
	(0.19308)	(0.09281)
D(MS)	-0.028195	0.073643
	(0.08768)	(0.04214)
D(INF)	-0.128659	0.046228
	(0.07778)	(0.03739)
D(EX)	0.036298	-0.041560
	(0.09897)	(0.04757)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 215.1219

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RESERVE	GDP	MS	INF	EX
1.000000	0.000000	0.000000	-0.174848	-2.715211
			(0.37059)	(0.45686)
0.000000	1.000000	0.000000	-1.109601	1.242656
			(0.32155)	(0.39640)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.367232	-1.837601
			(0.36181)	(0.44603)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RESERVE)	-0.580165	0.324714	0.378754
	(0.21447)	(0.13880)	(0.22043)
D(GDP)	0.085479	-0.217662	-0.206984
	(0.17933)	(0.11606)	(0.18432)
D(MS)	-0.025434	0.066330	-0.047058
	(0.08888)	(0.05752)	(0.09135)

D(INF)	−0.142034	0.081668	0.166884
	(0.07785)	(0.05038)	(0.08001)
D(EX)	0.049788	−0.077302	−0.039426
	(0.09954)	(0.06442)	(0.10231)

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 218.8473

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

RESERVE	GDP	MS	INF	EX
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	−2.918696
				(0.22270)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	−0.048679
				(0.16898)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	−2.264979
				(0.24238)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	−1.163783
				(0.14634)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(RESERVE)	−0.518661	0.430472	0.216042	−0.136468
	(0.21181)	(0.15062)	(0.23772)	(0.25186)
D(GDP)	0.073265	−0.238665	−0.174671	0.250654
	(0.18218)	(0.12955)	(0.20448)	(0.21663)
D(MS)	−0.030822	0.057065	−0.032804	−0.074778
	(0.09032)	(0.06423)	(0.10137)	(0.10740)
D(INF)	−0.162084	0.047191	0.219928	−0.212314
	(0.07734)	(0.05500)	(0.08680)	(0.09196)
D(EX)	0.083750	−0.018904	−0.129273	0.235937
	(0.09704)	(0.06901)	(0.10891)	(0.11539)

ملحق (2): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(RESERVE)

Method: Least Squares (Gauss−Newton / Marquardt steps)

Date: 03/14/21 Time: 01:47

Sample (adjusted): 1969 2020

Included observations: 52 after adjustments

D(RESERVE) = C(1)*(RESERVE(-1) - 0.600205867283*GDP(-1) - 0.779242378649*MS(-1) + 0.777303767621*INF(-1) - 2.02912339642 *EX(-1) - 10.4912804758) + C(2)*D(RESERVE(-1)) + C(3) *D(RESERVE(-2)) + C(4)*D(GDP(-1)) + C(5)*D(GDP(-2)) + C(6)*D(MS(-1)) + C(7)*D(MS(-2)) + C(8)*D(INF(-1)) + C(9)*D(INF(-2)) + C(10) *D(EX(-1)) + C(11)*D(EX(-2)) + C(12)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.693272	0.157944	-4.389343	0.0001
C(2)	0.260611	0.175755	1.482813	0.1460
C(3)	0.535927	0.176706	3.032870	0.0042
C(4)	-0.112891	0.221176	-0.510411	0.6126
C(5)	-0.347003	0.214199	-1.620003	0.1131
C(6)	-0.203991	0.383571	-0.531820	0.5978
C(7)	-1.183212	0.396549	-2.983771	0.0048
C(8)	0.609956	0.487227	1.251894	0.2179
C(9)	0.579124	0.480917	1.204208	0.2356
C(10)	-0.250621	0.390167	-0.642344	0.5243
C(11)	-0.957399	0.405710	-2.359812	0.0233
C(12)	0.173737	0.073570	2.361532	0.0232

R-squared	0.443964	Mean dependent var	0.122910
Adjusted R-squared	0.291054	S.D. dependent var	0.287680
S.E. of regression	0.242223	Akaike info criterion	0.201259
Sum squared resid	2.346882	Schwarz criterion	0.651546
Log likelihood	6.767254	Hannan-Quinn criter.	0.373889
F-statistic	2.903433	Durbin-Watson stat	2.210428
Prob(F-statistic)	0.006659		

ملحق (3): نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام سببية جرانجر/اختبارات وولد

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/14/21 Time: 01:14

Sample: 1966 2020

Included observations: 52

Dependent variable: D(RESERVE)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.2686	2	2.629076	D(GDP)
0.0044	2	10.86187	D(MS)
0.2416	2	2.840773	D(INF)
0.0561	2	5.762830	D(EX)
0.0853	8	13.86644	All

Dependent variable: D(GDP)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4533	2	1.582435	D(RESERVE)
0.8949	2	0.222060	D(MS)
0.0387	2	6.506291	D(INF)
0.7844	2	0.485786	D(EX)
0.4146	8	8.195814	All

Dependent variable: D(MS)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4249	2	1.711641	D(RESERVE)
0.1856	2	3.368764	D(GDP)
0.0732	2	5.228523	D(INF)
0.0594	2	5.645283	D(EX)
0.1003	8	13.35254	All

Dependent variable: D(INF)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.1591	2	3.676807	D(RESERVE)
0.4726	2	1.499187	D(GDP)
0.2538	2	2.742112	D(MS)
0.8979	2	0.215470	D(EX)
0.3847	8	8.516159	All

Dependent variable: D(EX)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4545	2	1.577224	D(RESERVE)
0.3848	2	1.910046	D(GDP)
0.2713	2	2.609119	D(MS)
0.9973	2	0.005383	D(INF)
0.6853	8	5.659350	All

ملحق (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

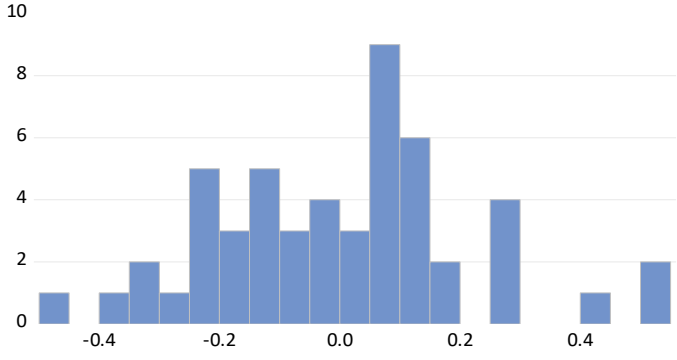

Series: Residuals
Sample 1969 2020
Observations 52

Mean	-2.31e-16
Median	0.018665
Maximum	0.534134
Minimum	-0.489900
Std. Dev.	0.214516
Skewness	0.274197
Kurtosis	3.163426
Jarque-Bera	0.709462
Probability	0.701362

ملحق رقم (5): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.960007	Prob. F(11,40)	0.4966
Obs*R-squared	10.86082	Prob. Chi-Square(11)	0.4550
Scaled explained SS	6.951651	Prob. Chi-Square(11)	0.8030

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/14/21 Time: 01:54

Sample: 1969 2020

Included observations: 52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.042245	0.018880	2.237560	0.0309
(-10.4912804758-2.02912339642*EX(-1)-0.600205867283*GDP(-1)+0.777303767621*INF(-1)-0.779242378649*MS(-1)+RESERVE(-1))^2	-0.150576	0.103760	-1.451190	0.1545
(RESERVE(-1)-RESERVE(-2))^2	0.132747	0.121794	1.089931	0.2823
(RESERVE(-2)-RESERVE(-3))^2	0.054219	0.110302	0.491551	0.6257
(GDP(-1)-GDP(-2))^2	0.073966	0.071764	1.030688	0.3089
(GDP(-2)-GDP(-3))^2	-0.064595	0.070559	-0.915478	0.3654
(MS(-1)-MS(-2))^2	0.052028	0.222093	0.234260	0.8160
(MS(-2)-MS(-3))^2	-0.138894	0.224889	-0.617614	0.5403
(INF(-1)-INF(-2))^2	-0.608223	0.580866	-1.047096	0.3013
(INF(-2)-INF(-3))^2	0.967361	0.600765	1.610216	0.1152
(EX(-1)-EX(-2))^2	-0.027232	0.162837	-0.167232	0.8680
(EX(-2)-EX(-3))^2	-0.052266	0.167027	-0.312920	0.7560

R-squared	0.208862	Mean dependent var	0.045132
Adjusted R-squared	-0.008701	S.D. dependent var	0.067031
S.E. of regression	0.067322	Akaike info criterion	-2.359486
Sum squared resid	0.181290	Schwarz criterion	-1.909199
Log likelihood	73.34664	Hannan-Quinn criter.	-2.186857

F-statistic	0.960007	Durbin-Watson stat	1.896298
Prob(F-statistic)	0.496628		

ملحق (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.1138	Prob. F(2,38)	2.302921	F-statistic
0.0602	Prob. Chi-Square(2)	5.621384	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/14/21 Time: 01:12

Sample: 1969 2020

Included observations: 52

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2634	1.135305	0.188124	0.213578	C(1)
0.8996	-0.126984	0.252419	-0.032053	C(2)
0.5414	0.616287	0.228440	0.140785	C(3)
0.7440	0.328955	0.220680	0.072594	C(4)
0.8027	0.251621	0.212010	0.053346	C(5)
0.4800	0.713265	0.395301	0.281954	C(6)
0.4781	0.716493	0.407693	0.292109	C(7)
0.5663	-0.578609	0.493560	-0.285578	C(8)
0.7049	-0.381593	0.473940	-0.180852	C(9)
0.2103	1.274314	0.480163	0.611879	C(10)
0.3927	0.864602	0.450590	0.389580	C(11)
0.2886	-1.076296	0.082716	-0.089027	C(12)
0.2088	-1.278582	0.325214	-0.415813	RESID(-1)

0.1233	−1.576120	0.323943	−0.510574	RESID(−2)

−2.31E−16	Mean dependent var	0.108104	R−squared
0.214516	S.D. dependent var	−0.197019	Adjusted R−squared
0.163777	Akaike info criterion	0.234699	S.E. of regression
0.689112	Schwarz criterion	2.093176	Sum squared resid
0.365178	Hannan−Quinn criter.	9.741790	Log likelihood
1.947423	Durbin−Watson stat	0.354296	F−statistic
		0.976225	Prob(F−statistic)

ملحق (7): نتائج اختبار الاستقرارية

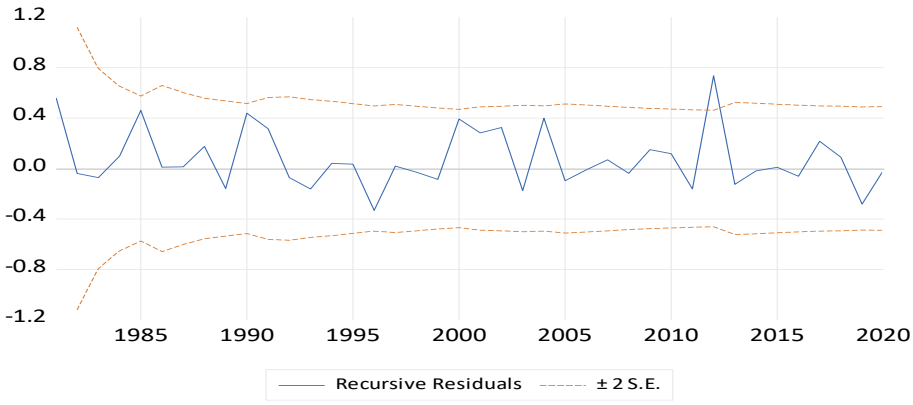

مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الليبية (دراسة تطبيقية على مصنع الحديد والصلب مصراته)

أ.محمد ميلاد صالح[*] أ.فتحي منصور أبوشعفة[**]
أ.علي عمران طلــب[***] أ.مفتاح محمد مفتــاح[****]

المستخلص:
هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في أتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على مدى أهمية هذه القائمة بالنسبة للعاملين بالقسم المالي بمصنع الحديد والصلب، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات، كأداة وحيدة لتجميع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية بمصنع الحديد والصلب ، وأوصت الدراسة ضرورة التركيز على اعتبار قائمة التدفقات النقدية واحدة من القوائم المالية الختامية التي يجب على الشركات الليبية بأنواعها المختلفة إعدادها ونشرها، وضرورة الاستفادة من المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لتخدم متخذي القرارات الاستثمارية.
الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية، التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية، القرارات الاستثمارية.

المقدمة:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة نسبياً مقارنة مع القوائم المالية الأخرى، حيث شهدت هذه القائمة ومنذ إقرارها عام 1984 اهتماماً كبرياً من قبل الشركات والباحثين. فقد أكد القرار رقم (5) مجلس المعايير المحاسبية FASB على أهمية المعلومات التي توفرها هذه القائمة عن نشاطات

[*] محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاته، الجامعة الأسمرية الإسلامية، إيميل: abomajed003010@gmail.com
[**] مساعد محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاته، الجامعة الأسمرية الإسلامية، إيميل: fathiabushafa@gmail.com
[***] مساعد محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاته، الجامعة الأسمرية الإسلامية، إيميل: a.TaLab@asmarya.edu.Ly
[****] الهيئة الليبية للبحث العلمي، إيميل: muftahbenzaied@gmail.com

الشركة المختلفة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) من حيث السيولة والربحية والمخاطر المتعلقة بالشركة.

وتعتبر أيضاً قائمة التدفقات النقدية احدى القوائم المالية الرئيسية التي تهدف الى معرفة وقدرة العملاء على تلبية احتياجاتهم من النقدية واوجه استخدامها حيث ان هذه القائمة تعتبر من اهم مقومات نجاح السياسات المالية المتبعة في الشركات والتي تؤدي الى سلامة المركز المالي لهذه الشركات.

تقوم المنشآت بإعداد قوائمها المالية الأساسية ونشرها الأصحاب الصلة والمستخدمين تلبية لاحتياجاتهم المختلفة، وظلت هذه القوائم ولسنوات طويلة تقتصر على قائمتي الدخل والمركز المالي.

إلا أن هذه القوائم فشلت في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمُين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغَير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية حيث قائمة المركز المالي تتحدث عن أرصدة هذه البنود في لحظة معينة بينما تتحدث قائمة الدخل عن الإيرادات والمصروفات لفَترة زمنية سابقة. لذا كان لابد من إصدار قائمة جديدة تستطيع توفَير ما عجزت عن تقديمه قوائم المركز المالي والدخل (خنفر ، المطارنة، 2006).

ولهذا تعد قائمة التدفقات القائمة الأساسية الثالثة، بعد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعد الأداة المناسبة لقياس المركز النقدي للمنشأة، إذ توضح المصادر المختلفة للنقدية وأوجه استخداماتها والتغير فيها خلال الفَترة المالية، كما تبين مجمل المقبوضات، ومجمل المدفوعات النقدية، وصافي التغير في المركز النقدي الناتج عن الأنشطة الرئيسية الثالثة (التشغيلية الاستثمارية والتمويلية) التي حدثت خلال فترة مالية معينة، وهي تبين باختصار من أين أتت النقدية؟ وأين ذهبت؟ (مطر، السويطي، 2008، ص261).

مشكلة الدراسة:

إن عمليه بناء أي قرار استثماري أو تمويلي يجب أن يكون مبني علي أس عملية مدروسة ,إذ يستوجب دراسة وتحليل الوضعية المالية , فالمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة علي تحقيق التدفقات النقدية لأهميتها في تحديد أسعار الأسهم ويهتم المقرض بتحقيق التدفقات النقدية في الاجل القصير كما أن أدارة المؤسسة تعمل على تحديد التدفقات النقدية لمعرفة مدى الحاجة لتخطيط أدارة الموارد النقدية المتاحة لها بكفاءة وأيضا لتعرف علي مدى الحاجة الي التمويل الخارجي وتأسيسا ، ومن هنا يمكن صياغة المشكلة التي تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

– ما مدى إمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الليبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في أتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب، كما تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيليـــــة في أتخاذ القرارات الاستثمارية.
- التعرف على مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية في أتخاذ القرارات الاستثمارية.
- التعرف على مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية في أتخاذ القرارات الاستثمارية.

فرضيات الدراسة:

من خلال أدبيات النظرية التي تطرقنا أليها وكذلك من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة نستنبط الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب) وتتفرع منها الفروض التالية:

1- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيليـــــة و أتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين استخدام قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التدفقات النقدية للمساعدة في أتخاذ القرار الاستثماري وذلك من خلال البيانات الواردة بقائمة التدفقات النقدية وما تحويها من معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي) فهي تعكس مدى جودة الارباح المتحققة مما يشير الى إظهار أهمية هذه القائمة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات من عينة الدراسة وكذلك الجانب العملي الذي يعتمد على جمع البيانات ذات العلاقة للتعرف على مدى أمكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية، وذلك بالاعتماد على قائمة أستبانه لجمع البيانات الأولية من أفراد مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة عن طريق برنامج (SPSS).

أنموذج الدراسة: اعتمدت الدراسة على اختبار النموذج التالي:

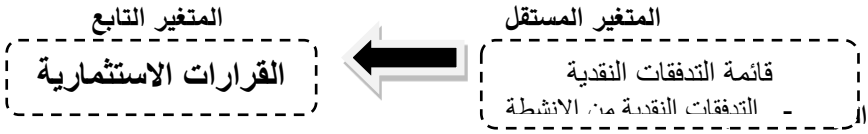

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع قائمة التدفقات النقدية وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة الى ابرز ملامحها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف، ويود الباحثين ان يشيروا الى ان الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين (2015– 2020)، وشملت جملة من الاقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي، وسيتم ذكرها من الاحدث الى الاقدم وهي كالتالي:

1. دراسة (JAPHET, SEMIU, 2020) بعنوان "القرارات المالية والتدفقات النقدية المستدامة في شركات التصنيع النيجيرية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض القرارات المالية التي تدور حول أصول الشركة على التدفقات النقدية المستدامة ، ويجب أن تولد تدفقات نقدية مستدامة بمرور الوقت لأن توزيعات الأرباح والمخصصات الأخرى غالبًا ما يتم دفعها من التدفقات النقدية الصافية، وتم قياس التدفق النقدي المستدام باستخدام عائد التدفق النقدي الحر، تم استخراج البيانات المتعلقة بالرافعة المالية، والإيرادات من استخدام الأصول، وسياسة توزيع الأرباح للشركات، وتم فحص علاقاتها مع عائد التدفق النقدي الحر، تم استخدام (OLS FMOLS) المعدل بالكامل لتحليل مجموعة بيانات لوحة من 17 شركة مدرجة في البورصة النيجيرية من عام 2008 إلى عام 2016. تم العثور على دوران الأصول ليكون إيجابيًا وهامًا بينما كانت نسبة الدين إلى حقوق الملكية ودفع توزيعات الأرباح كلاهما وجد أنها مؤشرات سلبية وهامة للتدفقات النقدية المستدامة. تم نصح المساهمين بتخفيف شهيتهم لتوزيعات الأرباح لجعل الأموال المستدامة متاحة أكثر، كما نُصِح المديرون بالترويج لسياسات الاستثمار التي تولد تدفقات نقدية صافية إيجابية وتجنب الاستخدام المفرط للديون لتغطية العجز في تمويل الأصول.

2– دراسة (ABDUL RAHMAN, SHARMA,2020) بعنوان "التدفقات النقدية والأداء المالي في القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة الى معرفة تأثير التدفق النقدي من العمليات (CFOs) على الأداء المالي لشركات التأمين والتصنيع في المملكة العربية السعودية. تم استخراج البيانات من التقارير السنوية للشركات من خلال النظر في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة ، والمدير المالي كمتغير توضيحي، وحجم الشركة (SIZE) والرافعة المالية (LEV) كمتغيرات تحكم، وتشير النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي وهام بين الأداء المالي (ROA و ROE) والتدفقات النقدية التشغيلية (CFOs) ، ووجود ارتباط سلبي بين SIZE و LEV. لذلك، خلصت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية

للشركات في قطاعي التأمين والتصنيع في المملكة العربية السعودية تؤثر على الأداء المالي ويمكن للشركة التي لديها إدارة تدفق نقدي مناسبة أن تزيد من أدائها المالي ، في حين أن الإدارة غير السليمة قد تؤدي إلى فشل مالي.

3- دراسة (DUC, VAN,2020) بعنوان " تأثير التدفق النقدي التشغيلي في صنع القرار للأفراد المستثمرون في سوق الأسهم الفيتنامية" ، هدفت الدراسة لمعرفة تأثير المعلومات حول التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في فيتنام إلى صنع القرار للمستثمرين الأفراد، وتم جمع البيانات من مقابلات مع 160 مستثمر فردي حول قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات حول نمو الأرباح ونمو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، تم إجراء اختبار T للبحث في فيتنام سوق الأوراق المالية – سوق يُنظر إليه على أنه معلومات ليست عامة وشفافة وغير فعالة. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: انه لا يهتم المستثمرون بالتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار إذا كانت أرباح الشركة تنمو بشكل إيجابي ، وكذلك توصلت الى انه لا تؤثر المعلومات المتعلقة بالتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلا على قرارات المستثمرين الأفراد بمجرد أن يكون نمو الأرباح سالبًا ، وتوصلت ايضاً الى ان المعلومات المتضاربة بين نمو الربح ونمو التدفقات النقدية من الأنشطة التجارية تؤثر بشكل كبير على الثقة و راحة المستثمرين في سوق الأسهم الفيتنامية عندما يتخذون قرارات استثمارية.

4- دراسة (البتي، أبوعقرب، 2019): بعنوان "مدى إدراك المراجعين الليبيين لأهمية التقرير عن قائمة التدفقات النقدية كمدخل لزيادة كفاءة وفاعلية تقرير المراجعة "، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجعين الليبيين لأهمية التقرير عن قائمة التدفقات النقدية كمدخل لزيادة كفاءة وفاعلية تقرير المراجعة، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة كما استخدمت استمارة الاستبيانه كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية بمدينة طرابلس، ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج ((SPSS الإحصائي ، وقد توصلت الدراسة إلى إدراك المراجعين الليبيين لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية كأحد القوائم المالية الأساسية والمكملة للقوائم الأخرى ، بالإضافة إلى إدراكهم لأهمية التقرير عنها ، حيث أدركوا أن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق يزيد من كفاءة وفاعلية تقرير المراجعة .

5- دراسة (خالدي، 2018): بعنوان "مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية " تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى اهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال حساب النسب المالية ، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستكشافي بتطبيق أسلوب

الأبعاد حيث أن هذا المنهج يفيد في حالة الرغبة في تفسير طبيعة المشكلة وزيادة فهمها، وخلصت الدراسة الى أنه للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في ترشيد قرارات المستثمرين والمقرضين ، عليه من الضروري اعطاء اهمية لأعداد واستعمال قائمة التدفقات النقدية لأنها من أهم أدوات التحليل المالي التي تساعد متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة وصحيحة.

6- دراسة (عبد الكافي، التائب، 2017): بعنوان "أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي. هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية ومدي أهميتها في اتخاذ القرارات لمنح التمويل في المصارف التجارية الليبية والمدرجة بسوق الاوراق المالية وكذلك دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل ، وبيان أهمية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيدها ، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي ، وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي ، وتم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية اهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي واختبار T-TEST لاختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 5%. وقد خلصت الدراسة إلي أن المصارف التجارية الليبية لا تهتم بطلب تقديم قائمة التدفقات النقدية من العملاء عند اتخاذ قرار منح التمويل ، كما يوجد قصور في فهم المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية وأن شروط منح التمويل في المصارف التجارية الليبية لا يعتمد على تقديم بيانات عن موقف السيولة لدى العميل وجودة ارباحه ، كما تبين أن هناك علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل ، بالإضافة الى وجود علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وفاعلية قرار منح التمويل.

7- دراسة (معافي، 2015):بعنوان "مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ، ومساهمتها في تقديم معلومات إضافية – مبنية استنادا للأساس النقدي – لترشد القرارات الاستثمارية ، كما هدفت إلى بيان أهمية النشاط الرئيس ، ومدى التركيز على نتيجة التدفقات النقدية من هذا النشاط عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وذلك من خلال تقديم دليل علمي من عينة مختارة من الإدارات العامة والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا ، ولتحقيق أهداف الدراسة ، أستخدم الباحث استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة الدراسة والبالغة (103) مفردة لاختبار فرضيات الدراسة ، ولتحليل تلك البيانات ، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ( )SPSS ، وذلك لتنفيذ الاختبارات والتحليلات الإحصائية اللازمة ، وتوصلت هذه

الدراسة إلى أن هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ، كذلك وجود أثر لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ، وجود أثر لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في انها تركز على دراسة امكانية استخدام قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث لاحظ الباحثون ان معظم الدراسات السابقة باستثناء دراسة كل من (البتي، أبوعقرب، 2019) و(عبد الكافي، التائب، 2017) و(معافي، 2015) والتي اجريت في البيئة الليبية، والباقي اجريت في بيئات مختلفة خارج ليبيا وهي(السعودية– نيجيريا – الجزائر – فيتنام – الأردن)، وهناك تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

حيث ان أوجه التشابه بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة في المتغير المستقل ألا وهو (قائمة التدفقات النقدية) وقد تميزت هده الدراسة في تناولها قائمة التدفقات النقدية لكل من الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية، وايضاً التشابه في أتباع المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أداة الدراسة وهي الاستبانة، وكذلك مع بعضها في القطاع الصناعي، أما أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة هو أن الدراسات السابقة لها علاقة بقائمة التدفقات النقدية بالقرارات المالية والتمويل المصرفي والتعثر المالي وترشيد القرارات الاستثمارية، بينما الدراسة الحالية تناولت علاقتها بالقرارات الاستثمارية .

الجزء النظري للدراسة:

مقدمة:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية احدى القوائم المالية الرئيسية التي تهدف الى معرفة وقدرة العملاء على تلبية احتياجاتهم من النقدية واوجه استخدامها، حيث ان هذه القائمة تعتبر من اهم مقومات نجاح السياسات المالية المتبعة في الشركات والتي تؤدي الى سلامة المركز المالي لهذه الشركات، حيث ان الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود الى ان هذه القائمة توفر معلومات ليست متوفرة في القوائم المالية الاخرى ، ولها تأثير مباشر على اتخاذ قرارات التمويل في القطاع المصرفي، وحيث ان معلومات قائمة التدفقات النقدية توفر مؤشرات بشكل أساسي في ابراز مواطن القوة والضعف لسيولة العملاء طالبي التمويل. (عبد الكافئ،التائب،2017، ص 178)

كما تساهم القوائم المالية في مساعدة متخذي القرار، سواء كانوا مستثمرين أو مديرين ماليين أو مقرضين في عملية التنبؤ وتقدير حالة المخاطرة وعدم التأكد، وذلك من خلال العمل على تقديم المعلومات الملائمة التي تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات، فلها أهمية كبيرة باعتبارها تمثل متحصلات

ومدفوعات النقدية الخاصة بالمؤسسة، ومن ثم إمكانية تمكين متخذ القرار من معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة يعتمد في إعدادها على مصادر واستخدامات النقد، وفقاً لمكوناتها الثلاثة (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية – التدفقات النقدية من الأنشطة المالية التمويلية).(معافى،2015،ص43)

وتعرف ايضاً على أنها "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية، حيث تقدم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، وتتم في ثلاثة فروع هي :نشاط الاستغلال، نشاط

الاستثمار ونشاط التمويل. (جمام، دباش، 2015، ص69)

كذلك تعرف بأنها: قائمة أساسية من ضمن القوائم التي تعدها المنشأة وتصنف فيها التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من وإلى المنشأة خلال فترة معينة ومبوبة حسب أنشطة المنشأة الرئيسية وهي أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل بهدف تقديم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في عمليات التخطيط، وتقييم الأداء، والتنبؤ بالفشل، واتخاذ القرارات المختلفة. (البتي، ابوعقرب، 2019،ص300)

من خلال التعريفات السابقة استنتج الباحثين ان قائمة التدفقات النقدية هي قائمة أساسية يتم اعدادها وفقاً للأساس النقدي والتي يقوم من خلالها متخذي القرارات معرفة مصادر التدفقات النقدية الداخلة واستخدامات التدفقات النقدية الخارجة من خلال توزيعها على الأنشطة (التشغيلية – والاستثمارية – والتمويلية) خلال فترة زمنية معينة.

أهداف قائمة التدفقات النقدية : من أهم أهداف قائمة تدفقات النقدية ما يأتي :(جمام، دباش، 2015، ص70)

- تسعى قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية.
- القيام بتقييم فعالية قرارات الإدارة، ففي حالة اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة تزدهر الأعمال وفي حالة العكس فإنها سيحد من عمل المؤسسة.
- توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، متعلقة بالتدفقات النقدية وتستخدم لتقييم قرارات الإدارة والتنبؤ بقدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها.
- معرفة قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، وسداد الفوائد وأصل الدين؛ لهذه القائمة القدرة على إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية، حيث أن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه.

خصائص قائمة التدفقات النقدية:

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها من أهمية في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة، وهي كما يلي: (فرحات،2016، ص 47)

- مؤشر جيد عن صدق ربحية المؤسسة.
- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.
- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محدودة.
- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث تمويل، استثمار وتشغيل.
- تقييم مقدرة المؤسسة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.

مضمون قائمة التدفقات النقدية:

حتى يتم تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة انواع من أنشطة هي : الانشطة التشغيلية، والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج، ويمكن توضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي : (فرحات،2016، ص 47)

اولاً: الأنشطة التشغيلية : تعتبر أهم نشاط منتج للايراد في المؤسسة، لذا فهي تضم الآثار النقدية للعمليات

التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية.

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية : تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الايرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية : تتضمن كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والمتعلقة بمصادر التمويل

الداخلية(حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية(الالتزامات).

تصنيف قائمة التدفقات النقدية:

تصنف المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية الى ثلاث أنشطة رئيسية وهي أنشطة تشغيلية، وأنشطة استثمارية، وأنشطة تمويلية ، ويتألف كل نشاط من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وهي كالتالي:

أولا : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أنها التدفقات الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل وكذلك المرتبطة برأس المال العامل(أي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).(بوعزة ،2016، ص10)

مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تتكون الأنشطة التشغيلية من تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة كما يلي: (خالدي، 2018،ص14)

- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية:
  - المتحصلات النقدية من مبيعات البضاعة وتقديم الخدمات .
  - المتحصلات النقدية من العائد على القروض (الفوائد) .
  - المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الخارجة التالية:
  - المدفوعات النقدية إلى الموردين لشراء بضاعة أو الحصول على الخدمات.
  - المدفوعات النقدية إلى العمال مقابل خدماتهم .
  - المدفوعات النقدية إلى الحكومة مقابل الضرائب والرسوم .
  - المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.

ثانياً : التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون وملكية الأسهم والسندات للشركات الأخرى.(ماجدة،2014،ص40)

مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تتكون الأنشطة الاستثمارية من تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة كما يلي: (خالدي، 2018،ص16)

- ❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية:
  - المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل .

- المقبوضات النقدية لبيع أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المقبوضات لتلك السندات و التي تعتبر في حكم عناصر النقدية ، أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها)
- المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية) .

❖ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تتضمن العمليات النقدية الخارجة التالية:

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل . وتتضمن هذه

المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسملة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم انشاؤها بالموارد الذاتية.

- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأوراق المالية والتي تعتبر في حكم عناصر النقدية ، أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض

التعامل أو المتاجرة فيها).

- الدفعات النقدية و القروض الممنوحة لأطراف أخرى (بخلاف الدفعات النقدية و القروض الممنوحة عن

طريق المؤسسات المالية).

- المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية و عقود اختيارية و عقود مقايضة مالم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية .

ثالثاً : التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهي التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات وحقوق الملكية حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع أسهم ملكية، والتدفقات الناتجة عن بيع حصص أرباح للمساهمين أو شراء أسهم خزينة وخلافه. (عبد الكافئ،التائب،2017،ص 190)

مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تتكون الأنشطة الاستثمارية من تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة كما يلي:(معافى،2015،ص52)

❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية:

- المتحصلات النقدية من بيع أسهم المنشأة.
- المتحصلات النقدية من إصدار المنشأة لسندات.
- المتحصلات النقدية من قروض حصلت عليها المنشأة سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

❖ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية:

- المدفوعات النقدية لشراء أسهم المنشأة (أسهم الخزانة) أو تخفيض أ رس المال.
- المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح على أصحاب ومساهمي المنشأة.
- المدفوعات النقدية لسداد سندات مُصدرة من قبل المنشأة.
- المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الأجل.

القرارات الاستثمارية:

تعد عملية اتخاذ القرارات مسألة أساسية في كل المؤسسات، وفي مختلف المستويات الإدارية، ويعد القرار عنصر حتمي في كافة صور ومراحل نشاط المؤسسات، كما يعتبر عملية اتخاذ القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تتطلب الموازنة في اتخاذ القرار واستقراء الأحداث المستقبلية، ولاسيما التي تنطوي على مخاطر كبيرة لما يترتب على تلك القرارات أثار على بقاءها واستمرارها، وترتبط عملية اتخاذه ارتباطا وثيقا بالإدارة العليا، والتي تواجه صعوبات كبيرة لاتخاذ القرارات، ويعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تأثيرا على بقائها واستمرارها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي. (ماجدة،2014،ص57)

تعريف القرار الاستثماري :

هو القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية. (جمام، دباش، 2015، ص71)

ويعرف بانه القرار الذي يقوم على المفاضلة، وبشكل واعي ومدرك، بين مجموعة بدائل، أو حلول متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أ نسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار، وفي أحيان معينة قد يكون القرار رفضا لكل البدائل أو الضلول المتاحة للاختيار.(سبيل،2017،ص18)

ويتضمن مفهوم قرار الاستثمار طبقا لهذا المفهوم ما يلي: (سبيل،2017،ص18)

1. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في إقامة مشروعات استثمارية يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة.

2. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في التوسع للمشروعات الحالية ويتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع.

3. قرارات استثمارية يترتب عليها إحلال وتجديد الأصول الحالية والغرض من هذه القرارات الاستثمارية هو المحافظة علي الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها.

خصائص القرار الاستثماري:

إن اي قرار استثماري يشتمل على عدد من الخصائص أهمها: (ماجدة،2014، ص75)

1. أنه قرار غير متكرر حيث أن كل الحالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة .
2. أن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل .
3. أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها .
4. يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها .
5. يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

أنواع القرارات الاستثمارية:

توجد العديد من القرارات الاستثمارية نذكر منها ما يلي: (ماجدة،2014، ص80)

- **قرارات تحديد أولويات الاستثمارية:**

يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة.

- **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:**

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا، وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة اتخاذ قرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ .

- **قرارات الاستثمار المانعة تبادليا :**

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة الاختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع

زراعي، وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عندما أختار بديل في نشاط معين أضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر .

- **القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:**

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطر أو تقترب من الصفر، من ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وببساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية

تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100 % وكلما فاقت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية، وهنا تلعب دراسة الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري .

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة إلى 100 % وهي القرارات التي تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسة الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري.

- **القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي:**

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوضعي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

الدراسة الميدانية :

أولاً : منهجية الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتيح دراسة ووصف الأحداث والظواهر والمواقف والآراء ، وتحليلها ومناقشتها بهدف الوصول إلي النتائج المتعلقة بها.

ثانياً: أداة جمع البيانات : تم في هذه الدراسة الاعتماد على استخدام الاستبانه في جمع البيانات حول موضوع الدراسة ،مستخدما مقياس ليكرث الخماسي عند تصميم هذه الاستبانة ، كما قام الباحثين بإعطاء الدرجة من (1–5) بالاعتماد على مقياس ليكرث ذي الابعاد الخمسة لأسئلة القسم الثاني من الاستبانة ، كما أعتمد عليه في اختبار الفرضيات ، وهو يمثل معيار للإجابة ، حيث ستكون الفرضية مقبولة عندما تكون درجة الإجابة أكثر من (3) عن الأسئلة وذلك كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانه، وكان طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد ثم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5 وقد استخدم الباحثين درجة الثقة(95%) في الاختبارات مما يعني أن احتمال الخطأ يساوى (5%) ووفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (1) مقياس ليكرث ذي الابعاد الخمسة:

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.8-1	-1.81 2.6	- 2.61 3.4	- 3.41 4.2	5 - 4.21

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع الدراسة وهو مصنع الحديد والصلب وعينة الدراسة متمثلة في جميع موظفي ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات بالقسم المالي فلقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل حيث بلغ عددهم (27) مبحوثاً، بينما ما تم الحصول عليه من إجمالي الاستمارات الموزعة قد بلغ (30) أستبانه ، تم تعبئة (24) وعدد (06) فاقد.

جدول رقم (2) الاستمارات الموزعة والمستردة والفاقد منها.

أسماء عينة المشاركين	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الفاقد	نسبة الفاقد	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الصالحة
مصنع حديد والصلب	30	06	%20	0	%0	24	%80

رابعاً : صدق وثبات الاستبانة:

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة : تم التأكد من صدق وثبات عبارات الاستبانة بطريقتين :

1- **الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة:** للتحقق من صدق الأداة تم اعتماد صدق المحتوى وذلك بعرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال علم المحاسبة وتمويل المصارف وذلك بغرض معرفة ما تقيسه الفقرات من الأداء المطلوب ومدى صلة فقرات المقياس بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على الفقرات وصياغتها ودرجة وضوحها، ومناسبتها للمجالات وقد أخذه الباحثين بملاحظات المحكمين فحذف بعض العبارات وأضاف عبارات أخرى حسب توجيهاتهم.

2- تبات وصدق الاستبانة (معامل (ألفا كرو نباخ) :أن المقصود بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية ، ويدل الثبات على اتساق النتائج بمعنى إذا كرَّر الباحثين القياس وتحصلوا على نفس النتائج فهذا هو الثبات ويكون معامل الثبات مقبولاً إذا كان

أكبر من (0.6) وضعيفاً إذا كان أقل من ذلك وعن طريق استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرو نباخ) .(النبهان، 2013، ص124)

الجدول (3) معامل الفاكرونباخ – الاستقرار للاستبانه

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ للثبات	صدق الاستبانة
1	الأنشطة التشغيلية	05	0.725	0.851
2	الأنشطة الاستثمارية	05	0.648	0.805
3	الأنشطة التمويلية	05	0.698	0.835
جميع الفقـــرات		15	0.690	0.831

***تم حساب صدق المحك عن طريق جذر الثبات.**

ومن خلال النتائج يتضح لنا أن معدل ألفا كرونباخ لاستقرار الاستبانة كان(0.831) وهذا يعني ثبات ممتاز يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة وبالتالي يمكن القول بأن المعاملات ذات دلاله جيدة لأغراض البحث ويكمن الاعتماد عليها في تقيم الدراسة.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:** تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف One sample K-s Test – لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا (Pallant ،2007).

أن الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف حيث يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test)

ت	المحاور	Sig
1	الأنشطة التشغيلية	0.057
2	الأنشطة الاستثمارية	0.145
3	الأنشطة التمويلية	0.168
جميع المحاور		0.123

خامساً: تحليل خصائص عينة الدراسة :

تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة ، وذلك فيما يتعلق بالمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة وعدد سنوات الخبرة وعدد دورات التدريب.

جدول رقم (5) توزيع خصائص عينة الدراسة.

ت	المتغير	الفئة	العدد	النسبة
1	المؤهل العلمي	ماجستير	5	20.8
		بكالوريوس	10	41.7
		دبلوم عالي	9	37.5
2	التخصص	محاسبة	21	87.5
		إدارة أعمال	2	8.3
		اقتصاد	1	4.2
3	المركز الوظيفي	مدير أدارة	3	12.5
		رئيس قسم	3	12.5
		رئيس وحدة	4	16.7
		موظف	14	58.3
4	سنوات الخبرة	من 11 إلى 15 السنة	7	29.2
		من 16 السنه فأكتر	17	70.8
5	عدد الدورات	من 1 إلي 3 دورات	4	16.7
		من 5 ألي 7 دورات	5	20.8
		من 7 دورات فأكثر	15	62.5

من خلال الجدول رقم (5) تبين لنا أن مجتمع الدراسة أغلبه من حملة درجة البكالوريوس والماجستير بنسبة 62.5%، كما نلاحظ أن تخصصهم محاسبة بنسبة 87.5% ، كما نلاحظ سيطرة فئة الموظفين على أفراد المجتمع بنسبة 58.3% ، وأن سنوات خبرتهم من 16 السنه فأكتر بنسبة 70.8% ، أن نسبة 62.5 % من أفراد مجتمع الدراسة والتي يتحصلوا على دورات تدريبية من 7 دورات فما فوق ، وبهذا يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العلمية المطلوبة لفهم وأدراك عبارات الاستبانة والاجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي على نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية.

سادساً : تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

1- التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

❖ **عبارات متعلقة بعلاقة قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية باتخاذ القرارات الاستثمارية.**

والجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات.

ت	عبارات المحور الأول	النسبة المئوية (%)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1	يؤدي الاعتماد على المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية الي ترشيد قرارات الاستثمار.	6	13	3	1	1	3.91	0.974	موافق
		%25	54.2 %	%12.5	%4.2	%4.2			
2	التأثير على قائمة الدخل من خلال الأنشطة التشغيلية يساعد على اتخاذ قرار الاستثمار.	5	7	6	6	0	3.45	1.10	موافق
		%20.8	29.2 %	%25	%25	%0			
3	تؤدي الأنشطة التشغيلية الي خلق الايرادات والمصروفات والتي تؤثر على قرارات الاستثمار.	8	3	6	7	0	3.50	1.25	موافق
		%33.3	12.5 %	%25	29.2 %	%0			
4	تساعد المعلومات الناتجة من الانشطة التشغيلية في أتخاذ قرارات الاستثمار.	7	7	7	3	0	3.75	1.03	موافق
		%29.2	29.2 %	%29.2	12.5 %	%0			
5	الحصول على معلومات عن الموجودات طويلة الاجل يساعد في أتخاذ قرارات الاستثمار.	9	11	4	0	0	4.20	0.721	موافق
		%24	%60	%16	%0	%0			
	المتوسط العام						3.76	0.321	موافق

من خلال الجدول رقم (6) تبين إن كل الإجابات تتركز في مستوي (الموافق) ، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة مـن مقياس ليكارث الخماسي والانحراف المعياري لهذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة ألدراسة ،أما الفقرة (5) والتي تنص على أن الحصول على معلومات عن الموجودات طويلة الاجل يساعد في أتخاذ قرارات الاستثمار، وأنها أحتلت المستوى (الموافق) قريبة من الموافق بشدة من بين كل العبارات وكان المتوسط الحسابي لها (4.20) وبشكل عام كانت اتجاهات أفراد العينة عالية حول عبارات المحور الأول (هناك علاقه بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية باتخاذ القرارات الاستثمارية) عند مستوى الموافق أي بمعنى هنالك توافق تام حول فقرات المحور الأول بمتوسط عام بلغ (3.76) ، الامر الذي يشير بأن المبحوثين يوافقون الرأي حول علاقة قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية باتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل متخذي القرارات بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة.

❖ **اختبار فرضية الدراسة الأولى:** والتي صياغتها كالتالي:

" **هناك علاقة بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية واتخاذ القرارات الاستثمارية:**

جدول رقم (7) نتائج اختبار معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصنع الحديد والصلب.

المتغير المستقل	(r) معامل بيرسون للارتباط	(r2) %معامل التحديد	(sig) القيمة الاحتمالية
التدفقات النقدية التشغيلية	0.813	66.10%	0.013

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.813) وأن قيمة Sig.=0.013 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولي "**توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية واتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب** " وقد بين معامل التحديد **r2** أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (66.10%) من التغيرات في المتغير التابع (قرارات الاستثمار)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (33.9%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار.

❖ **عبارات متعلقة بعلاقة قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية**

والجدول رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات:

ت	عبارات المحور الثاني	النسبة المئوية (%)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1	تعتبر فوائد القروض من الانشطة الاستثمارية التي تؤثر على قرارات الاستثمار.	10	8	6	0	0	4.16	0.816	موافق
		%41.7	%33.3	%25	%0	%0			

2	يعتمد المصنع على صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية في أتخاذ قرار الاستثمار.	12	4	6	2	0	4.08	1.05	موافق
		%50	%16.7	%25	%8.3	%0			
3	تتسم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بالموثوقية التي تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار.	5	5	12	2	0	3.54	0.931	موافق
		%20.8	%20.8	%50	%8.3	%0			
4	الزيادة أو النقص في الأصول طويلة الاجل يؤثر على قرارات الاستثمار.	3	8	13	0	0	3.58	0.717	موافق
		%12.5	%33.3	%54.2	%0	%0			
5	المعلومات الناتجة من الأنشطة الاستثمارية لقائمة التدفقات النقدية تؤثر على قرارات الاستثمار	3	11	7	3	0	3.58	0.880	موافق
		%12.5	%45.8	%29.2	%12.5	%0			
المتوسط العـــــام							**3.79**	**0.365**	**موافق**

من خلال الجدول رقم (8) تبين إن كل الإجابات تتركز في مستوي (الموافق) ، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة مــن مقياس ليكارث الخماسي الانحراف المعياري لهذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة الدراسة ، والفقرة رقم (1) والتي تنص تعتبر فوائد القروض من الانشطة الاستثمارية التي تؤثر على قرارات الاستثمار , أنها قريبة من الموافق بشده حيت المتوسط الحسابي لها (4.16) وهذا يدل على أن عينة الدراسة مدركة جيداً لأسئلة الاستبانة أي مفهومه لديها، هنالك توافق تام حول فقرات المحور الثاني بمتوسط عام بلغ (3.79) ، الامر الذي يشير بأن المبحوثين يوافقون الراي حول علاقة الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار من قبل متخذي القرارات بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة..

❖ **اختبار الفرضية الثانية** : والتي صياغتها كالتالي:

"هناك علاقة بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية:

جدول رقم (9) نتائج اختبار معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصنع الحديد والصلب.

المتغير المستقل	(r) معامل بيرسون للارتباط	(r2) %معامل التحديد	(sig) القيمة الاحتمالية
التدفقات النقدية الاستثمارية	-0.842	70.90%	*0.009

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.842-) وأن قيمة Sig= 0.009 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثانية "**توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار في مصنع الحديد والصلب** " وقد بين معامل التحديد **r2** أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (70.90%) من التغيرات في المتغير التابع (قرارات الاستثمار)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (29.10%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار.

❖ **عبارات متعلقة بعلاقة قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية:**

والجدول رقم (10) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات:

ت	عبارات المحور الثالث	النسبة المئوية (%)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية تساعد المصنع على أتخاذ قراراته الاستثمارية.	10	8	4	2	0	4.08	0.974	موافق
		%41.7	%33.3	%16.7	%8.3	%0			
2	قدرة قائمة التدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح يساعد المصنع على أتخاذ قرارات الاستثمار.	3	11	7	3	0	3.58	0.880	موافق
		%12.5	%45.8	%29.2	%12.5	%0			
3	الحصول على القروض من الانشطة التمويلية التي تساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار.	13	6	5	0	0	4.33	0.816	موافق بشدة
		%54.2	%25	%20.8	%0	%0			
4	تساعد الانشطة التمويلية متخذي القرارات	3	12	9	0	0	3.75	0.675	موافق
		%12.5	%50	%37.5	%0	%0			

	على إجادة الأساليب الحديثة لاتخاذ قرارات الاستثمار.								
5	المعلومات الناتجة من الأنشطة التمويلية تساعد المصنع على أتخاذ القرارات الاستثمارية.	6 %25	14 %58.3	2 %8.3	2 %8.3	0 %0	4	0.834	موافق
المتوسط العـــــام							3.95	0.554	موافق

من خلال الجدول رقم (10) تبين إن أغلب الإجابات تتركز في مستوي (الموافق) ، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة مــن مقياس ليكارث الخماسي الانحراف المعياري لهذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة الدراسة ، والفقرة رقم (3) والتي تنص الحصول على القروض من الانشطة التمويلية التي تساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار , أنها أحتلت الموافق بشده حيت المتوسط الحسابي لها (4.33) وهذا يدل على أن عينة الدراسة مدركة جيداً لأسئلة الاستبانة أي مفهومه لديها، هنالك توافق تام حول فقرات المحور الثالث بمتوسط عام بلغ (3.95) ، الامر الذي يشير بأن المبحوثين يوافقون الراي حول علاقة الأنشطة التمويلية واتخاذ قرارات الاستثمار من قبل متخذي القرارات بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة.

❖ **اختبار الفرضية الثالثة** : والتي صياغتها كالتالي:

"هناك علاقة بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية "

جدول رقم (11) نتائج اختبار معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصنع الحديد والصلب.

المتغير المستقل	(r) معامل بيرسون للارتباط	(r2) %معامل التحديد	(sig) القيمة الاحتمالية
التدفقات النقدية التمويلية	0.927	%85.93	*0.001

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (11) أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.927) وأن قيمة Sig.= 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الثالثة "**توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب** " وقد بين معامل التحديد **r2** أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (85.93%) من التغيرات في المتغير التابع (قرارات الاستثمار)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (14.07%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار.

2- اختبار فرضية الدراسة الرئيسية:

"توجد علاقة بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة "

الفرض الصفري: لا توجد علاقة بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة.

الفرض البديل: توجد علاقة بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية بمصنع الحديد والصلب عينة الدراسة .

جدول رقم (12) نتائج اختبار معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل لمصنع الحديد والصلب.

المتغير المستقل	(r) معامل بيرسون للارتباط	(r2) %معامل التحديد	(sig) القيمة الاحتمالية
قائمة التدفقات النقدية	0.748	%73.41	*0.042

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.748) وأن قيمة Sig.= 0.042 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية الرئيسية " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاستثمارية في مصنع الحديد والصلب** " وقد بين معامل التحديد **r2** أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (73.41%) من التغيرات في المتغير التابع (قرارات الاستثمار)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (26.59%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار.

سابعاً : النتائج والتوصيات:

النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أتضح أنه توجد علاقة بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ قرارات الاستثمار في مصنع الحديد والصلب، وهذا يعني ان قائمة التدفقات النقدية لها علاقة مباشرة باتخاذ الجهات المسؤولة للقرارات الاستثمارية بالمصنع.

2- إن إعداد قائمة التدفقات النقدية تساعد المصنع في اتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة، وذلك بتعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية من الانشطة المختلفة حتى يمكن أن تستجيب للحاجات والظروف غير المتوقعة.

3- وتبين وجود علاقة طردية بين قائمة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية واتخاد القرارات الاستثمارية وهذا يعني ان قائمة التدفقات النقدية تعتمد عليها الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمصنع.

4- وكذلك تبين وجود علاقة طردية بين قائمة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا يعني كذلك ان قائمة التدفقات النقدية تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ الجهات المسؤولة للقرارات الاستثمارية بالمصنع.

5- كما تبين وجود علاقة عكسية بين قائمة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية ويعني هذا ان قائمة التدفقات النقدية ليس لها تأثير كبير عند اتخاذ الجهات المسؤولة للقرارات الاستثمارية بالمصنع، بينما يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية والتمويلية، وهذا حسب وجهات نظر افراد عينة الدراسة.

5- تساعد قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق زيادة الإنتاج.

التوصيات:

1- ضرورة الاستفادة من المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لتخدم متخذي القرارات الاستثمارية.

2- ضرورة اعتماد المصنع تطبيق المعايير الدولية في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

3- التركيز على التدفقات النقدية التشغيلية عند تحليل قائمة التدفقات النقدية ، فكلما كانت التدفقات النقدية التشغيلية للمصنع عالية قلت مخاطر الاستثمار في المصنع.

4- ضرورة التركيز على اعتبار قائمة التدفقات النقدية واحدة من القوائم المالية الختامية التي يجب على المصانع الليبية بأنواعها المختلفة إعدادها ونشرها.

5- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المصانع أو لمقارنة أداء المصنع نفسه في فترات مالية متتالية.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية :

أولاً: الكتب:

1- خنفر، مؤيد، والمطارنة، غسان، تحليل القوائم المالية، ط.، عمان ، دار المسيرة للنشر، 2006.

2- مطر، محمد، ولسويطي، موسى ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط 2 ،عمان، دار وائل للنشر، 2008 .

3- النبهان، موسى، اساسيات القياس في العلوم السلوكية، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الثانية، عمان، 2013.

ثانياً: الرسائل العلمية:

4- فرحات، نسرين، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر 2016.

5- خالدي، يسرى، مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018.

6- الخريسات ، راكيل ، الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي رقم 7 من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2005.

7- بوعزة، دلال، استخدام جدول التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016.

8- ماجدة، ميسور، اثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

9- معافى، نوري محمد، مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية – مصراته ، 2015.

ثالثاً: المجلات العلمية:

10- سبيل ، ادم أحمد سليمان، واخرون، الموازنات الرأسمالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – العدد الاول – المجلد الأول- مارس 2017.

11- البتي، عمران محمد، ابوعقرب، محمد محمد، مدى ادراك المراجعين الليبيين لأهمية التقرير عن قائمة التدفقات النقدية كمدخل لزيادة وفاعلية تقرير المراجعة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، زليتن، العدد الثالث عشر- يونيو 2019.

12-جمام، محمود ، دباش ، اميرة ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015.

13- عبد الكافي، اشرف سالم، التائب، علي مفتاح ، أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي ،مجلة الجامعة الاسمرية :العلوم الشرعية والانسانية، المجلد الثلاثون ، ديسمبر 2017.

المراجع الاجنبية :

14- Japhet, Imhanzenobe, Semiu, Adeyemi, Financial Decisions and Sustainable Cash Flows in Nigerian Manufacturing Companie, International Journal Management, Economics and Social Sciences, 2020, Vol. 9(2).

15- Abdul Rahman, Sharma, Raj Bahadur Investment Management and Financial Innovations, Volume 17, Issue 4, 2020.

16- Dung Duc NGUYEN1, Cong Van NGUYEN2, The Impact of Operating Cash Flow in Decision-Making of Individual Investors in Vietnam's Stock Market, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 7 No 5 (2020).

17-Pallant, J, SPSS Survival Manual A Step by Step Guide to Data Analysis using SPSS for Windows, third edition, England: McGraw-Hill (Education,2007.

السياحة واللامركزية والمساهمة في بناء الدولة الحديثة من منظور تسويقي: دراسة حالة مدينة زليتن وفقاً لرؤية 2030

د. امحمد الثابت الصداعي* أ.عبدالسلام عاشور أبوفردة**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم نماذج التسويق والمتمثل في التسويق السياحي, تحت نهج الإدارة والتنمية المحلية, كما تهدف الدراسة إلى وضع استراتيجية تسويقية بما يتوافق مع رؤية زليتن 2030.

من وجهة النظر العملية فإن هذه الدراسة تعمل على تحديد وتشخيص المقومات السياحية لمدينة زليتن المبنية على تخطيط استراتيجي تسويقي وفقاً لنظرية فليب كوتلر (P. Kotler).

وقد اشتملت نتائج الدراسة على ان مدينة زليتن تعاني من ضعف في قطاع السياحة في المقابل تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون في مصاف المدن المتقدمة، وتحتاج الي تجسيد الادارة المحلية ودعمها مادياً ومعنوياً لتنفيذ رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية: التسويق السياحي، اللامركزية، رؤية زليتن 2030

مقدمة

شرعت العديد من الدول في هيكلة مؤسسات سياحية متخصصة، وكيفت سياستها وتنظيماتها الحكومية في سياق العولمة والاتفاقيات الدولية، خصوصا المتعلقة بالموارد السياحية وحمايتها وتطويرها، وضمنت تشريعاتها بما يخدم مدنها، وأصبح التركيز على اكتساب المعرفة والمهارات التسويقية لتشخيص إمكانيات المناطق السياحية استجابة للمطالبة المحلية.

وسعياً لتنمية قطاع السياحة الذي تشارك فيه العديد من الجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية، انتهجت العديد من مدن العالم على تطوير التسويق السياحي مستغلة في ذلك التكنولوجيا والموارد.

اللامركزية الدولة في العصر الحديث هي التي تقوم على اعطاء الصلاحيات للمناطق والاقاليم بإدارة وانشاء المرافق العامة المتعلقة بالتنمية والخدمات العامة للسكان. والدولة الليبية الحديثة لم تكن بمنأى عن هذه التطورات التي طبقت في بعض دول العالم حيث صدر قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن

* أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد والتجارة زليتن-الجامعة الأسمرية الإسلامية
** محاضر بقسم التسويق كلية الاقتصاد والتجارة زليتن-الجامعة الأسمرية الإسلامية

نظام الادارة المحلية بالدولة الليبية, وبالتالي يمكن تطبيق هذه الدراسة علي بلدية زليتن من خلال رويتها 2030/2020.

ليبيا ومنذ استقلالها في 1951 سعت في تطوير السياحة والارتقاء بمرافقها السياحية, وفتح الباب أمام تدفق الاستثمار الوطني و الأجنبي واستغلال الموارد السياحية الهائلة التي تزخر بها المناطق, ولكن لا تزال السياحة في ليبيا غير متطورة, مقارنتا ببلدان المغرب العربي.

مشكلة الدراسة:

استغلال الموارد السياحية للمدينة هي عملية مشتركة لا تتوقف على الامكانيات المتاحة فقط بل على مشاركة جميع العناصر الفاعلة في التنمية, سواء كانوا أفراد او مؤسسات او شركات في القطاع العام او الخاص.

إن التسويق السياحي للمدن يسعي لخلق صورة ذهنية إيجابية لدي المسؤولين المحلين والسكان والمستثمرين والسياح. عليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي: **أين تتجلى نقاط القوه والضعف في التسويق السياحي بمدينة زليتن؟**

أهمية الدراسة:

تستوحي هذه الدراسة أهميتها من حيث:

- أهمية قطاع السياحة في تنمية مدينة زليتن.
- أهمية دراسة وتحليل الموارد السياحية وتسويقها محلياً.
- دراسة رؤية زليتن 2030 حول قطاع السياحية من وجهة نظر تسويقية.

أهداف الدراسة:

بناء على المشكلة سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الموارد السياحية الجاذبة في مدينة زليتن.
- معرفة واقع التسويق وعلاقته بقطاع السياحة.
- تشخيص الفرص والعقبات التي تواجه قطاع السياحة بالمدينة واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها.

تساؤلات الدراسة:

سنحاول من خلال إشكالية الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

- هل هناك رؤية تسويقية فعالة للنهوض بقطاع السياحة.
- هل هناك موارد سياحية جاذبة للمستثمرين والسياح.
- هل الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية قادرة على تنمية سياحية (تشريعات, ميزانيات, سياسات, قوانين...).

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الموضوع المتعلق بالتسويق السياحي في ظل اللامركزية. أما الحدود المكانية والزمنية, فقد كانت دراسة حالة على مدينة زليتن وفقاً لرؤية 2030, الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة 2020.

أداة جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات التي جمعت من المراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة, والاستعانة برؤية زليتن الصادرة عن لجنة إعداد رؤية زليتن 2030.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والتي تعد إلى حد ما محدودة, وفيما يلي عرض بعض الدراسات التالية.

- **دراسة (زكية مقري,2013)** بعنوان: "مقومات المدن الجزائرية لتطبيق تسويق المدينة: نحو تنمية مقاصد سياحية ناجحة, التحديات والفرص" تهدف الدراسة لتسليط الضوء على أنماط التسويق الذي يدمج مفهومي الحوكمة والتنمية, ايضاً تحديد جاذبية المدن الجزائرية المبنية على مخطط تسويقي استراتيجي, اظهرت نتائج الدراسة ان المدن الجزائرية عموماً تعاني من ضعف في عدة ميادين, في المقابل تمتلك مقومات تؤهلها لتكون في مصاف المدن العالمية.
- **دراسة (أنيس فاطمة الزهراء,2015)** بعنوان: "إشكالية التسويق السياحي في الجنوب, دراسة حالة ولاية بشار", كان هدف الدراسة هو معرفة واقع السياحة في ولاية بشار وتشخيص أهم المشاكل والعقبات التي تواجه النشاط السياحي بالولاية, وتوصلت الدراسة الى عدم وجود دراسات تسويقية لمقومات العرض السياحي لتبنى عليها سياسات التسويق.

- **دراسة (الشارف بكري,2016)** بعنوان: "دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية, دراسة حالة مستغانم", تكمن أهمية هذه الدراسة انطلاقا من الامكانيات السياحية للجزائر والتي تساهم في عملية التنمية وإعطاء قطاع السياحة مكانته من خلال المشاريع التي اطلقتها في افق 2025, أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القطاع السياحي يتميز بالعديد من الخصائص من بينها المرونة والحساسية ايضاً ضعف في الطلب السياحي علي الجزائر بسبب ضعف العرض السياحي والخدمات.
- **دراسة (بوحادة سمية,2016)** بعنوان: "دور التسويق السياحي الإلكتروني في ترقية السياحة", هدفت الدراسة إلى إبراز الاثار المترتبة على تبني التسويق السياحي الإلكتروني

للترويج بالمنتوج السياحي للدولة وما يتميز بها عن التسويق السياحي التقليدي في ترقية السياحة, ومن نتائج الدراسة أن التسويق السياحي يحتاج الكثير لتذليل الصعوبات التي تواجهه بالرغم من الانعكاسات التي يحققها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال سرد ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسويق السياحي واللامركزية تبين الآتي:

* الدراسات السابقة المتشابه مع الدراسة الحالية لم تتطرق بشكل نظري او تطبيقي للتسويق السياحي واللامركزية وتطبيقها على المدن.

* في حدود اطلاع الباحث لا توجد دراسات تناولت التسويق السياحي في ظل نظام اللامركزية في البيئة الليبية.

التسويق السياحي

1- مفهوم التسويق السياحي:

هو ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثر فيها لهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الرغبات والدوافع للشرائح السوقية المختلفة ((صبري عبدالسميع /2006:ص35))

2- أهداف التسويق السياحي:

- إرضاء السياح : يعتبر التسويق هو عملية ارضاء للسائح , وفي ضوء هذا الوضع فإن الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ التسويق في تقديم الخدمات السياحية هو ارضاء المستهلكين , ومؤخرا لا نجد مؤسسات سياحية يمكن أن تفكر في حماية وجودها دون ارضاء العملاء .
- جعل الاقتصاد التشغيلي ممكنا : هذا يستلزم الاستغلال الأمثل للموارد إن التقدير لتوقعات المستهلكين يجعل من الممكن لأي مؤسسة إدارة الموارد والعرض السياحي بما يتناسب مع الطلب , وهذا يقلل من الاستغلال غير الأمثل للموارد المتاحة , إضافة إلى ذلك فإن لأي مؤسسة تظهر اهتماما بأن تتفوق على المنافسة وتسيطر على المركز القيادي في السوق .
- تحقيق الأرباح : تعتبر لأي مؤسسة من حقها أن تحقق أرباحا لها ولو على المستوى البعيد أو المتوسط , من خلال وضع خطط تسويقية تمكن لأي مؤسسة من تحقيق ربح يمكنها من إعادة دورة الانتاج .

- التفوق على المنافسة : من أهم أهداف التسويق السياحي هو رسم خطط استراتيجية تسويقية تمكن لأي مؤسسة من التفوق على المنافسة من خلال الاستحواذ على حصة سوقية والمحافظة عليه , وكذلك استغلال كل الفرص المتاحة وتجنب المخاطر (خالد مقايله ,2000.ص66)

3- عناصر التسويق السياحي:

- تحديد المجموعات السياحية المتوقع الاتصال بهم عن طريق المكاتب السياحية المتواجدة في المناطق المراد التسويق اليها ,وتقدير مختلف الطلب لدى أفراد هذه المجموعات .
- خلق تصور مفصل وواضح لدى هذه المجموعات عن المنطقة المطلوب تسويقها .
- تحديد مكاتب السياحة والسفر بشكل محلي أو اقليمي أو عالي والتنسيق مع تلك المكاتب بهدف استقبال تلك المجموعات السياحية .
- تحديد المنشآت السياحية القادرة على استقطاب تلك المجموعات وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع المكاتب السياحية .
- عمل كافة الأنشطة المؤدية إلى اشباع حاجات هذه المجموعات ورغباتها مثل سهولة الانتقال وذلك من خلال التوسيع في وسائل المواصلات والتسهيل في جميع الاجراءات المتعلقة بالسفر .

توفير البنية المناسبة من شبكات المواصلات والاتصالات (حميد عبدالنبي ,2004:ص15)

4- نهج التسويق السياحي

لوضع استراتيجية للتسويق فأن الخطوات الناجحة يجب أن ترتكز على تخطيط سليم يبدأ بتشخص وتحليل الموارد المتاحة والاسواق المستهدفة, ثم إعداد الخطة وتنفيذها. هذه الاستراتيجية مستمدة من تسويق المنظمة ما في الشكل التالي:-

شكل رقم (1) نهج التسويق السياحي للمدينة

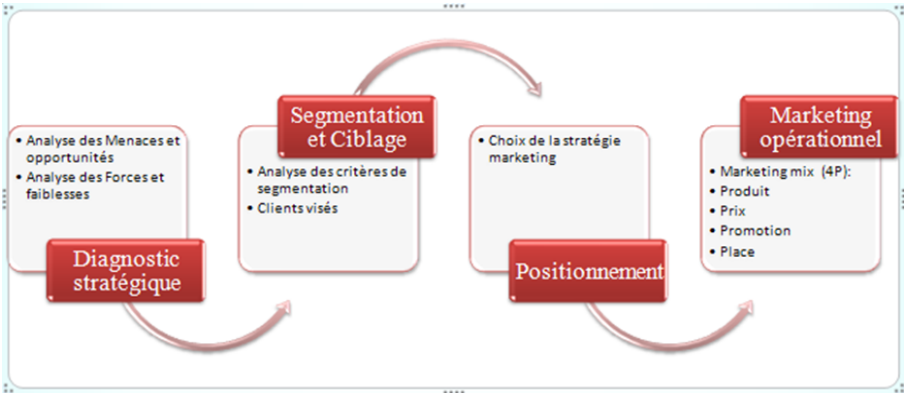

المصدر : فليب كوتلر 2006

ومن الممكن تطبيق هذا النهج للتسويق السياحي لمدينة زليتن, باعتبارها منتج ويمكن ترويجها.

- تشخيص وتحليل طبيعة العرض السياحي للمدينة لمعرفة الفرص المتاحة والممكنة.
- وضع الاختيارات الاستراتيجية: تبدأ بتحديد الأهداف التسويقية و الاسواق المستهدفة, تحديد الموقع, خطة العمل, عملية الرقابة.
- تنفيذ خطة العمل: يتم ذلك عن طريق المزيج التسويقي.

5- اللامركزية كمدخل تمكين للتسويق السياحي للمدينة

اللامركزية تعد احد التوجهات التي يمكن من خلالها تمكن السكان المقيمين من المشاركة في ادارة الشئون المحلية, وبدون تطبيق فعال للامركزية لا نستطيع تحقيق تنمية محلية.

وقدعرفت اللامركزية بأنها "إدارات محلية تمارس اختصاصاتها وتتمتع باستقلال ذاتي" (A. Laubader), .وتتمثل الحدود المثالية للامركزية في النقاط التالية:-

- اللامركزية تزيد من مشاركة الجمهور في صنع القرار كما تعد وسيلة للتقرب منهم ودفعهم لتنمية مناطقهم.
- اللامركزية تساهم في استغلال الموارد المحلية المتاحة نتيجة مشاركة السكان في إدارة وتطوير مناطقهم.
- اللامركزية تساعد في الحد من الفساد وخلق الشفافية بشرط تطبيق القوانين والتشريعات.

إن اللامركزية كمفهوم سياسي محض, ولكن في الواقع يأتي شرط لعدة قطاعات أخري اقتصادية واجتماعية, ومنذ القرن الماضي بدأت التوجهات في إدارة المناطق محلياً بعيداً عن المركزية, ومشاركة العديد من الجهات منها المجتمع المدني وتشجيع التعاون بين المدن والشراكة بين القطاع العام والخاص.

ونتيجة فشل نظام المركزية التي تبدأ من اعلى, اللامركزية هي نظام يبدأ من القاعدة وفقاً لحدود جغرافية محددة, لتسيير إدارة المنطقة واستغلال مواردها السياحية والزراعية.

مفهوم اللامركزية اليوم لدية المرجعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي هي مطلب الجمهور لتطوير مناطقهم السياحية مثلا, وبالتالي ملكية التعايش مع الفئات المختلفة للسكان والفاعلين في نفس المكان يعتبر شرط لوجود فضاءات سياحية وصناعية وزراعية هذا النهج من حيث الموقع والتمازج بين المناهج الاقتصادية والسياسية والتسويقية.

اولاً: التشخيص والتحليل للعرض السياحي لمدينة باستخدام مصفوفة SWOT

مصفوفة سوات الرباعية هي إطار تحليل وتقييم الموارد والامكانيات السياحية للمدينة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تتعرض مسار النهوض بقطاع السياحة.

الشكل رقم (2) مصفوفة SWOT

نقاط القوة

تصف نقاط القوة الكفاءات الضرورية للنشاط السياحي, والعوامل الاستراتيجية التسويقية التي تجعل السياحة أكثر احتمالية للنجاح, ونوع السياحة التي قد تكون مميزة في المدينة ومنها.

- العلامة التجارية للمدينة
- الميزانية الكافية
- إشراك الجهات الفاعلة
- تكنولوجيا متطورة

المدن التي تدرك نقاط قوتها هي قادرة على استغلال مواردها في التنمية.

- **نقاط الضعف**

هي العناصر الي يمكن أن تجعل نشاط السياحة أقل احتمالا للنجاح, والتي تفتقر إليها المدينة وتمنعها من الأداء عند المستوى الأفضل, وهذا يتطلب التحسين لتبقى المدينة قادرة على المنافسة.

عند تحديد نقاط الضعف, تتخذ المدينة خطوات لتقليل التأثر وتحويلها لنقاط قوة.

- **الفرص**

الفرص هي عوامل خارجية مواتية ومن الممكن استغلالها لمنح ميزة تنافسية, مثلاً زيادة الارباح, الانتاجية, التغييرات في اللوائح الحكومية.

- **التهديدات**

التهديدات هي عوامل لديها القدرة على إلحاق الضرر بالمدينة, مثلاً ظهور منافس قوي, تغييرات غير ومواتية في الضرائب والتشريعات, تغييرات حادة في تفضيلات المستهلك, ارتفاع تكاليف المدخلات.

يساعد حصر التهديدات على الحد من تأثيرها.

دراسة حالة مدينة زليتن

تقع مدينة زليتن في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا, وتبعد حوالي 150 كم من العاصمة طرابلس, المدينة تطل على البحر الابيض المتوسط شمالا, ويحدها جنوبا مدينة بني وليد, أما من جهة الشرق فتحدها مدينة مصراتة, ومن جهة الغرب مدينة الخمس ومسلاتة وترهونة. إجمالي عدد سكان المدينة حتى عام 2016م وصل إلي 271793 نسمة, وعدد الاسر 54013 أسرة, عدد الذكور 137206 وعدد الاناث 134587. المساحة الجغرافية للمدينة تقدر بحوالي 25.2743 كم مربع, مقسمة على 39 محلة. وتمتد مدينة زليتن بين دائرتي عرض 57.31–30.32 شمالا وبين خطي طول 14.45–14.06 شرقا.

تحليل وتقييم الموارد السياحية بمدينة زليتن

الشكل رقم (3) تحليل مصفوفة SWOT

	عوامل داخلية	
	نقاط الضعف	نقاط القوة
سلبي	• الطرق ووسائط النقل السريعة • الفنادق • الخدمات الترفيهية المرافقة	• الموقع • المناخ • المساجد والزوايا
	التهديدات	الفرص
	• شبكة الكهرباء • الغابات • التلوث	• الاتصالات • خلق فرص عمل • الأسواق التقليدية
	عوامل خارجية	

إيجابي

نقاط القوة :

- تتمثل في تطوير الواقع السياحي وخلق ما يسمى بصناعة السياحة بالشكل الذي يمكن تسويقها بشكل تنافسي وتعتبر قادرة على استغلال مواردها , ومما يسهم في تنويع الأساسي الاقتصادي للمدينة والحفاظ على الارث الديني والهوية الثقافية .

نقاط الضعف :

- وهي تتمثل في عدم وجود استراتيجية طويلة الأمد محددة المعالم لتطوير النشاط السياحي بالمدينة , مما يجعلها أن تأخذ المدينة مجموعة من الخطوات لتقليل نقاط الضعف

الفرص :

- فهي تتمثل في خلق سياحة جيدة ذات قدرة تنافسية محليا ودوليا وكذلك الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات السياحية والمقومات الثقافية والحضارية للمدينة

التهديدات :

- فهي تتمثل في حساسية القطاع السياحي للأحداث السياحية والأمنية بما يحتم ضرورة المحافظة على توفر حالة الأمن والاستقرار داخل المدينة بشكل خاص والبلد بشكل عام . وكذلك المحافظة على التلوث البيئي بشكل حسن والاستقرار في شبكة الإنارة الضوئية لها دور كبير جدا.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- عدم قدرة السلطات المحلية بالنهوض بقطاع السياحة لقلة الموارد المالية بالمدينة.
- ضعف الخدمات السياحية والبنية التحتية (وسائل الموصلات, الفنادق والمقاهي, الاماكن الترفيهية).
- ضعف الوعي السياحي واساليب الترويج والتسويق السياحي بالمدينة.
- لا توجد استراتيجية تسويقية لتنمية تطوير النشاط السياحي بالمدينة.
- عدم تفويض صلاحيات للسلطات المحلية لتطوير والنهوض بقطاع السياحة.

التوصيات:

- العمل على دعم و تشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية بالمدينة.
- حماية وحفظ الموروث الثقافي والاماكن التاريخية التراثية بالمدينة
- المحافظة على هوية المدينة السياحية كمقومات جذب سياحي.
- التركيز على وسائل الاعلام لجذب المستثمرين والسياح والزوار للمدينة.
- الحد من دور المركزية الادارية وتفويض الصلاحيات للسلطات المحلية.

المراجع

1- الكتب

- حميد عبدالنبي, التسويق السياحي – مدخل استراتيجي ,مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع ,عمان , الأردن , 2004,ص15
- خالد مقابلة, التسويق السياحي الحديث, دار وائل للنشر ,2000,ص66
- صبري عبدالسميع , التسويق السياحي والفندق , المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,القاهرة ,2006 :ص35.

2- الرسائل والورقات العلمية:

- زكية, مقري.(2013). *مقومات المدن الجزائرية لتطبيق تسويق المدينة: نحو تنمية مقاصد سياحية ناجحة, التحديات والفرص.* مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, العدد 2013/09, جامعة باتنة, الجزائر.
- أنيس, فاطمة الزهراء.(2015). *إشكالية التسويق السياحي في الجنوب, دراسة حالة ولاية بشار.* رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران 2, الجزائر.
- الشارف, بكري.(2016). *دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية, دراسة حالة مستغانم,* رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, شعبة التسويق, جامعة عبدالحميد بن باديس, الجزائر.
- بوحادة, سمية.(2016). *دور التسويق السياحي الإلكتروني في ترقية السياحة.* مؤتمر القانون والسياحة, كلية الحقوق, جامعة طنطا, مصر.
- رؤية استشراقيه تنموية اقتصادية, صادرة عن لجنة إعداد رؤية زليتن 2030.

معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط

د.منصور محمد لربش [*] د. رجعة محمد فرج [**]

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية بالبيئة الليبية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالدراسة، شأنه في ذلك شأن معظم الدراسات التي تناولت موضوع محاسبة الموارد البشرية، من خلال تكوين إطار نظري للدراسة ثم تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق استمارة الاستبيان الموزعة على مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى أن محاسبة الموارد البشرية لا تحظى باهتمام إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، إضافة إلى وجود المعوقات التالية: صعوبة تقدير أعمار الأفراد الإنتاجية، صعوبة توفر عنصر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية، صعوبة رسملة تكاليف الموارد البشرية، بالإضافة إلى العامل الاجتماعي والثقافي والذي يرفض فكرة قياس العنصر البشري.

اقترحت الدراسة ضرورة تحديث النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة حتى يضمن تدفق المعلومات المطلوبة للموارد البشرية ويوفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية ويحقق القدرة على التمييز بين المصروفات المتعلقة بالعنصر البشري.

مفتاح الكلمات: محاسبة الموارد البشرية، معوقات التطبيق، المؤسسة الوطنية للنفط.

المقدمة:

محاسبة الموارد البشرية من الموضوعات الحديثة نسبيا في مجال المحاسبة، حيث بدأ الاهتمام بها في بداية سبعينيات القرن الماضي نتيجة لإدراك الشركات بأهمية الاستثمار في الأفراد باعتبارهم موارد اقتصادية مهمة تحتاج الى تطوير وتدريب مستمر، يضاف إلى ذلك فإن نجاح الشركات في تحقيق أهدافها يعتمد وبدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية الأفراد العاملين بها. وبذلك زاد الانفاق على المورد البشري من خلال استقطاب واختيار وتدريب العاملين وإيجاد نظام محاسبي يعالج النفقات المتعلقة بالعنصر البشري.

[*] أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد بالجامعة الأسمرية الإسلامية، إيميل: m.larbsh@asmarya.edu.ly
[**] محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، إيميل: rjaa_mohamd @yahoo.com

بذلك أصبح المورد البشري يمثل محور اهتمام العديد من الشركات لما له من دور أساسي في بقاءها واستمرارها وتحديد موقعها التنافسي في بيئة الأعمال (الاعرج؛ 2016)، فلا يمكن لأي شركة أن تكتفي بالموارد المادية دون وجود رأس مال بشري يملك مستوى معين من المعرفة لتحقيق أهدافها. وحيث أن الشركات النفطية تمثل احدى القطاعات الإنتاجية الهامة في ليبيا والتي يعتبر فيها العنصر البشري مورد مهم، لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على معوقات تطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

أصبح رأس المال البشري من المسائل الأساسية التي يجب على المحاسبة التعامل معها بهدف إعطاء صورة صادقة عن أداء وإنتاجية الوحدة الاقتصادية، لذلك تم الاهتمام بالبيانات والمعلومات التي تتعلق بالموارد البشرية للاستفادة منها في التخطيط وتقييم الأداء، مما استلزم ضرورة تطوير النظام المحاسبي وأساليب تقييم الموارد البشرية والإفصاح عنها لتلبية احتياجات المستخدمين وتعزيز الثقة والمصداقية بالقوائم المالية. وحيث أن إنتاج وتكرير النفط يشكل أهم الموارد المالية للدولة الليبية وأن العنصر البشري بهذا القطاع أحد عناصر العملية الإنتاجية استلزم ضرورة تقييم هذا المورد وتحديد النفقات المتعلقة به والإفصاح عنه.

لذلك تتركز مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ماهي المعوقات التي تؤدي إلى عدم تبني تطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية للنفط خصوصا وأن دراسات عديدة أظهرت توفر مقومات تطبيق هذا النظام في الشركات الليبية (انظر مثلا الشريف 2013؛ الخبولي 2013).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوعا محاسبيا معاصراً وعلى قدر كبير من الأهمية وهو المحاسبة عن الموارد البشرية باعتبارها أداة أساسية يمكن الاعتماد عليها للحصول على معلومات هامة تعمل على زيادة فعالية وكفاءة الأداء للعنصر البشري.

فرضية الدراسة:

بناءً على ما سبق وانطلاقاً من مشكلة الدراسة واستناداً على رصيد الأدب المحاسبي في مجال محاسبة الموارد البشرية، فإن هذه الدراسة استندت على الفرضية الرئيسية التالية والتي تمت صياغتها كما يلي: (لا توجد معوقات لتطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا).

هدف الدراسة:

إن هدف الدراسة الرئيسي يتمثل في التعرف على المعوقات التي تحول دون تبني تطبيق المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة حول محاسبة الموارد البشرية، ثم إجراء الدراسة الميدانية من خلال استخدام استبانة تم تصميمها بالاعتماد على الدراسات السابقة ولتحقق هدف الدراسة.

الدراســات السابقـة:

تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وهذه الدراسات:

دراسة المطيري (2010): تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت، المبررات – المبادئ والمعوقات.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مبررات ومعوقات تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة الكويتية، وقد استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها وجود معوقات تحول وبشكل مرتفع دون تطبيق هذا النظام في الشركات الكويتية.

دراسة زويلف (2014): العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر العوامل ذات العلاقة ببعض خصائص البنوك والمتمثلة في (الحجم، العمر، طبيعة النشاط، الربحية والجنسية) على مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للمصارف الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن هذه الموارد واستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات ذات الصلة بالموارد البشرية التي تم الإفصاح عنها في التقارير. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح العام عن الموارد البشرية في التقارير المالية السنوية للبنوك العاملة في الأردن جاء متوسطا، كما أن هناك تأثيرا معنويا لخصائص المصرف المتمثلة بالحجم والعمر والربحية والجنسية في مستوى هذا الإفصاح.

دراسة هزرشي وأحمد (2017): معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات المتعلقة بالمفهوم هي أكثر المشاكل التي تعيق تطبيق محاسبة الموارد البشرية، ثم تأتي المعوقات القانونية والتشريعية المرتبطة بالتطبيق.

دراسة الزواوي والشريف (2017): أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالمصارف الليبية.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية، من خلال توزيع 37 استمارة استبيان على عينة الدراسة المتمثلة في الأكاديميين في كلية الاقتصاد جامعة مصراتة وأكاديمية الدراسات العليا فرع مصراتة ومتخذي قرار منح الائتمان في المصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح على الموارد البشرية يؤثر على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء الأكاديميين وأراء متخذي قرارات الائتمان في المصارف الليبية العاملة بمدينة مصراتة بشأن أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان.

دراسة عبدالعزيز (2017): مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق محاسبة الموارد البشرية "دراسة ميدانية على عينة من البنوك السودانية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية في السودان بتطبيق محاسبة الموارد البشرية، حسب وجهة نظر المدراء العامين والمدراء الماليين والمحاسبين بالمصارف. توصلت الدراسة إلى أن هناك فهم وإدراك لدى المصارف التجارية في السودان بأهمية تطبيق محاسبة الموارد البشرية، إلا أنها لا تستخدم القواعد والمبادئ الخاصة بتطبيق محاسبة الموارد البشرية، كما أظهرت الدراسة وجود صعوبات تواجه التطبيق منها صعوبة تقدير العوائد المستقبلية، وصعوبة قياس كفاءة الموظفين، وعدم ورغبة الإدارة في الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية باعتبارها شأن داخلي يتطلب السرية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تطوير النظام المحاسبي للمصارف التجارية وذلك بتضمينها القواعد الخاصة بتطبيق الجوانب ذات الصلة بتكلفة الموارد البشرية، إضافة إلى ضرورة التزام المصارف التجارية السودانية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.

دراسة الشهري (2017): المحاسبة عن الموارد البشرية – دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة عن الموارد البشرية من حيث القياس والعرض والإفصاح، وتوضيح أثر التطبيق على القوائم المالية، ومعرفة أهم صعوبات التطبيق حسب وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين. ومن نتائج الدراسة أن الأسلوب الملائم لقياس الموارد البشرية من وجهة نظر الأكاديميين هو أسلوب العوائد المستقبلية، أما من وجهة نظر المهنيين فإن أسلوب التكلفة الاقتصادية يعتبر الأسلوب الأمثل مقارنة بالأساليب الأخرى، وأن أفضل أسلوب للإفصاح عن معلومات الموارد البشرية من وجهة نظر الأكاديميين يتم من خلال قائمة خاصة عن الموارد البشرية، في حين المهنيين يفضلون الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

بإصدار معيار يوضح المعالجة المحاسبية عن تكلفة الموارد البشرية من حيث القياس والعرض والإفصاح.

دراسة ناصري (2018): معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية. هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة لغرض جمع البيانات من عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود معوقات لتطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في صعوبة تحديد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية، صعوبة تقبل الموارد البشرية أنهم سلعة لها قيمة مالية، صعوبة وجود معيار يحدد آلية القياس والعرض والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية وإظهارها ضمن أصول المؤسسة وتعرض نظام محاسبة الموارد البشرية لعوامل التحيز والخطأ والنسيان.

الجانب النظري للدراسة:

شهدت المرحلة الحالية بداية الاهتمام بالجانب النظري والتطبيق العملي لمحاسبة الموارد البشرية، نتيجة لتزايد اهتمام الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بدور العنصر البشري في زيادة الإنتاجية ورأس المال الفكري (حمادة، 2002)، ففي إحدى الشركات الأمريكية أدى استقالة بعض كبار المدراء والتحاقهم بشركات أخرى إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة الأولى وارتفاعها بالشركة الثانية خلال فترة وجيزة من الاستقالة (الحيالي؛ 2004). إضافة إلى ذلك أشار (بن نوي وعجيلة؛2009) أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم محاسبة الموارد البشرية وهى:

- الأهمية المتزايدة للموارد البشرية باعتبارها أصل غير ملموس حديثاً.
- الاتجاه المتزايد في الشركات نحو تكوين نظم معلومات هدفها تزويد الأطراف المعنية بمعلومات عن القوى العاملة والإفصاح عن التغير في قيمتها.
- انفتاح مهنة المحاسبة عن العلوم السلوكية مما ساهم في تطوير طرق وأساليب القياس المحاسبي خصوصا فيما يتعلق بالعنصر البشري.

وقد عرفت محاسبة الموارد البشرية بأنها "مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تحكم عملية تحديد وقياس البيانات المتعلق بالموارد البشرية بإجراءاتها والأساليب المستخدمة في ذلك بغرض إيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة (مطر والسويطي، 2008). أما (فلامهولز) فقد عرف المحاسبة عن الموارد البشرية، بأنها: المحاسبة عن الأفراد كونهم موارد في المشروع، وتقوم على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين بهذا المشروع (الحيالي؛ 2004). بينما عرفتها الجمعية الامريكية للمحاسبين (AAA) بأنها "عملية تعريف وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، وتوصيل هذه المعلومات إلى الجهات ذات العلاقة (عبد الوهاب وعامر ؛ 1984).

وقد حددت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) ثلاثة أهداف رئيسية لمحاسبة الموارد البشرية هي (بن عمارة ومسعود، 2004):

القياس: أي تقدير تكلفة وقيمة العنصر البشري باستخدام طرق ونماذج ومعايير موضوعية.

التطبيق: ويعني تصميم النظام المحاسبي الملائم للاستفادة من المقاييس الموضوعة.

النتائج الإنسانية: وتتضمن تحليل أثر محاسبة الموارد البشرية على التنظيم الإنساني للمنظمة من حيث اتجاهات العاملين وسلوكهم وأدائهم.

وتقوم محاسبة الموارد البشرية على الفروض التالية (الحيالي، 2004؛ عبد الوهاب وعامر 1984):

- إن للأفراد قيمة لكونهم قادرين على تقديم خدمات لها قيمة اقتصادية للشركة.
- أن قيمة الموارد البشرية تتأثر بنمط الإدارة والطريقة التي تقيم بها الأفراد، حيث يمكن زيادة قيمة الموارد أو المحافظة عليها نتيجة للتصرفات الإدارية التي تتخذها تجاه العاملين.
- ضرورة وجود معلومات عن محاسبة الموارد البشرية تفيد الجهات الداخلية كالإدارة لتطوير العاملين وتوزيع المهام ووضع نظام للأجور والحوافز، إضافة إلى جهات خارجية كالمستثمرين والمقرضين.
- إن العنصر البشري أحد أصول الشركة مما يعطي منافع اقتصادية لها مستقبلا.

من جانب اخر بينت دراسة (الجعيدي؛ 2007) أن محاسبة الموارد البشرية تواجه العديد من المعوقات التي أدت إلى ضعف تبنيها من قبل العديد من الشركات والمتمثلة في:

- ليس للشركات حق ملكية قانوني على الموارد البشرية كي تبرر معاملتها كأصل من أصولها.
- صعوبة قياس المنافع المستقبلية للعنصر البشري بسبب يتعلق بالمستقبل وحرية التنقل أو ترك العمل.
- صعوبة توفير عنصر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية والتي تطلب اعتماد معالجات وأساليب رياضية معقدة قد يصعب الوصول اليها.
- ارتفاع معدل دوران الموظفين مما يجعل من الصعب تقدير أعمارهم الإنتاجية التي تلزم رسملة واستنفاذ المصروفات.
- قياس قيمة الإنسان وعرضها في القوائم المالية هو بحد ذاته أمر غير مقبول من الناحية الإنسانية.

أما (حسن؛ 2008) فقد أشار أيضاً إلى أن هناك عوامل اجتماعية وثقافية، ترتكز على رفض القبول بفكرة قياس الموارد البشرية، وعدم الاعتراف بكونها أحد بنود الأصول بسبب عدم ملكية الأصل، بالإضافة إلى تعقد العنصر البشري فالكفاءة تتباين من وقت لآخر بالتالي يصعب قياسها وتحويلها إلى قيمة، وأخيراً اعتماد النظام المحاسبي الحالي على قواعد محاسبية ومقاييس مالية تعطي نظرة تاريخية وليست مستقبلية.

تأسيسا على ما سبق، فإن محاسبة الموارد البشرية تقوم على قدرة النظام المحاسبي على تسجيل العمليات المتعلقة بالموارد البشرية وتقديم بيانات عن قيمة هذه الموارد والتكاليف المترتبة عليها باعتبارها أصل من أصول الشركة يعمل على تحقيق الأهداف.

الجانب التطبيقي (الدراسة الميدانية):

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

تعتبر عملية جمع البيانات مرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية البحثية يتم من خلالها اختيار الأساليب والأدوات الإحصائية المناسبة لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة على نحو علمي منظم، وبما أن استمارة الاستبيان تمثل أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين فقد تم استخدامها كأداة رئيسية لتجميع بيانات الدراسة العملية والتي أعدت بناء على دراسات سابقة منها (المطيري، 2010؛ هزرشي واحمد، 2017؛ ناصري 2018).

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5)، والجدول رقم (1) يوضح ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة.

جدول (1)

ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى أقل من 2.6	2.6 إلى أقل من 3.4	3.4 إلى أقل من 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفي لذا تم استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت التالية:

التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.

- المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المستجوبين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.
- المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن المتوسط الحسابي.
- معامل الارتباط: لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
- معامل الفا كرونباخ: لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبانة).
- اختبار (One Sample T – test) لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي. اختبار انوفا (ANOVA) لتحديد الفروق في آراء المستهدفين حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط حسب المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وسنوات الخبرة

صدق فقرات الاستبيان:

أولاً: صدق المحكمين

يعد صدق المحكمين من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين والأخذ بملاحظاتهم.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.

جدول (2)

(معاملات الارتباط بين عبارات الاستبيان وإجماليه)

ت	العبـــــارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	مفهوم محاسبة الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وبالتالي غير المعروفة بالمؤسسة.	**0.543	0.000
2	وجود عوامل اجتماعية وثقافية بالمجتمع، ترتكز على رفض القبول بفكرة قياس العنصر البشري.	**0.416	0.008
3	عدم إدراك إدارة المؤسسة لمنافع محاسبة الموارد البشرية.	**0.575	0.000
4	صعوبة معاملة المورد البشري كأصل بسبب عدم ملكيته للمؤسسة وبالتالي يتم استبعاده من الأصول.	*0.349	0.029
5	النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة لا يوفر معلومات محاسبة عن الموارد البشرية حيث لا يتم مسك سجلات وحسابات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	**0.548	0.000
6	عدم قدرة النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة على التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية المتعلقة بالعنصر البشري.	*0.378	0.018
7	صعوبة رسملة تكاليف الموارد البشرية.	**0.505	0.001
8	صعوبة تحديد الاستهلاك والعمر الإنتاجي بسبب طبيعة العنصر البشري.	**0.605	0.000
9	صعوبة تقدير المنافع المستقبلية للموارد البشرية محاسبياً.	**0.639	0.000
10	عدم رغبة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية.	**0.371	0.020
11	صعوبة توفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية بسبب تعقد وعدم توفر أساليب القياس.	**0.762	0.000
12	ارتفاع تكاليف جمع وقياس المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة	**0.559	0.000
13	صعوبة تقدير أعمار العاملين الإنتاجية بالمؤسسة.	**0.474	0.002
14	صعوبة تقدير المنافع أو العوائد المستقبلية للموارد البشرية.	**0.610	0.000
15	صعوبة وجود معيار يحدد آلية والعرض والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية وإظهارها ضمن أصول المؤسسة.	**0.627	0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

* القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من نتائج الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور المعوقات التي قد تحد من تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط وإجماليه لذا فإن هذه العبارات تؤكد صحة الاتساق الداخلي للاستبيان.

الثبـــــات:

تم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ حيث تعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (Sekaran 2003) ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات عددها (39) استمارة، وقد بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن قيمة معامل ألفا لثبات إجمالي الاستبيان (0.796)، وبالتالي يمكن القول أنه معامل ذا دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج ويوضح الجدول رقم (3) معامل الثبات لفقرات الاستبانة.

جدول (3)

(يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات)

إجمـالي الاستبيـان	عدد الفقرات	معامل الفا
	15	0.796

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والمحاسبين في المؤسسة الوطنية للنفط ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (40) استمارة استبيان وتم استرداد (39) استمارة صالحة للتحليل وكما مبين في الجدول رقم (4).

جدول (4)

(الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها)

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
40	0	%0	1	%2.5	39	%97.5

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (5) الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (5)

توزيع المستهدفين حسب البيانات الشخصية

المؤهل العلمي		دبلوم عالي	بكالوريوس	ماجستير	المجموع
	العدد	2	21	16	39
	النسبة%	%5.2	%53.8	%41	%100
التخصص		محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى	المجموع
	العدد	34	1	2	2	39
	النسبة%	87.2%	%2.6	%5.1	%5.1	%100
المركز الوظيفي		مدير مالي	محاسب	أخرى	المجموع
	العدد	7	29	3	39
	النسبة%	%17.9	%74.4	%7.7	%100
سنوات الخبرة		5 – 10 سنوات	10–15 سنة	15–20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
	العدد	1	6	6	26	39
	النسبة%	2.6%	%15.4	%15.4	%66.7	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (53.8%) من خريجي الجامعات، و(16) ما نسبته (41%) من حملة المؤهل العالي (الماجستير)، والباقي ونسبته (5.2%) من خريجي المعاهد العليا.

أي إن (94.8%) من المستجوبين من حملة المؤهلات الجامعية وهو مؤشر إيجابي كونهم سبق وأن تعاملوا مع الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات أثناء دراستهم الجامعية ولهم الدراية الكافية بمضامين الاستبيان والغاية منه.

أما بالنسبة للتخصص فقد بين الجدول أن غالبية المستجوبين وبنسبة (87.2%) تخصصهم محاسبة، ونسبته (5.1%) تخصصهم اقتصاد، ومستهدفاً واحداً وما نسبته (2.6%) إدارة الأعمال، والباقي (5.1%) لهم تخصصات أخرى. مما تقدم يتضح إن غالبية المستجوبين تخصصهم محاسبة وهذا مؤشراً إيجابياً يدعم البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المستجوبين بالدراسة.

أما بخصوص الوظيفة؛ فقد أظهرت النتائج في الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (74.4%) من المحاسبين، و(7) مستهدفين وما نسبته (17.9%) مدراء ماليين، و(3) مستهدفين وما نسبته (7.7%) وظيفتهم مستشارين ماليين، ومما سبق يتبين أن جميع المستهدفين من مدراء ماليين ومراجعين داخليين ومحاسبين لديهم الدراية الكاملة بمتغيرات الدراسة مما ينعكس إيجاباً على البيانات المتحصل عليها.

أما عدد سنوات الخبرة؛ فقد أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (66.7%) لهم خبرة (20) سنة فأكثر، و(6) مستجوبين وبنسبته (15.4%) تراوحت خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و(6) مستجوبين وبنفس النسبة لهم خبرة ضمن الفئة 15 سنة إلى أقل من 20 سنة، ومستهدفاً واحداً وما نسبته (2.6%) له خبرة تراوحت ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، ومما تقدم يتبين أن غالبية المستهدفين وما نسبته (82.1%) كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر وهي خبرة كبيرة في مجال العمل وتنعكس إيجاباً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظراً لخبرتهم المتراكمة.

معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية

لتحديد درجة الاتفاق على معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية تم الاعتماد على مقارنة متوسط الاستجابة لكل فقرة ولإجمالي محور المعوقات مع البيانات، ويوضح الجدول رقم (6) النتائج المتحصل عليها من التحليل الاحصائي لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (6)

(التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة)

العبـــارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
مفهوم محاسبية الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة	ك	3	12	6	12	6	3.15	1.247	متوسطة	السادس
	%	7.7	30.8	15.4	30.8	15.4				
وجود عوامل اجتماعية وثقافية بالمجتمع، ترتكز على	ك	1	12	16	5	5	3.03	1.038	متوسطة	السابع
	%	2.6	30.8	41.0	12.8	12.8				
عدم إدراك إدارة المؤسسة لمنافع محاسبة الموارد	ك	0	8	9	16	6	3.51	0.997	مرتفعة	الأول
	%	0	20.5	23.1	41.0	15.4				
صعوبة معاملة المورد البشري كأصل بسبب عدم ملكيته للمؤسسة	ك	5	15	12	7	0	2.54	0.942	منخفضة	الرابع عشر
	%	12.8	38.5	30.8	17.9	0				
النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة لا يوفر معلومات	ك	5	21	10	2	1	2.31	0.863	منخفضة	الخامس عشر
	%	12.8	53.8	25.6	5.1	2.6				
عدم قدرة النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة على	ك	4	16	5	11	3	2.82	1.189	متوسطة	التاسع
	%	10.3	41.0	12.8	28.2	7.7				
مع وبة	ك	2	9	7	19	2	3.26	1.044		الرابع

العبـــارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
	%	5.1	23.1	17.9	48.7	5.1			متوسطة	
صعوبة تحديد الاستهلاك والعمر الإنتاجي	ك	2	12	10	14	1	3.00	1.000	متوسطة	الثامن
	%	5.1	30.8	25.6	35.9	2.6				
صعوبة تقدير المنافع المستقبلية	ك	4	19	3	11	2	2.69	1.151	متوسطة	الحادي عشر
	%	10.3	48.7	7.7	28.2	5.1				
عدم رغبة المؤسسة في الإفصاح عن	ك	2	22	3	12	0	2.64	0.986	متوسطة	الثاني عشر
	%	5.1	56.4	7.7	30.8	0				
صعوبة توفر الموضوعية في قياس تكلفة	ك	1	4	15	18	1	3.36	0.811	متوسطة	الثالث
	%	2.6	10.3	38.5	46.2	2.6				
ارتفاع تكاليف جمع وقياس المعلومات	ك	4	18	11	7	1	2.56	0.995	منخفضة	الثالث عشر
	%	10.3	46.2	23.1	17.9	2.6				
صعوبة تقدير أعمار العاملين الإنتاجية	ك	0	6	15	14	4	3.41	0.880	مرتفعة	الثاني
	%	0	15.4	38.5	35.9	10.3				
صعوبة تقدير المنافع أو العوائد	ك	2	13	3	18	3	3.18	1.144	متوسطة	الخامس
	%	5.1	33.3	7.7	46.2	7.7				
صعوبة وجود معيار يحدد آلية العرض والإفصاح	ك	0	20	7	12	0	2.79	0.894	متوسطة	العاشر
	%	0	51.3	17.9	30.8	0				
اجمالي المحـــــور						2.95	0.519	متوسط	---	

من خلال نتائج الجدول رقم (6) يتضح أن متوسطات الاستجابة لفقرات محور المعوقات التي تحد من تطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط تراوحت بين (2.31) إلى (3.51) ووقعت معظمها من جانب الموافقة المتوسطة وهو ما يشير إلى موافقة أغلب المستجوبين على الفقرات وإن كانت بدرجات متفاوتة كالتالي:

* نالت العبارة " عدم إدراك إدارة المؤسسة لمنافع محاسبة الموارد البشرية " المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة حسب آراء المستجوبين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة أعلى مستوى له وهو (3.51) وبلغ الانحراف المعياري للفقرة ذاتها (0.997)، مما يعطي موشر على عدم رغبة إدارة الموسسة في تطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية على الرغم من أهميته او انه لا يوجد الوعي لدى إدارة المؤسسة بأهمية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية. هذه النتيجة تتفق مع دراسة راضي (2013) والتي أظهرت عدم وجود الوعي الكافي بأهمية وضرورة تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الجامعات العراقية ولكنها اختلفت مع دراسة كمال (2008) التي توصلت إلى أن الإدارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة تولي أهمية لعملية الإفصاح عن الموارد البشرية.
* جاءت العبارة " صعوبة تقدير أعمار العاملين الإنتاجية بالمؤسسة " ثانياً من حيث درجة الموافقة وبمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (0.880) ويفسر درجة الموافقة العالية على أن الكثير من إجراءات محاسبة الموارد البشرية لا تلاقي قبولاً تاماً ولها انتقادات بعدم الموضوعية.

مما سبق نلاحظ ان المستجوبين يرون أن الصعوبتين أعلاه تعد من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة الوطنية للنفط الليبية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية.

أما المعوقات التالية فقد نالت موافقة متوسطة من قبل المستجوبين وبمتوسط حسابي وقع بين (3.36) و(2.31) مما يفسر بأنها تعتبر أيضا من معوقات التطبيق لنظام محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية للنفط الليبية وإن كانت بمستوى أقل. وجاءت المعوقات من حيث درجة الموافقة على النحو التالي:

* العبارة " صعوبة توفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية بسبب تعقد وعدم توفر أساليب القياس" جاءت ثالثاً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (0.811) وتفسر درجة الموافقة العالية على أن الكثير من إجراءات محاسبة الموارد البشرية لا تلاقي قبولاً تاماً وأنها تتصف بعدم الموضوعية في كثير من الأحيان.
* العبارة " صعوبة رسملة تكاليف الموارد البشرية " جاءت رابعا حسب وجهة نظر المستجوبين وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.044). وعلى الرغم من

انخفاض معدل دوران العاملين في القطاع النفطي، إلا أن المستجوبين يرون أن هناك صعوبة في رسملة التكاليف المتعلقة بالعنصر البشري والتي قد تعزى إلى عدم توفر معيار الملكية للعنصر البشري.

* المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة كانت للعبارة " صعوبة تقدير المنافع أو العوائد المستقبلية للموارد البشرية " بمتوسط حسابي (3.18). هذا قد يعزو إلى حرية الأفراد في التنقل والاستقالة حتى في حالة الصناعات ذات الطبعة الخاصة مثل الصناعات النفطية، مما يؤدي إلى صعوبة في قياس المنافع والخدمات المستقبلية للمورد البشري.
* سادساً من حيث درجة الموافقة حسب وجهة نظر المستجوبين كانت للعبارة " مفهوم محاسبة الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وبالتالي غير المعروفة بالمؤسسة " حيث تحصلت على متوسط حسابي قدره (3.15) في حين بلغ انحرافها المعياري (1.247) مما يفسر من جانب أن عدم الاهتمام بهذا الفرع من المحاسبة نابع من كونه من المفاهيم الحديثة وغير المعروفة بشكل جيد لدى إدارة المؤسسة.
* العبارة " وجود عوامل اجتماعية وثقافية بالمجتمع، ترتكز على رفض القبول بفكرة قياس العنصر البشري" جاءت سابعاً من حيث درجة الموافقة للمستجوبين وبمتوسط حسابي (3.03).
* المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة كانت " صعوبة تحديد الاستهلاك والعمر الإنتاجي بسبب طبيعة العنصر البشري " حيث كانت درجة الموافقة متوسطة ووصل المتوسط الحسابي للعبارة (3.00) في حين بلغ انحرافها المعياري (1.00)، وهذا يوضح الفرق الكبير في التقدير بين الأصول المادية والتي يمكن أن تمتلك وتستخدم بالطريقة التي ترغب بها المؤسسة وبين العنصر البشري الذي يصعب امتلاكه ولكن يمكن فقط استخدامه والاستفادة منه، يضاف إلى ذلك صعوبة أو استحالة تقدير قيمة البيع في نهاية العمر الإنتاجي للموارد البشرية. أيضا هذه الموافقة وإن كانت متوسطة من المستجوبين فإنها تؤكد ان العاملين ربما تزداد قيمتهم مع مرور الزمن تبعا لزيادة الخبرة والمعرفة.
* تاسعاً من حيث درجة الموافقة جاءت العبارة " عدم قدرة النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة على التمييز بين المصروفات الإرادية والرأسمالية المتعلقة بالعنصر البشري " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.82) أما الانحراف المعياري لهذه العبارة فكان (1.189). مما يؤكد أن النظام المحاسبي غير مصمم لتحديد المصروفات المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة بشكل سليم.
* تحصلت العبارة " صعوبة وجود معيار يحدد آلية العرض والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية وإظهارها ضمن أصول المؤسسة " على درجة متوسطة من موافقة المستجوبين، حيث بلغ المتوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (0.894) وجاءت عاشراً من بين المعوقات حسب آراء

المستجوبين. مما يفسر من جانب عدم وجود معيار يوضح كيفية إظهار تكلفة الموارد البشرية في الحسابات واعتبارها أصل من أصول المؤسسة.

* العبارة " صعوبة تقدير المنافع المستقبلية للموارد البشرية محاسبياً " جاءت في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين وكان المتوسط الحسابي للعبارة (2.69) أما الإنحراف المعياري (1.151). مما يعني أن هناك صعوبة في قياس كفاءة الموظفين نظراً لتباين الكفاءة من وقت إلى آخر، إضافة إلى حالة عدم التأكد من مدى الاستفادة من الخدمات المستقبلية للعنصر البشري.
* العبارة " عدم رغبة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية " جاءت في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة الموافقة للمستجوبين ونالت متوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (0.986). هذا يرجع إلى عدم إدراك إدارة المؤسسة لمنافع الافصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية.

أما المعوقات التالية فقد تحصلت على أقل درجة موافقة من قبل المستجوبين وبمتوسط حسابي وقع بين (2.56) و(2.31) مما يعني أن هذه المعوقات لا تعد من معوقات التطبيق لنظام محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية للنفط الليبية. وجاءت المعوقات من حيث درجة الموافقة على النحو التالي:

* العبارة " ارتفاع تكاليف جمع وقياس المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة" جاءت في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (2.56)، وهذا قد يفسر من جانب أن معظم التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية يمكن تحديدها وقياسها وبالتالي لا تعتبر عائق أمام تطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية.
* " صعوبة معاملة المورد البشري كأصل بسبب عدم ملكيته للمؤسسة وبالتالي يتم استبعاده من الأصول " جاءت ماقبل الأخيرة من بين المعوقات وبمتوسط حسابي (2.54)، مما يفسر من جانب أنه يمكن للمؤسسة وبموجب العقد المبرم للتعيين مع الموظف طبقا للقانون فإنه يمكن اعتبار المورد البشري أصل من الأصول.
* أما العبارة " النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة لا يوفر معلومات محاسبة عن الموارد البشرية حيث لا يتم مسك سجلات وحسابات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية " فقد نالت أقل درجة موافقة من بين المعوقات بمتوسط حسابي (2.31)، مما قد يفسر من جانب أن النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة قادر على إنتاج التقارير والمعلومات المطلوبة والمتعلقة بالعنصر البشري وإن كانت بشكل جزئي.

مما سبق يمكن القول أن أغلب آراء المستجوبين حول معظم عبارات الاستبانة بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.95) وهو أقل بقليل من متوسط القياس (3)، وعند مقارنة القيمة مع البيانات في الجدول (1) يتضح أن مستوى معوقات التطبيق لنظام محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسة كان متوسطاً.

أخيرا نلاحظ أن نتيجة التحليل الإحصائي تتوافق مع نتيجة العديد من الدراسات مثل دراسة هزرشي واحمد (2017)، الشريف (2013)، المدهون (2015)، المطيري (2013)، راضي (2013).

أما بخصوص الفروق في آراء المستجوبين حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط حسب البيانات الشخصية المتمثلة بـ (المؤهل العلمي، والتخصص، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة)، فان الجدول رقم (7) يوضح مدى وجود هذه الفروقات.

جدول (7)

(نتائج اختبار التباين الحادي (ANOVA) لتحديد الفروق في الآراء بسبب الخصائص الشخصية)

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
دبلوم عالي	2	3.6	0.566	2	1.871	3.2317	0.169
بكالوريوس	21	2.88	0.417	36			
ماجستير	16	2.97	0.604				
التخصص	**العدد**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	**درجات الحرية**	**F المحسوبة**	**F الجدولية**	**الدلالة الإحصائية**
محاسبة	34	2.94	0.522	3	0.267	2.8387	0.849
إدارة أعمال	1	3.27	--	35			
اقتصاد	2	3.17	0.141	38			
أخرى	2	2.83	0.99				
المركز الوظيفي	**العدد**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	**درجات الحرية**	**F المحسوبة**	**F الجدولية**	**الدلالة الإحصائية**
مدير مالي	7	2.89	0.506	2	0.154	3.2317	0.858
محاسب	29	2.95	0.486	36			
أخرى	3	3.09	1.003	38			

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
10 – 5 سنوات	1	2.67	--	3	0.22	2.8387	0.882
10–15 سنة	6	2.84	0.393	35			
15 –20 سنة	6	2.93	0.497	38			
20 سنة فأكثر	26	2.99	0.567				

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب المؤهل العلمي تراوحت ما بين (2.88) إلى (3.6) وكانت قيمة F المحسوبة (1.8713) وهي أقل من القيمة الجدولية (3.2317)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.169) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب المؤهل العلمي.

كما أظهرت البيانات في الجدول (7) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب التخصص تراوحت ما بين (2.83) إلى (3.27) وكانت قيمة F المحسوبة (0.267) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.8387)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.849) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب التخصص.

وبينت أيضاً النتائج في الجدول (7) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب المركز الوظيفي تراوحت ما بين (2.89) إلى (3.09) وكانت قيمة F المحسوبة (0.154) وهي أقل من القيمة الجدولية (3.2317)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.858) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب المركز الوظيفي.

وأظهرت البيانات في الجدول (7) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب سنوات الخبرة تراوحت ما بين (2.67) إلى (2.99) وكانت قيمة F المحسوبة (0.22) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.8387)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.882) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم وجود

فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب سنوات الخبرة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن مستوى المعوقات التي تحد من تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط حسب وجهة نظر العاملين كان متوسطاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.95) وفق مقياس التدرج الخماسي، مما يعني أن مفهوم محاسبة الموارد البشرية لا يحظى باهتمام كبير لدى إدارة المؤسسة كما أنها لا تسعى إلى تطبيقها. وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي للبيانات:

أولاً: معوقات نالت درجة عالية من الموافقة حسب وجهة نظر المستجوبين وهي:

- عدم إدراك الإدارة لمنافع محاسبة الموارد البشرية.
- صعوبة تقدير أعمار العاملين الانتاجية بالمؤسسة.
- صعوبة توفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية بسبب تعقد وعدم توفر أساليب القياس.
- صعوبة رسملة تكاليف الموارد البشرية.
- مفهوم محاسبة الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وبالتالي غير المعروفة بالمؤسسة
- وجود عوامل اجتماعية وثقافية بالمجتمع ترتكز على رفض القبول بفكرة قياس العنصر البشري.

ثانياً: معوقات نالت درجة منخفضة من الموافقة حسب وجهة نظر المستجوبين. المعوقات لا تعيق مسائلة التطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا:

- ارتفاع تكاليف جمع وقياس المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة.
- صعوبة معاملة المورد البشري كأصل بسبب عدم ملكيته للمؤسسة وبالتالي يتم استبعاده من الأصول.
- النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة لا يوفر معلومات محاسبة عن الموارد البشرية حيث لا يتم مسك سجلات وحسابات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.

ثالثاً: أوضحت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية حسب التالي: المؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي وسنوات الخبرة.

ثانياً: التوصيات

في ظل النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة أن تولي إدارة المؤسسة الوطنية للنفط الاهتمام الكافي بموضوع محاسبة الموارد البشرية والعمل على تطبيقه من خلال:
   - تحديث النظام المحاسبي حتى يضمن تدفق المعلومات المطلوبة ويوفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية ويحقق القدرة على التمييز بين المصروفات الإرادية والرأسمالية المتعلقة بالعنصر البشري.
   - وجود معيار واضح يحدد آلية القياس والعرض والإفصاح للمعلومات عن الموارد البشرية.
2. إقامة الندوات وورش العمل في مجال محاسبة الموارد البشرية لرفع مستوى إدراك الإدارة والموظفين الماليين بالمؤسسة بأهمية نظام محاسبة الموارد البشرية والعمل على تطبيقها.
3. ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات بتضمين خططها الدراسية مقررات متعلقة بمحاسبة الموارد البشرية تتضمن المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بالموضوع.
4. حث ديوان المحاسبة ومكاتب المراجعة الخارجية في ليبيا على تشجيع الشركات على توفير المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والإفصاح عنها في قوائمها المالية.

قائمة المراجـع

- الأعرج، معاذ محمد (2016)، استخدام نموذج Lev and Schwartz لقياس رأس المال البشري ومساهمته في صافي الدخل، دراسة تطبيقية على بنك لبنان والمهجر في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- الجعيدي، سناء عبدالوهاب (2002)، دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحيالي، وليد ناجي (2004)، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الاولى، دار حامد للتوزيع والنشر، الاردن.
- الخبولي، بهاء الدين محمد (2013)، محاسبة الموارد البشرية وامكانية تطبيقها في المصارف التجارية الليبية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، ليبيا.
- الزواوي، علي عبدالحفيظ؛ والشريف، سالمة ابراهيم (2017)، أثر الإفصاح عن الموارد البشرية على قرارات منح الائتمان في المصارف الليبية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالمصارف الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، (6) 2، ص1-15

- الشريف، طارق عبد الحفيظ (2013)، مدى إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة في مدينة بنغازي، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية (2) 3، ص9-45.
- الشهري، عائشة محمد (2013)، محاسبة الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.
- المطيري، أحمد فهد (2010)، تطبيق نظم محاسبة الموارد البشرية في الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت، المبررات – المبادئ والمعوقات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- بن عمارة، نوال؛ ومسعود صديقي (2004)، محاسبة الموارد البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر .ص 132-138
- بن نوي، مصطفى وعجيلة، محمد (2009)، أهمية العنصر البشري في المؤسسات الاقتصادية وسبل تطويره – منظور محاسبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7 ، ص 306-315
- جمعة، كمال حسن (2008)، محاسبة الموارد البشرية: منهج جديد لقياس قيمة خدمات المورد البشري، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد18، ص 97-122
- حمادة، رشا محمد أنور (2002)، القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (18) 1، ص 143-177.
- راضي، نوال حربي (2014)، مدى إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الجامعات (دراسة تطبيقية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (16)1، ص 149-165
- زويلف، إنعام محسن (2014)، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن، المجلة الأردنية في علوم الإدارة (10)1، ص 45-62.
- سالم، فضل كمال (2008)، مدى أهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الاسلامية بغزة.

- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف (2017)، مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق محاسبة الموارد البشرية. دراسة ميدانية على عينة من البنوك السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (18)1، ص 90-103.
- عبد الوهاب، علي محمد؛ عامر، سعيد يس (1984)، محاسبة الموارد البشرية: عرض وتحليل-مع مدخل بديل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مطر، محمد؛ والسويطي، موسى (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- ناصري حدة (2018)، معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية.رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- هزرشي، طارق؛ احمد، دروم (2017)، معوقات تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (11)،2، ص 89-103.

Uma Sekaran (2003) Research Methods for Business A Skill – Building Approach Southern Illinois University at Carboundale Fourth Edition p 311.

الاستبانة

السيد المحترم ،،،،،،،،،،،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحثان بإجراء دراسة بعنوان: **معوقات تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالبيئة الليبية**

دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط.

لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، علماً بأن البيانات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .إن دقة النتائج التي ستتوصل لها هذه الدراسة تتوقف على مدى تجاوبكم مع فقرات الاستبيان الذي بين يديكم، لذا نرجو إعطائه الأهمية المناسبة دعماً منكم للبحث العلمي.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحثان

أولاً: معلومات عامة

المؤهل العلمي: دبلوم عالي ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( )
دكتوراه ( ) أخرى تذكر رجاً (.....)

التخصص: محاسبة ( ) إدارة اعمال ( ) اقتصاد ( )
أخرى ( )
يرجى ذكرها .....

المركز الوظيفي: مدير مالي ( ) مراجع داخلي ( ) محاسب ( )

سنوات الخبر تذكر رجاً (.....) سنة

ثانياً: بيانات الدراسة

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك حول المعوقات التي قد تحد من تطبيق نظام المحاسبة على الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

ر. م	العبـــــــارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	مفهوم محاسبة الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وبالتالي غير المعروفة بالمؤسسة.					
2	وجود عوامل اجتماعية وثقافية بالمجتمع، ترتكز على رفض القبول بفكرة قياس العنصر البشري.					
3	عدم إدراك ادارة المؤسسة لمنافع محاسبة الموارد البشرية.					
4	صعوبة معاملة المورد البشري كأصل بسبب عدم ملكيته للمؤسسة وبالتالي يتم استبعاده من الأصول					
5	النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة لا يوفر معلومات محاسبية عن الموارد البشرية حيث لا يتم مسك					

ر. م	العبـــــــارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	سجلات وحسابات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.					
6	عدم قدرة النظام المحاسبي المطبق بالمؤسسة على التمييز بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية المتعلقة بالعنصر البشري					
7	صعوبة رسملة تكاليف الموارد البشرية.					
8	صعوبة تحديد الاستهلاك، والعمر الإنتاجي بسبب طبيعة العنصر البشري.					
9	صعوبة تقدير المنافع المستقبلية للموارد البشرية محاسبياً.					
10	عدم رغبة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية.					
11	صعوبة توفر الموضوعية في قياس تكلفة الموارد البشرية بسبب تعقد وعدم توفر أساليب القياس.					
12	ارتفاع تكاليف جمع وقياس المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالمؤسسة					
13	صعوبة تقدير اعمار العاملين الإنتاجية بالمؤسسة					

ر. م	العبـــــــارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
14	صعوبة تقدير المنافع أو العوائد المستقبلية للموارد البشرية					
15	صعوبة وجود معيار يحدد آلية والعرض والإفصاح لتكلفة الموارد البشرية وإظهارها ضمن أصول المؤسسة.					

شكراً على تعاونكم معنا في تعبئة الاستبانة ونأمل ابداء أي ملاحظة ترونها تخدم البحث ادناه:

.....

.....

.....

مدى توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما ودورها في ترشيد تكاليف الإنتاج: دراسة ميدانية على مصنع أعلاف القره بوللي

د. مرعي علي ضو* د. مفتاح محمد الحمروني**

ملخص الدراسة:

هدف البحث إلى التعرف على مدى توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي محل البحث وتبيان أهمية تطبيقها في ترشـــيد تكاليف الإنتاج، من خلال التعرف على مدى توافر الإمكانيات التقنية والمالية والإدارية اللازمة، وتحقيقاً لذلك الهدف فقد تبنى الباحثان منهجاً وصـــفياً، وأداةً اســـتقصـــائية لجمع البيانات الأولية من عينة الدراســـة، كما تم الاعتماد على الأســـلوب التحليل الوصـــفي، وخلصـــت الدراســـة إلى جملة من النتائج أهمها انخفاض درجة إدراك العاملين لأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما، وعدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة حالياً في الشركات محل البحث للثقافة التنظيمية المطلوبة لتطبيق منهجية ستة سيجما، وإلى عدم توافر المهارات الكافية لتطبيق منهجية ستة سيجما، وتمثلت أهم توصيات البحث بضرورة قيام الشركات محل البحث بإجراء حملات توعية لرفع درجة إدراك العاملين لأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما، وإلى ضرورة تشجيع العاملين على العمل الجماعي، وضرورة التوجه بحاجات العملاء، وإتباع إستراتيجية المبادرة، وتدريب العاملين على اختيار مشروعات تحسين الجودة، وتدريب العاملين على استخدام الأدوات الإحصائية والأدوات الإدارية والتخطيطية لتحسين الجودة، هذه وهذه التوصيات من شأنها أنها تسهم في تذليل بعض المعوقات إذا أخذت بعين الاعتبار.

الكلمات المفتاحية: ستة سيجما، ترشيد تكاليف الإنتاج، ليبيا.

المقدمة:

تسعى منظمات الأعمال في الوقت الراهن إلى محاولة الوصول إلى المستوى الأمثل في الإنتاج، ومحاولة تجنب الأخطاء، والعمل على إصلاح العيوب التي تظهر في أنشطتها، الأمر الذي أدى إلى السعي نحو تبني أساليب إدارية حديثة تتماشى مع التطور السريع في عالم الأعمال، وتكنولوجيا تساعد

*أستاذ مساعد بكلية التجارة جامعة الزيتونة – ترهونة، nosaa2003@yahoo.com
**أستاذ مساعد بكلية التجارة جامعة الزيتونة – ترهونة، moftah_1969@yahoo.com

على رفع مستوى جودة المنتجات مع ترشيد التكلفة للحفاظ على الوضع التنافسي للمنشأة، وذلك من خلال تحقيق أعلى مستويات الجودة، وبالتالي خفض الوحدات التالفة أو إلغاؤها، مما ينعكس على خفض تكلفة الإنتاج بشكلٍ خاص والتكلفة الإجمالية للمنشأة بشكلٍ عام.

وتعتبر منهجية Six sigma من أبرز الأساليب التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وأثبتت فعالية كبيرة عند تطبيقها في أبرز الشركات العالمية.

حيث تعد Six sigma طريقة إحصائية متكاملة تستخدم جملة من الأدوات والأساليب يمكن تطبيقها الصحيح من تحسين الأداء من خلال تخفيض درجات التعقيد في العمليات وخفض دورة الوقت، مما يتيح الاكتشاف المبكر للأخطاء والتصحيح المبكر لها في آنٍ واحد، وبالتالي التخفيض في التكاليف، الأمر الذي دفع الباحثان للقيام بدراسة ميدانية في البيئة الليبية للتعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق هذه المنهجية وتبيان دورها في ترشيد تكاليف الإنتاج.

مشكلة الدراسة:

إنّ العالم اليوم صار بمثابة سوق مفتوح تتسابق فيه مختلف الشركات لجذب العملاء لذلك أصبح البقاء والاستمرارية للأفضل عن طريق القدرة على زيادة الحصة السوقية وفتح العديد من الأسواق لجذب العملاء بأعلى مستوى للجودة وبأقل تكلفة ممكنة، من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة السعي في تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية والتي من أهمها منهجية Six sigma والتي تعمل على تحسين فاعلية العمليات من خلال تحسين الأداء وتقليل الأخطاء وأحكام الرقابة وخفض التكاليف والحفاظ على جودة المنتج، الأمر الذي يحتم تطبيق هذه المنهجية في البيئة الليبية.

وعليه فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما مدى أهمية توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى توافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي؟

2- ما مدى توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي؟

3- ما مدى توافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي؟

4- ما أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مقدار ما ستسهم به في عملية الفهم والتفسير ومن ثم محاولة التقديم، من خلال ما ستضيفه إلى الأدب المعرفي بشكل عام والأدب المحاسبي بشكل خاص، الأمر الذي يعد موضوع تركيز وأهمية في البيئة الليبية لكونها ستقدم تقييماً ووصفاً علمياً عن تقييم واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي والتي من شأنها:

1- أنها ستبين مدى توافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

2- أنها ستساعد في الكشف عن مدى توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

3- أنها ستقيم مدى توافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

4- أنها ستكشف عن مدى أهمية دور منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.

إن نتائج هذه الدراسة ستضيف قيمة إضافية وتجعلها مرجعاً ورافداً لأجراء دراسات وأبحاث مستقبلية ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

H0: لا تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

الفرضية الثانية:

H0: لا تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

الفرضية الثالثة:

H0: لا تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ عام إلى تقييم واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما وتبيان أهميتها في ترشيد تكاليف الإنتاج، وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- الكشف عن مدى توافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

2- معرفة مدى توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

3- تقييم مدى توافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي.

4- تبيان مدى أهمية دور منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحثان في تحقيق أهداف دراسته على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله يحاول معرفة واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما وتبيان أهميتها في ترشيد تكاليف الإنتاج في الشركات الصناعية، كما أن البيانات الأولية للدراسة الحالية سيتم جمعها باستخدام صحيفة استبيان سيتم تصميمها لاحقاً اعتماداً على بعض الأدبيات السابقة، كما سيتم الاعتماد على مصدرين أساسين لجمع البيانات هما كالآتي:

1- المصادر الثانوية: حيث سيتجه فيه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة سيتم جمع البيانات الأولية من خلال صحيفة استبيان سيتم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض بعد أن يتم عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق محتواها وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في محاسبي ومدراء الإدارات المالية وإدارات الجودة الشاملة بمصنع أعلاف القره بوللي والذي يبلغ عددهم (100) موظفاً، بناءً على إحصائية تحصل عليها الباحثان من إدارة الموارد البشرية محل الدراسة، ونظراً لصغر ومحدودية مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل في تحديد حجم العينة الملائم، وعليه فأن حجم العينة يمثل حجم المجتمع نفسه.

الأساليب الإحصائية

سيتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (**SPSS-V24**) للتحقق من أهداف الدراسة الرئيسة مثل اختبارات (تحليل الثبات، المتوسطات الحسابية، الأوزان النسبية، الانحرافات المعيارية، اختبار "ت" لعينة واحدة: **One-Sample T Test**)، وكما سيتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (**Likert-Scale**)، الجدول التالي يوضح مقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة وفق المتوسطات الحسابية المرجحة.

جدول (1): يبين الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة لمقياس (Likert-scale)

المقياس	لا أوافق وبشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق وبشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	0.1 - 1.79	1.8 - 2.59	2.6 - 3.39	3.40- 4.19	4.2 - 5

حدود الدراسة:

سوف يلتزم الباحثان في دراستهما الحدود التالية:

1- الحدود المكانية: نظراً لتعدد الشركات الصناعية الليبية وانتشارها على رقعة واسعة على الخارطة الليبية، إلا أنها اقتصرت الدراسة على مصنع أعلاف القره بوللي نظراً لوقوعها في بيئة الباحثان ولسهولة جمع البيانات الأولية من مصادر قريبة وموثوقة.

2- الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة في الجانب الموضوعي على معرفة وتقييم واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما وتبيان أهمية توافرها في ترشيد تكاليف الإنتاج.

3- الحدود البشرية: ستستهدف الدراسة الموظفين العاملين بإدارات مصنع أعلاف القره بوللي والذين لديهم أيضاً الخبرة والمعرفة في مجال إدارة الجودة الشاملة وتكاليف الإنتاج.

الدراسات السابقة:

أشارت نتائج البحث والمسح المكتبي للأدبيات السابقة إلى عدم وجود دراسات محلية خاصة ببيئة الدراسة تبحث بشكل مباشر في تقييم واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما في الشركات الصناعية ودورها في ترشيد تكاليف الإنتاج- في حدود علم الباحثان- لذلك حاول الباحثان توظيف ما جاء في الأدب السابق قدر الإمكان في بناء الدراسة الحالية، حيث كان ذالك ممكناً لتحقيق الهدف من وراء إجراء هذه الدراسة.

1- دراسة (راسم بوزان، 2014م): هدفت الدراسة إلى محاولة تطبيق Six sigma في شركة الاتصالات السورية، الذي يتم من خلال التعرف على المستوى الحقيقي لخدمة الاتصال في هذه الشركات، وكذلك التعرف على مستوى Six sigma الذي تعمل تحته شركات الاتصالات، واقتراح ما يجب على الشركات القيام به من إجراءات لتطبيق Six sigma في الشركة. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- يوجد لدى العاملين قناعة تامة بأن إستراتيجية Six sigma ستؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الجودة لكافة خدمات الشركة.

2- أنّ إدارة الشركات أصبحت تهتم بموضوع جودة الخدمة، حيث تقوم الإدارة بوضع خطط لتطوير مخرجات خدمة الاتصالات بما يتوافق مع أحدث الإستراتيجيات المتعلقة بتحسين الجودة، وكذلك الاستفادة من تجارب شركات الاتصالات العالمية.

3- ليس هناك تركيز على العملاء في تحسين مستوى مخرجات خدمة الاتصالات.

4- ليس هناك أثر معنوي لاتخاذ القرارات في شركات الاتصالات على أساس الحقائق والبيانات الدقيقة في تحسين مستوى مخرجات خدمة الاتصالات.

5- ليس هناك تركيز على العمليات والأنشطة الداخلية بشكلٍ جوهري في تحسين مستوى مخرجات خدمة الاتصالات.

وأوصت الدراسة بالآتي:

1- العمل على توفير ميزانية خاصة لعملية تحسين الجودة وعملية تطبيق Six sigma.

2- العمل على إقناع الإدارة التنفيذية في شركات الاتصالات بدور Six sigma في تحقيق وفورات مالية كبيرة.

3- العمل على توفير فريق من المدربين على برنامج Six sigma.

4- البدء في تطبيق مبادئ Six sigma من خلال التركيز العملي على العميل.

2- دراسة (كاظم حاتم كريم، 2015م): يهدف البحث إلى تطبيق Six sigma في مصنع إسمنت الكوفة ومعرفة إنتاج المصنع بعد تطبيق Six sigma. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- أنّ مستوى Six Sigma في المصنع يبلغ (3.5) تقريباً، ومن الممكن رفع المستوى إلى (4)؛ لكي يتم تخفيض تكاليف الجودة الرديئة (تكاليف الفشل بنوعية الداخلي والخارجي) بمقدار (108 196 675) دينار، وهكذا وصولاً إلى مستوى (6) الذي تكون عنده تكاليف الجودة الرديئة أقل ما يمكن؛ وذلك لاقتراب العيوب نحو نقطة الصفر.

2- إنّ استخدام منهج Six sigma يساعد في تحسين الجودة وتخفيض تكاليف الجودة الرديئة، أي تكاليف الفشل بنوعيه الداخلي والخارجي، من خلال إزالة العيوب في الإنتاج إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على مطابقة جودة المنتجات للمواصفات والمعايير.

3- دراسة (إسماعيل عبد الجليل، 2016م): هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول مفهوم قياس الأداء وأسلوب ستة سيجما، وهدفت أيضاً إلى التعرف على إمكانية تطبيق ستة سيجما لقياس الأداء في المصنع محل الدراسة.

تناولت الدراسة قياس الأداء بواسطة أسلوب ستة سيجما وإمكانية تطبيقه على قطاع صناعة الإسمنت بالسودان، دراسة حالة.

وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- تتوفر المقومات اللازمة لتطبيق أسلوب Six sigma في مصنع إسمنت عطبرة، وهذه المقومات هي المقومات الإدارية والمالية والتقنية والبشرية.

2- يؤثر تطبيق أسلوب ستة سيجما لقياس الأداء بالمصنع إيجاباً على أداء المصنع وذلك استناداً لما يحققه من نتائج إيجابية.

4- دراسة (إدريس، 2016م): هدفت الدراسة إلى التحقيق في دور تطبيق منهجية Six sigma في تخفيض التكاليف الإنتاجية، وتقليص السلعة الرديئة وتحسين ورفع الأرباح في شركة جياد للأثاث، أجريت الدراسة في السودان واستخدمت المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1-أنّ تطبيق متطلبات Six sigma في شركة جياد للأثاث كان له أثر كبير في تقليص والحد من التكاليف الإنتاجية.

2- استخدام الموارد بطريقة مثلى، كما قلصت من السلع الرديئة التي يتم إنتاجها يومياً وخفضت من المصاريف الداخلية والخارجية.

5- دراسة (معتصم خالد، 2016م): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ ستة سيجما في شركات الصناعات الدوائية في الأردن في تخفيض تكاليف المنتج، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم نموذج من الاستبانة لجمع البيانات، ويتكون مجتمع الدراسة من 12 شركة للصناعات الدوائية في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- وجود أثر لمبادئ ستة سيجما في تخفيض تكلفة المنتج في شركات الصناعات الدوائية في الأردن.

2- وجود أثر دال إحصائياً بين القرارات المبنية على الحقائق والبيانات على تخفيض تكلفة المنتج.

3- وجود أثر دال إحصائياً بين العمليات والأنشطة الداخلية على تخفيض تكلفة المنتج.

4- وجود أثر دال إحصائياً بين الإدارة الفعالة المبنية على التخطيط المسبق على تخفيض تكلفة المنتج.

5- وجود أثر دال إحصائياً بين الالتزام بمبدأ التحسين المستمر على تخفيض تكلفة المنتج.

وبناءً على نتائج الدراسة، فقد أوصت الدراسة بضرورة الحرص والعمل على تطبيق مبادئ ستة سيجما في الشركات الدوائية لجميع مراحل الإنتاج بهدف تخفيض التكلفة وزيادة جودة المنتج.

6- دراسة (Gaikwad *et.al.*, 2016): هدفت الدراسة إلى التحقيق في أهمية تطبيق Six sigma لتقليل تكلفة مورد الجودة في الصناعات التحويلية. أجريت الدراسة في الهند واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى الآتي:

1- أنّ أثر استخدام تطبيقات Six sigma كان كبيراً وفعّالاً في تحسين أداء العملية التشغيلية.

2- أنّ أثر استخدام تطبيقات Six sigma أدى إلى استخدام الموارد بصورة أفضل وأوسع.

3- أنّ أثر استخدام تطبيقات Six sigma حافظ على جودة عالية في عملية الإنتاج والتصنيع.

4- أنّ تطبيقات Six sigma لها أثر في تطوير أعمال الشركات وضمان استمرارية عملائها وبقائها في السوق.

7- دراسة (محمد إبراهيم، 2019م): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام منهجية ستة سيجما لرفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات السعودية، وذلك عن طريق تخفيض نسبة العيوب وتعظيم الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

1- توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منهجية ستة سيجما وتحقيق الميزة التنافسية للصناعات السعودية.

2- توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول توافر مقومات تطبيق منهجية ستة سيجما.

3- توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ستة سيجما وجودة المنتجات، سياسة التحسين المستمر وجودة العمليات الإنتاجية، سياسة التركيز على العملاء.

8- دراسة (الحكم ياسين، 2017م): هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر متطلبات تطبيق Six sigma في تقليل تكلفة الجودة الرديئة، دراسة حالة على مصنع ربان السفينة في العراق، وتوصلت الدراسة إلى:

1- أنّ أثر متطلبات تطبيق Six sigma كان مرتفعاً.

2- أنّ تكلفة الجودة الرديئة كانت مرتفعة أيضاً.

3- وجود أثر لمتطلبات تطبيق Six sigma بأبعادها (التركيز على الزبون، التركيز على العاملين، والتحسين المستمر، التزام ودعم الإدارة العليا) في تقليل تكلفة الجودة الرديئة (تكلفة التقييم، تكلفة الفشل الداخلي وتكلفة الفشل الخارجي) في مصنع ربان السفينة في العراق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على تطبيق متطلبات Six sigma للحد من تكاليف الجودة في الشركات الصناعية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على تقييم واقع توفر متطلبات تطبيق منهجية Six sigma في الشركات الصناعية الليبية (مصنع أعلاف القره بوللي)، وذلك بالتركيز على ثلاث ركائز أساسية متمثلة في مدى توفر الإمكانيات التقنية اللازمة لتبني منهجية Six sigma،

ومدى توفر الإمكانيات المالية اللازمة لتبني منهجية Six sigma في مصنع أعلاف القره بوللي، وتقييم مدى توفر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتبني هذه المنهجية، ومن ثم توضيح أهمية منهجية Six sigma في تخفيض تكاليف الإنتاج.

ثانياً- الإطار النظري

مفهوم منهجية Six sigma:

يشتق مصطلح Six sigma من التراث الإحصائي، وهو أحد حروف اللغة اليونانية، ويشير إلى الانحراف المعياري، ويركز على قياس انحرافات نتائج الأعمال عن المواصفات التي يحددها العميل، فعند تمثيل نتائج العملية باستخدام منحنى التوزيع الطبيعي، فأفضل وضع يتحقق عند قيمة منحنى التوزيع وكلما تزايد ناتج الأداء الفعلي من العملية والذي يحقق المواصفات المحددة من جانب العميل تزداد جودة أداء العملية، وعندما نصل لتحقيق مستوى Six sigma يعني ذلك أنّ ناتج تشغيل العملية خالٍ من العيوب تقريباً، حيث تحقق العملية 3.4 عيباً فقط لكل مليون فرصة لحدوثه، وتتركز الفكرة الأساسية لـ Six sigma في أنّه إذا كان في مقدرة المنشأة أن تقيس عدد العيوب في عملياتها، فيمكنها أن تعمل على محاولة التخلص من هذه العيوب.

ويعتبر Six sigma من الأساليب الحديثة التي تعمل على تطوير الأداء واكتشاف العيوب والانحرافات فور حدوثها.

(عبد المحسن، 2006م)، (Park, 2003)، (Garrison, *et. al*, 2010).

ويمكن القول بأن Six sigma توفر الأساس العلمي والإحصائي لتقييم العمليات من خلال القياس، مما يتيح عمل المقارنات بين جميع العمليات والوقوف على مصادر العيوب والانحرافات والفاقد من الموارد، وتوفير المعلومات للإدارة العليا لاختيار أفضل الطرق لتحسين العمليات، فهي تمثل التكامل بين أربعة عناصر (العملاء، العمليات، الموارد البشرية، إستراتيجية المنشأة)، الأمر الذي يتيح الابتكار والتجديد بهدف ترشيد التكلفة. ولقد أوضح (Rande *et.al.*, 2009) المحاور الأساسية لمنهجية Six sigma كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) المحاور الأساسية لمنهجية Sigma Six

المحاور الأساسية	الوصف
تحسين العمليات	– تختص منهجية ستة سيجما بإيجاد الحلول الإرشادية لإزالة الأسباب الرئيسية للمشاكل التي تؤثر على أداء المنشأة. – يتم توجيه معظم مشاريع ستة سيجما نحو تحسين أداء وهيكلة العاملين وزيادة الوعي لديهم بأهمية تطبيقها.
التصميم وإعادة التصميم للعمليات	– لا ينصب هدف منهجية ستة سيجما على اكتشاف وإصلاح العيوب بالعمليات فقط، بل يمتد ليشمل إمكانية إحلال عملية بعملية أخرى بديلة أو جزء منها. – يتغير عالم الأعمال بشكل مستمر في الوقت الحاضر، وهذا من شانه أن يجعل هناك صعوبة في احتفاظ المنشأة بوضعها التنافسي بالسوق بدون إعادة تصميم لعملياتها.
إدارة العمليات	– أصبحت منهجية ستة سيجما جزء لا يتجزأ من إدارة العمليات للأسباب الآتية: ▪ قيامها بتحليل وإدارة العمليات وتحديد المسؤوليات لضمان عبور الإدارة بالعمليات الأساسية. ▪ التقييم العميق لنتائج العمليات والأنشطة والموارد. ▪ القدرة على تقييم العمليات في الوقت المناسب. ▪ قيامها بعمليات التحسين والتصميم وإعادة التصميم بهدف رفع مستويات الأداء للمنشأة وتحسين الوضع التنافسي لها وكسب رضا العميل بهدف زيادة الربحية.

مبادئ ستة سيجما (Six sigma) (Rande, *et. al.* 2009)

تقوم ستة سيجما على عدة مبادئ لكونها منهجية تسعى إلى الارتقاء بأداء المنشأة في جميع النواحي الفنية والمالية والإدارية، وقد تناولت عديد من الكتابات مثل (Panda & Holpp, 2002) مجموعة من المبادئ التي تسند إليها منهجية ستة سيجما كما يلي:

1- التركيز على العميل (المستثمرين، العاملين، المستفيدين من السلعة أو الخدمة، المجتمع كله): تبدأ الدراسة الفاحصة والمتعمقة لمتطلبات العملاء بما يعرف بالاستماع لصوت العميل، وتنتهي بدراسة ردود أفعال العملاء ومدى رضاهم عن المنتج أو الخدمة.

2- اتخاذ القرارات على أساس البيانات الدقيقة والحقائق: يرتكز عمل منهجية Six sigma على مبدأ الإدارة بالحقائق وليس وجهات النظر والافتراضات، حيث يتم وضع المعايير والقياسات التي تستخدم في تقييم العمل والأداء تم تجميع البيانات وتحليلها، وبالتالي توافر المعلومات التي تستخدم في تحديد المشاكل بصورةٍ أكثر فاعلية.

3- التركيز على أسلوب الإدارة والعمليات وطرق التحسين: تعتبر Six sigma أنّ العمليات هي المفتاح الرئيسي للنجاح، حيث تعتبر كل إجراء عملي هو عملية في حد ذاته، سواء كان تصميماً للمنتجات أو الخدمات، أو قياساً للأداء، وتعرف العمليات بأنّها مجموعة العناصر كالعاملين والمعدات والخامات وأساليب العمل وبيئة العمل المحيطة والتي يؤدي تفاعلها مع بعضها إلى تأدية النشاط أو الحصول على منتج سواء كان سلعة أو خدمة.

4- الإدارة الفعالة المبنية على التخطيط المسبق (الإدارة الاستباقية): تقوم Six sigma على التحول من إدارة رد الفعل إلى إدارة معالجة المشكلات قبل وقوعها، وذلك من خلال التخطيط لتجنب المشاكل المتوقع حدوثها، حيث تختلف منهجية Six sigma عن كل من معايير الجودة الشاملة ومواصفات الآيزو بتركيزها على المراقبة والقياس لكل من المدخلات والعمليات، وتمتد في بعض الأحيان إلى مرحلة التصميم باستخدام أدوات التحسين والتحليل الإحصائي للبيانات والمعلومات لضمان اتخاذ الإجراءات الاستباقية التي تضمن خروج منتج خالي من العيوب.

5- العمل بروح الفريق: تقوم منهجية Six sigma على أهمية التعاون بين مختلف المستويات الإدارية، حيث يساهم التعاون بين الأقسام المختلفة للمنشأة في معرفة الاحتياجات الفعلية لتلك الأقسام من موارد فنية ومالية وغيرها، ودعم عملية التحسين المستمر للمنشأة.

6- السعي إلى تحقيق الكمال في الأداء: تعمل هذه المنهجية على تدعيم السعي إلى الكمال في الأداء، وذلك من خلال الاستمرار في إدخال أفكار وأساليب جديدة لتحسين الأداء ودعم روح الابتكار والمشاركة لدى العاملين.

ويمكن القول بأنّه من خلال تلك المبادئ التي تقوم عليها منهجية Six sigma فإنّها تهدف إلى تحقيق السرعة في الأداء وفي نفس الوقت تقليل الأخطاء، وإحكام الرقابة والجودة للمخرجات، مما ينعكس على ضمان جودة الأنشطة والعمل على زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، والوفاء باحتياجات العميل وإشباع رغباته مع الحفاظ على جودة المنتج.

أهمية تطبيق منهجية Six sigma

تعد منهجية Six sigma من أحدث المبادرات في إدارة الجودة وأكثرها انتشاراً وقبولاً في العديد من المنشآت على مستوى العالم والتي انتقلت من مجرد رقابة الجودة إلى مفهوم التحسين بمعناه الأوسع والأشمل، والعمل على استثمار واستغلال الفرص لتحسين الجودة وترشيد التكلفة وتحسين كفاءة الأداء وفاعليته.

وقد تناولت عديد من الدراسات منها (Antony, *et. Al.*, 2007) أهمية تطبيق منهجية Six sigma بالمنشآت الصناعية أو الخدمية كما يلي:

1- المساهمة في صياغة وتكامل وتحقيق الرؤى والمهام والأهداف بالمنشآت؛ لغرض تعزيز وتطوير بيئة العمل لمقابلة تعاظم متطلبات العملاء وزيادة حدة المنافسة.

2- الإدراك المستمر لرغبات العملاء ومتطلباتهم والعمل على الوفاء بها.

3- الحد من تكلفة الجودة الرديئة (عيوب الإنتاج) وما ينتج عنها من مشاكل مثل التأخر في موعد التسليم، عدم رضا العملاء، فقد عدد من العملاء.

4- تحسين الأداء عن طريق التركيز على العمليات الأساسية للجودة.

5- امتلاك المنشأة لآلية مستمرة للتحسين والتطوير.

6- القدرة على تقليل العمليات غير المضيفة للقيمة والتركيز على العمليات ذات الخصائص الحرجة في الجودة.

7- العمل على التغيير المستمر بالعمليات بما يلبي احتياجات السوق والعملاء.

8- دعم القدرة التنافسية للمنشآت من خلال الربط بين أعلى جودة وأقل تكاليف الإنتاج.

9- تحقيق المشاركة والتعاون بين العاملين وتشجيع العمل بروح الفريق وتفعيل عمليات الاتصال بين العاملين والإدارة في جميع المستويات التنظيمية.

وأوضحت دراسة (Madalina, 2010) أهمية تطبيق منهجية Six sigma في الشكل التالي:

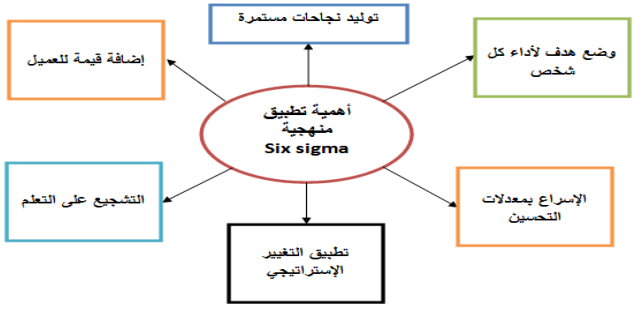

شكل رقم (1) أهمية تطبيق Sigma six

المصدر: (Madalina, 2010)

ويمكن القول أنّ Six sigma تعمل على زيادة الوعي بطرق وأساليب حل المشكلات وطرق استخدام الأدوات والتقنيات، الأمر الذي يدعم القرارات الإدارية لاعتمادها على البيانات والحقائق بدلاً من الافتراضات والحكم والتقدير الشخصي.

وفيما يلي ملخص لفوائد Six sigma (لطفي وآخرون، 2006م)، كما في الشكل رقم (2).

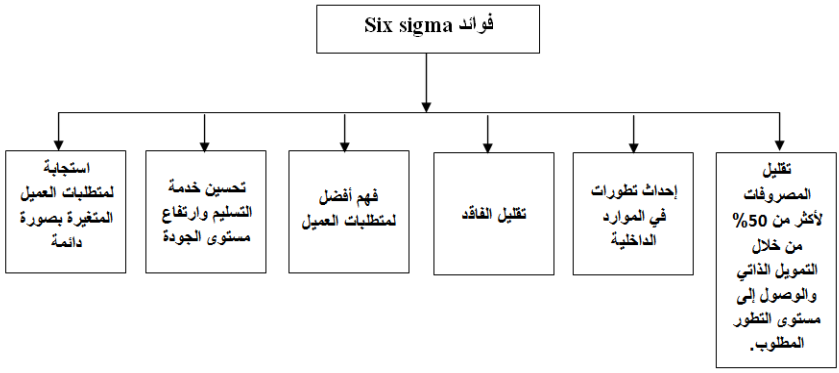

شكل (2) فوائد Sigma six

المصدر: (لطفي وآخرون، 2006م)

دور ستة سيجما في ترشيد التكلفة:

1- إنّ تدعيم وتحسين أداء العمليات المرتبطة بفحص ومراقبة الجودة يؤدي إلى خفض الوحدات المعيبة بالمواد الخام، وخفض الوقت اللازم لعملية الفحص، وبالتالي خفض التكاليف المرتبطة بنشاط الحصول على الخامات والطاقة.

2- إنّ التحسين المستمر في أداء العمليات الإنتاجية وإحكام الرقابة والجودة للمخرجات يساهم في خفض الوحدات المعيبة أو التالفة وزيادة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بدوره على خفض التكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية.

3- إنّ منهجية ستة سيجما طريقة إحصائية متكاملة تستخدم جملة من الأدوات والأساليب يُمكّن تطبيقها الصحيح من تحسين الأداء، من خلال تخفيض درجات التعقيد في العمليات، وخفض دورة الوقت، مما يتيح الاكتشاف المبكر للأخطاء، والتصحيح المبكر لها في آنٍ واحد، الأمر الذي ينتج عنه التخفيض الهائل في التكاليف.

(أبو النصر، 2009م)، (Mast & Lokkerbol, 2012)، (Pophaey & Vyas, 2015)

ثالثاً- إجراءات الدراسة الميدانية

سبق وأن أشرنا في منهجية الدراسة بأن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله سوف يبين لنا واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما وتبيان أهميتها في ترشيد تكاليف الإنتاج، اعتماداً على صحيفة استبيان تم تصميمها لذلك الغرض وبشي أكثر تفصيلاً حول ما احتوته هذه الأداة على النحو التالي:

1- وصف أداة الدراسة:

صيغت الاستبانة في صورتها الأولية في أربعة محاور رئيسة، بالإضافة إلى البيانات الديموغرافية للمبحوثين، وبعد إجراء التعديلات على فقراتها تضمنت الاستبانة في صيغتها النهائية على ما يلي:

1. **معلومات شخصية عن المجيب تمثلت في:** المؤهل العلمي، الإدارة التي تعمل بها، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، كما اشتملت الأداة النهائية على ثلاثة محاور رئيسة على النحو التالي:
2. **المحور الأول:** الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، ويتضمن (6) فقرات لقياسه.
3. **المحور الثاني:** الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق ستة سيجما، ويتضمن (6) فقرات لقياسه.
4. **المحور الثالث:** الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق ستة سيجما، ويتضمن (6) فقرات لقياسه.
5. **المحور الرابع:** أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.ويتضمن (6) فقرات لقياسه.

أعطى الباحثان لكل فقرة وزنا مدرجًا وفق مقياس ليكرت الخماسي، واستخدم العبارات (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

2- صدق وثبات الأداة:

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة ومعرفة مدى صلاحية استخدامها في التعرف على واقع توافر متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما في مصنع أعلاف القره بوللي، ودورها في ترشيد تكاليف الإنتاج، كما تم الاعتماد على الصدق الظاهري وعرضت الأداة في صورتها الأولية على عدد من المختصين لإصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لموضوع الدراسة، كما يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، والثبات يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عديدة (Sekaran, 2006). ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحثان بحساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل آلفا كرونباخ (Alpha – Cornpach)، الجدول التالي يوضح لنا قيم معامل الثبات لمحاور الثلاث الرئيسة للدراسة:

جدول (3): قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	قيم الثبات
الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق ستة سيجما	6	0.809
الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق ستة سيجما	6	0.865
الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق ستة سيجما	6	0.765
أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج	6	0.733
الثبات العام لأداة الدراسة	**عدد الفقرات**	**قيم الثبات**

3- تطبيق أداة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على موظفي إدارات مصنع أعلاف القره بوللي وعددهم (100) موظفاً، واعتمد الباحثان في تحديدها على قاعدة البيانات المتوفرة لدى إدارة المصنع، بأسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم العينة بما يخدم أهداف البحث، وقد تم استرجاع 77 صحيفة استبيان، أي بنسبة استرجاع 77%، بينما كانت هناك 7 استمارات لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل وبهذا فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل قد بلغ 70 صحيفة استبيان، وبهذا تكون نسبة الاستبانات الصالحة إلى نسبة الاستبانات الموزعة 70%.

4- الإحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

يبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية: كالمؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي، وأخيراً سنوات الخبرة العملية، ومن الجدول نفسه والمشار إليه أدناه والمتعلق بنتائج المؤهل العلمي لعينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم حاملي الشهادات الجامعية، حيث بلغ عدد الحاصلين على مؤهل جامعي(55) مفردة وبنسبة (89%)، ويليها فئة حملة درجة دون الجامعية حيث بلغ عددهم (11) وبنسبة (15%)، بينما كان نصيب من هم يحملون الدرجة العليا بالمرتبة الثالثة وبعدد (4) أفراد وبنسبة (6%)، ويعزو الباحثان إلى ارتفاع نسبة حملة الشهادة البكالوريوس ودون الجامعية في عينة الدراسة إلى طبيعة الوظيفة وما تحتاجه من كوادر مهنية من معاهد تقنية متخصصة في علوم الإدارة والمحاسبة أكثر من حاجتها إلى خريجي المؤهلات العليا والدقيقة.

ومن الجدول نفسه والمشار إليه أدناه والمتعلق بنتائج الإدارات التابعين لها عينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم شاغري إدارات الجودة ببيئة الدراسة حيث بلغ عددهم (32) مفردة وبنسبة (45%)، ويليها فئة من هم بإدارات البحوث والتطوير حيث بلغ عددهم (18) وبنسبة (26%)، بينما كان نصيب من هم شاغري إدارة الإنتاج بالمرتبة الثالثة

وبعدد (13) مفردة وبنسبة (19%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من هم من شاغري أقسام التكاليف الأقل تمثيلاً في عينة الدراسة بنسبة (10%).

كما كشفت لنا نتائج الدراسة بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم شاغري مركز موظف بعدد (55) مفردة وبنسبة (89%)، ويليها على التوالي من هم شاغري وظيفتي رئيس قسم ومشرف بعدد (12) وبنسبة (17%) لكليهما، بينما كان نصيب مدير إدارة في المرتبة الأخيرة وبنسبة (10%)، ويعتبر الباحثان أن هذا التمثيل جيداً، حيث أن الدراسة ارتكزت على الموظفين والذين كانت نسبهم الأعلى من بين المبحوثين الشاغري المراكز الوظيفية الأخرى.

هذا وبالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغير سنوات الخبرة لعينة الدراسة، حيث أشارت لنا النتائج بأن(20) مفردة من مفردات عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (29%) ممن هم لديهم خبرة عملية (أكثر من 16 سنة ودون 20 سنة)، وهم يمثلون الفئة الأكبر مقارنةً مع باقي مستويات الخبرة العملية، ويليها الأفراد الذين يمثلون ما نسبته (26%) وعددهم (18) هم أصحاب سنوات خبرة الأقل من (5) سنوات، بينما كان عدد الأفراد الذين خبرتهم العملية أكثر من (11) سنة وأقل من (15) سنة كانت أعدادهم (15) فرد وبنسبة (21%)، وتحصل الذين زادت خبرتهم عن (20) سنة فأكثر النسبة الأقل من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ومن واقع الجدول المشار إليه أدناه يرى الباحثان أن إدارات مصنع الأعلاف محل الدراسة تمتلك خبرات بشرية كافية وواعدة في مجال الموارد البشرية وهو مؤشر جيد إذا ما تم الاهتمام بهم حتى يمكن التعويل عليهم، وهذا يعد إحدى نقاط القوة التي يتوجب على إدارة المصنع التعويل عليها والاستفادة منهم، وبشكلٍ عام ووفقاً لما جاءت به نتائج التحليل أن المستجيبين من أفراد العينة الذين لديهم الخبرة الكافية هم النسبة الأعلى في مجال العمل، مما قد سيسهم في ضمان فهم واستيعاب أسئلة الاستبيان بشكل جيد وفعال. والجدول التالي يوضح لنا الإحصاء الوصفي للبيانات السيكومترية للمبحوثين ببيئة الدراسة.

الجدول رقم (4) البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	دراسات عليا	**4**	**0.06**	**6%**
	جامعية	**55**	**0.89**	**95%**
	دون الجامعية	**11**	**0.15**	**100%**
	المجموع	**70**	**100.0%**	–
الإدارة التي تعمل بها	التكاليف	**7**	**0.10**	**10%**
	الإنتاج	**13**	**0.19**	**29%**

	البحوث والتطوير	18	0.26	55%
	الجودة	32	0.45	%100
	المجموع	70	100.0%	-
المسمى الوظيفي	مدير	3	0.04	%4
	رئيس قسم	7	0.10	%14
	مشرف	5	0.071	%85
	موظف	55	0.89	%100
	المجموع	70	100.0%	-
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	18	0.26	26%
	أكثر من 6 إلى 10 سنوات	12	0.17	%43
	أكثر من 11 إلى 15 سنة	15	0.21	%64
	أكثر من 16 إلى 20 سنة	20	0.29	%93
	أكثر من 20 سنة	5	0.070	%100
	المجموع	70	100.0	-

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء واتجاهات المبحوثين حول محاور الدراسة الرئيسة:

لقد شارك في هذه الدراسة الميدانية 70 مبحوث من موظفي إدارات مصنع أعلاف القره بوللي، بهدف التعرف على آرائهم حول ما جاء بفقرات الاستبيان، حيث تحددت الإجابات على أحد الخيارات الواردة في الاستبيان على النحو التالي (5 = أوافق وبشدة ، 1 = لا أوافق وبشدة).

1- المحور الأول: الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما.

قدم الباحثان الأسئلة التي تتعلق بالإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات المحور الأول، يمكن لنا وصفها على النحو التالي: تبين من نتائج التحليل الوصفي أن غالبية المبحوثين لا يرون توفر نظام للمعلومات بالمصنع يهدف لجمع معلومات عن الزبائن والسلعة المقدمة لهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.20) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (0.683)، وبوزن نسبي (44.0%). وفيما يتعلق بمدى تحديث نظام المعلومات بالمصنع بشكل مستمر، فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي حول هذه العبارة بموافقة المبحوثين حولها، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.90) والوزن النسبي (58%).

وعند السؤال عن توفر المعلومات المطلوبة بشكلٍ مستمر، دلت نتائج التحليل بأن المتوسط الحسابي كان (2.88) وبالوزن النسبي لها (57.6%)، وفيما يتعلق بمدى توفر برمجيات تمكن من استخدام

أساليب التحليل والأدوات الإحصائية بالمصنع، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.87) بوزن نسبي بلغ (57.4%).
وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول (الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما) جاءت ضعيفة في الموافقة، أي بمعنى هنالك شبه توافق ضعيف حول فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي عام بلغ (2.940) وذات وزناً نسبياً بلغ (58.8%)، الأمر الذي يشير بأن الموظفين يوافقون إلى حداً ما الرأي حول الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، والجدول التالي يكشف نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة على المحور الأول.

جدول رقم: (5) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما

الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما: مدى موافقتك على مدى توافر العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يتوفر بالمصنع نظام للمعلومات يهدف لجمع معلومات عن الزبائن والسلعة المقدمة لهم.	2.20	0.683	%44
تتوفر المعلومات المطلوبة بشكلٍ مستمر.	2.88	1.238	%57.6
يتم تحديث نظام المعلومات بالمصنع بشكل مستمر.	2.90	1.120	%58
يتوفر بالمصنع نظام معلومات يسمح بسهولة الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.	2.53	1.355	%50.6
يتوفر بالمصنع برمجيات تمكن من استخدام أساليب التحليل والأدوات الإحصائية.	2.87	1.150	%57.4
لدى إدارة المصنع المقدرة على توفير نظام للمعلومات يسهل عملية الاتصال بين أعضاء فريق ستة سيجما.	2.79	1.070	%55.8
التقديرات العامة للمحور الأول	2.940	.76410	%58.8

2- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة باستخدام اختبار "ت" One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة.

يعد أسلوب تحليل **One-Sample T-Test** لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة من أهم الأدوات البحثية في شتى المجالات، ويهدف إلى دراسة الفروقات البينية لعينة الدراسة، وعليه تم الاعتماد على هذا الأسلوب للتحقق من فروض الدراسة الرئيسية.

وكما يشـــترط لتطبيق هذا النوع من التحليل أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً وخلوها من القيم الشاذة والمتطرفة (مقاييس النزعة المركزية)، وعليه تم اختبار البيانات بطريقة اختبار (كولموجوروف–سـميرنوف) (**Kolmogorov–Smirnov test**) ويســتخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي، فإذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من أو تساوى مستوى الدلالة (α=0.05)، فإننا نرفض الفرضـية الصـفرية التي تنص على عدم اعتدالية البيانات وإتباعها للتوزيع الطبيعي، ونقبل الفرضـــية البديلة والتي تنص على عكس ذلك. الجدول التالي رقم (6) يكشـــف لنا اعتدالية البيانات بناءً على نتائج اختبار (كولموجوروف–سـميرنوف) حيث جاءت كافة قيم الاحتمالية (sig) أكبر من مسـتوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يؤشـر لنا إلى اعتدالية البيانات وأنها تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6): اختبار التوزيع الطبيعي بطريقة (كولموجوروف–سميرنوف)

المتغير	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig	Statistic	df	Sig
المحور الأول	0.141	53	.0708	0.921	53	.0801
المحور الثاني	.9230	53	.1204	.9230	53	.1104
المحور الثالث	0.141	53	.0708	0.921	53	.0801
المحور الرابع	.9230	53	.1204	.9230	53	.1104

وبناءً على نتائج الجدول الســـابق الذي دل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، يمكن اختبار فروض الدراسة الرئيسة:

1– صيغة الفرضية الأولى على النحو التالي:

H0: لا تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ســـتة ســـيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

2- قاعدة اتخاذ القرار: ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) إذا كانت قيم **(T)** المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig ≤0.05) دالة معنوياً.

تُظهر نتائج التحليل التي يعرضها الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الأولى من الدراسة والتي نصت على: ((عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لدى المبحوثين بمدى توافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما))، وتشير قيمة **T** المحسوبة إلى معنوية الدلالة، حيث بلغت قيمتها عند (19.04) وهي أكبر من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001)، ونخلص مما سبق بأنه تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة، وعليه تقبل الفرضية البديلة(H1) والتي نصت على "تتوافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة".

جدول (7): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test					
-t value	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
19.04	69	0.001	1.980	1.772	2.189

3- المحور الثاني: الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما.

وجه الباحثان الأسئلة التي تتعلق الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما من وجهة نظر موظفيها، وبناءً على نتائج التحليل الوصفي لفقرات المحور الثاني، تبين لنا أن غالبية المبحوثين يرون بأن هنالك ضعف في قدر كاف من الأموال يمكن استخدامها في دعم عمليات التحسين المستمر، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.22) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.058)، وبوزن نسبي (42.4%)، وهي نسبة متدنية وتعكس ضعف دعم عمليات التحسين المستمر، وفيما يتعلق بمدى توفر دعم مالي لتجهيز نظام معلومات يعمل بكفاءة عالية، حيث دل المتوسط الحسابي على إجماع المبحوثين حول هذه العبارة عند مستوى متوسطي بلغ (1.85) وبنسبة بالموافقة على تلك العبارة عند (37%).

وعند سؤال الباحثان عن مدى توافر يتوفر الدعم المالي للاستعانة بخبراء خارجيين لتطبيق منهجية Six Sigma، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.81) وبالوزن النسبي لها كان (36.2%).

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمدى توافر الدعم المالي لتوفير نظام يسهل عملية الاتصال بين كافة المستويات الإدارية، فلقد دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (2.05) وبالوزن النسبي لها (41%)، ويؤشر هذا إلى وجود ندرة في الإمكانيات المالية اللازمة للتطبيق، وبالتالي سيضعف من فرص تبني النظام داخل المصنع، وفيما يتعلق بالدعم المالي لقيام ورش عمل ومحاضرات تثقيفية للعاملين لتغيير أفكارهم وتقبلهم لتطبيق الأساليب الحديثة كأسلوب ستة سيجما، فقد دلت إجابات المبحوثين وبدرجة ضعيفة من الموافقة حول غياب ورش عمل ومحاضرات تثقيفية للعاملين، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.09) وبوزن نسبي بلغ (21.8%).

وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني (الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما) جاءت بعدم الموافقة، أي بمعنى لا يوجد هنالك توافق حول فقرات المحور الثاني وبلغ متوسط العام (1.94) وذات وزناً نسبياً بلغ (38.8%)، الأمر الذي يشير إلى عدم توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما.

جدول رقم: (8) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما

الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما: مدى موافقتك على مدى توافر العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يتوفر بالمصنع قدر كاف من الأموال يمكن استخدامها في دعم عمليات التحسين المستمر.	1.22	1.058	%.42.4
هناك دعم مالي لتجهيز نظام معلومات يعمل بكفاءة عالية.	1.85	1.139	%37.0
يتوفر الدعم المالي لتصميم وتطوير ستة سيجما.	2.14	0.979	%42.7
يتوفر الدعم المالي للاستعانة بخبراء خارجيين لتطبيق منهجية Six Sigma.	1.81	1.047	%36.2
يتوفر الدعم المالي لتوفير نظام يسهل عملية الاتصال بين كافة المستويات الإدارية.	2.05	0.898	%41

يتوفر الدعم المالي لقيام ورش عمل ومحاضرات تثقيفية للعاملين لتغيير أفكارهم وتقبلهم لتطبيق الأساليب الحديثة كأسلوب ستة سيجما.	1.09	937.0	%21.8
التقديرات العامة للمحور الثاني	1.94	.7640	%38.8

4- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة باستخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات العينة الواحدة.

1- صيغة الفرضية الثانية على النحو التالي:

H0: لا تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

2- قاعدة اتخاذ القرار: ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig ≤0.05) دالة معنوياً.

تُظهر نتائج اختبار One-Sample T-Test التي يعرضها الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الصفرية الثانية من الدراسة والتي نصت على: **((**لا تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة**))**، وتشير لنا قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة، حيث بلغت قيمتها عند (1.176) وهي أقل من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية الصفرية وعند مستوى غير دال معنوياً (P=0.0921)، ونخلص مما سبق بأنه لا تتوافر الإمكانيات المالية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة، وعليه تقبل الفرضية الصفرية (H0) وترفض الفرضية البديلة (H1).

جدول (9): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test				
-t value	**Df**	**Sig. (2-tailed)**	**Mean Difference**	**95% Confidence Interval of the Difference**

				Lower	Upper
1.176	69	0.09210	1.94136	1.7357	2.2270

5- المحور الثالث: الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما.

قدم الباحثان الأسئلة التي تتعلق الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات المحور الثالث، يمكن لنا وصفها على النحو التالي: تبين من نتائج التحليل الوصفي أن غالبية المبحوثين يرون بأن الإدارة لا تسعى بشكل مستمر لتطوير العمليات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.02) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (0.683)، وبوزن نسبي (40%). وفيما يتعلق بمدىوجد اهتمام لدى إدارة المصنع بقياس مستويات رضا الزبائن، فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي حول هذه العبارة بموافقة المبحوثين حولها، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.21) والوزن النسبي (44.2%).

وعند السؤال عن مدة استعداد إدارة المصنع لتطبيق أسلوب ستة سيجما، دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (2.35) وبالوزن النسبي لها (47%)، وفيما يتعلق بمقدرة إدارة المصنع على توفير نظام للمعلومات يسهل عملية الاتصال بين أعضاء فريق ستة سيجما، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.11) بوزن نسبي بلغ (42.2%).

وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث (الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما) جاءت بعدم الموافقة، أي بمعنى هنالك عدم توافق حول فقرات المحور الثالث بمتوسط حسابي عام بلغ (2.19) وذات وزناً نسبياً بلغ (43.8%)، الأمر الذي يشير بأن الموظفين لا يوافقون الرأي حول توافر الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، الجدول التالي يكشف نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة على المحور الثالث.

جدول رقم: (10) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور الإمكانيات التقنية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما

الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما : مدى موافقتك على مدى توافر العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي

تسعى الإدارة بشكل مستمر لتطوير العمليات.	2.02	0.683	%40
تؤكد إدارة المصنع دائماً أن التميز في المنتج هو من أهم أهدافها.	2.08	1.238	%41.6
يوجد اهتمام لدى إدارة المصنع بقياس مستويات رضا الزبائن.	2.21	1.120	%44.2
لدى إدارة المصنع الاستعداد لإزالة كافة العقبات أمام الابتكار والإبداع.	2.14	1.355	%42.7
هناك استعداد لدى إدارة المصنع لتطبيق أسلوب ستة سيجما.	2.35	1.150	%47
لدى إدارة المصنع المقدرة على توفير نظام للمعلومات يسهل عملية الاتصال بين أعضاء فريق ستة سيجما.	2.11	1.070	%42.2
التقديرات العامة للمحور الثالث	2.19	.76410	%43.8

6- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة باستخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات لعينة الواحدة.

1- صيغة الفرضية الثالثة على النحو التالي:

H0: لا تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

2- قاعدة اتخاذ القرار: ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig $\leq$0.05) دالة معنوياً.

تُظهر نتائج التحليل التي يعرضها الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الثالثة من الدراسة والتي نصت على ((لا تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة))، وتشير قيمة **T** المحسوبة إلى معنوية الدلالة، حيث بلغت قيمتها عند (1.04) وهي أكبر من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية الصفرية وعند مستوى غير دال معنوياً (P=0.1121)، ونخلص مما سبق بأن لا تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة، وعليه

تقبل الفرضـــية البديلة (H0) والتي نصـــت على: ((لا تتوافر الإمكانيات الإدارية اللازمة لتطبيق منهجية ستة سيجما، من وجهة نظر موظفي الإدارات والاقسام ببيئة الدراسة)).

جدول (10): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test					
t-value	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
1.04	69	0.1121	1.951	1.772	2.189

7- المحور الرابع: أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.

وجه الباحثان الأسئلة التي تتعلق بأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج من وجهة نظر موظفيها، وبناءً على نتائج التحليل الوصـــفي لفقرات المحور الرابع، تبين لنا أن غالبية المبحوثين يرون بأن تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض نسبة الوحدات المعيبة بالمواد الخام، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.22) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.058)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (84.4%). وهي نسبة عالية تعكس أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، وفيما يتعلق بالوقت المستغرق في عمليات فحص واختبار جودة الخامات.

فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي بأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض الوقت المســتغرق في عمليات فحص واختبار جودة الخامات، حيث دل المتوســط الحســابي على إجماع المبحوثين حول العبارة عند مستوى متوسطي بلغ (3.85) وبنسبة إجماع بالموافقة على تلك العبارة عند (77%)، وعند سؤال الباحثان حول أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض الوقت المســتغرق في عملية الإنتاج، فقد دلت نتائج التحليل بعدم توفر تلك الخبرات الكافية لتبني النظام الالكتروني لدى قياداتهم بالمؤسسة العاملين بها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.14) وبالوزن النسبي لها كان (82.7%).

وكذلك الأمر فيما يتعلق بأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في معرفة الخلل ومتابعة تصحيح الانحرافات، فلقد دلت نتائج التحليل بان المتوســط الحســابي كان (3.81) وبالوزن النســبي لها (76.2%)، ويؤشر هذا إلى منهجية ستة سيجما والتعرف على تصحيحات الخلل، وفيما يتعلق بتطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في التعرف على مصادر تميز المنتجات المنافسة، فقد دلت

إجابات المبحوثين وبدرجة عالية من الموافقة حول العبارة، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.05) وبوزن نسبي بلغ (81.1%).

وبشكل عام يمكن لنا القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع (أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج) جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هنالك توافق شبه تام حول فقرات المحور الرابع بمتوسط حسابي عام بلغ (3.94) وذات وزناً نسبياً بلغ (78.8%)، الأمر الذي يشير إلى أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.

جدول رقم: (11) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج

أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج: مدى موافقتك على مدى توافر العبارات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض نسبة الوحدات المعيبة بالمواد الخام.	4.22	1.058	%84.4
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض الوقت المستغرق في عمليات فحص واختبار جودة الخامات.	3.85	1.139	%77.0
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض الوقت المستغرق في عملية الإنتاج.	4.14	0.979	%82.7
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في معرفة الخلل ومتابعة تصحيح الانحرافات.	3.81	1.047	%76.2
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في التعرف على مصادر تميز المنتجات المنافسة	4.05	0.898	%81.1
تطبيق منهجية ستة سيجما ستسهم في التعرف على مصادر تميز المنتجات المنافسة	4.09	0937.	%81.8
التقديرات العامة للمحور الرابع	3.94	.7640	%78.8

8- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة باستخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة فروق متوسطات لعينة الواحدة.

1- صيغة الفرضية الأولى على النحو التالي:

H0: لا يساهم تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

H1: يساهم تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة.

2- قاعدة اتخاذ القرار: ترفض الفرضية الصفرية(H0) وتقبل الفرضية البديلة(H1) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig ≤0.05) دالة معنوياً.

تُظهر نتائج اختبار One-Sample T-Test التي يعرضها الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الصفرية الثانية من الدراسة والتي نصت على: ((لا يساهم تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة))، وتشير لنا قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (16.176) وهي أكبر من المعيار المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.000)، ونخلص مما سبق بأنه يساهم تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، من وجهة نظر موظفي الإدارات والأقسام ببيئة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين، وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) وترفض الفرضية الصفرية(H0).

جدول (8): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test					
t-value	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
16.176	53	1.000	1.98136	1.7357	2.2270

الخاتمة:

قد وصلنا إلى خاتمة هذا العمل، حيث أن هذه العمل قد أتاح لنا بأن نطرح قضية هي في الأصل تعتبر ذات أهمية في المؤسسات الصناعية والتي تبين أهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج في بيئة هي اليوم في أمس الحاجة ترشيد تكاليف إنتاجها، وإبراز أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك، ونخلص مما سبق إلى أن استنتاجات الدراسة الحالية تقودنا في الواقع إلى الإشارة لوجوب اعتماد إستراتيجية حقيقية تلخص رؤية واضحة حول تبني تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج، والتي إن تحققت ستلبي احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل، كما أن تبني ذلك النظام لا يمكن أن يقتصر فقط في سياسة محتواها سن وتوجيه القوانين

وإلزام الموظفين بالانصياع لها، بل يجب أن ترتقي إلى اعتماد إستراتيجية حقيقية قائمة على تجذير المعارف بالتقنيات الحديثة، وتسخير كل الإمكانيات المادية واللوجيستية لها، ولكي يتحقق ذلك لابد من دعم ذلك النظام من قبل الجهات المسئولة، فنجاح المؤسسات اليوم أصبحت أمام محك حقيقي، إما أن نكون وإما أن لا نكون، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- يوجد وعي لدى المبحوثين بأهمية تطبيق منهجية ستة سيجما في ترشيد تكاليف الإنتاج.

2- تبني نظام منهجية ستة سيجما ستسهم في خفض الوقت المستغرق في عمليات فحص واختبار جودة الخامات.

3- ضعف الدعم المالي لقيام ورش عمل ومحاضرات تثقيفية للعاملين لتغيير أفكارهم وتقبلهم لتطبيق الأساليب الحديثة كأسلوب ستة سيجما.

4- ضعف توافر الإمكانيات المالية لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما ببيئة الدراسة.

5- ضعف توافر الإمكانيات التقنية لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما ببيئة الدراسة.

6- ضعف توافر الإمكانيات الإدارية لتبني تطبيق منهجية ستة سيجما ببيئة الدراسة.

7- أن تطبيق منهجية ستة سيجما في المصنع سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض نسبة الإنتاج المعيب، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.22) وبانحراف معياري (1.058) وبوزن نسبي (84.4%)، وهي نسبة عالية تعكس أهمية منهجية ستة سيجما.

8- وفقاً للمعطيات والتحليل فإن تطبيق منهجية ستة سيجما وفقاً للأسس العلمية السليمة يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في جودة المنتجات، حيث ستسهم في معرفة الخلل ومتابعة تصحيح الانحرافات، فلقد كان المتوسط الحسابي (3.81) وبالوزن النسبي لها (76.2%).

9- انخفاض مهارات العاملين المتعلقة باستخدام الأساليب الإحصائية لتحسين الجودة كـ (قائمة تسجيل البيانات، تحليل بارتيو، خرائط التكرار، تحليل العلاقة بين السبب والنتيجة، أشكال الانتشار، المدرج التكراري، خرائط الرقابة).

وعليه يوصي الباحثان بناء على ما جاءت به نتائج الدراسة الحالية التوصيات التالية:

1. النظر بجدية وتوفير الإمكانيات اللازمة من قبل المسئولين حول تطبيق منهجية ستة سيجما ببيئة الدراسة.
2. ضرورة تعاون كافة الجهات في المجتمع الليبي لوضع خطة تعاون مشترك تعمل على نشر الوعي التقني بين الأشخاص عامة وموظفي المؤسسات الصناعية.
3. عمل دراسة تستطلع الأسباب التي أدت إلى عدم اهتمام المسئولين بدعم تطبيق منهجية ستة سيجما ببيئة الدراسة.

4. اتخاذ جملة من التدابير التي من شانها أن تدعم تطبيق منهجية ستة سيجما في ليبيا بشكل عام وإدارات مصنع أعلاف القره بوللي بشكل خاص، ومنها:

أ- الاستعانة بالخبراء والمستشارين في منهجية ستة سيجما لتطبيقها.

ب- تبني برامج لتدريب وتأهيل جميع المستويات الإدارية في المصنع.

ج- تبني نظام للحوافز والمكافآت وربطه بمنهجية ستة سيجما عند تطبيقها.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

أبو النصر مدحت محمد، 2009م، المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة وستة سيجما TQm & Six sigma، الدار العالمية للنشر والتوزيع، عمان.

إدريس عائد، 2016م، دور تطبيق Six sigma في تخفي التكاليف الإنتاجية، دراسة تطبيقية في مجموعة جياد الصناعية، شركة جياد للأثاث والمعدات الطبية، رسالة ماجستير جامعة الزعيم الأزهري – السودان.

إسماعيل محمد عبد الجليل، 2016م، قياس الأداء بواسطة أسلوب ستة سيجما وإمكانية تطبيقه على قطاع صناعة الإسمنت بولاية نهر النيل، دراسة تحليلية تطبيقية على مصنع لإسمنت عطبرة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – السودان.

الحكم، أيوب ياسين، 2017م، أثر تطبيق Six sigma في تقليل تكلفة الجودة الرديئة – دراسة حالة على مصنع ربان السفينة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعمال.

خالد معتصم الدردور، 2006م، دور ستة سيجما في تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة ماجستير، جامعة جرش – الأردن.

راسم بوزان إيبش، 2014م، العوامل الداعمة لاستخدام ستة سيجما ودورها في تحسين جودة مخرجات خدمة الاتصالات، دراسة ميدانية في شركات الاتصالات، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

عبد المحسن توفيق محمد، 2016م، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء: ستة سيجما وبطاقة الأداء المتوازن، دار الفكر العربي، العراق.

كاظم حاتم كاظم، 2015م، دور Six sigma في تحسين الجودة وتخفيض تكاليف الجودة الرديئة، دراسة تطبيقية في مصنع إسمنت الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد – العراق.

لطفي، علي، والصباح، ومصيلحي، علي السيد علي، 2006م، أعلى درجات الجودة لخدمات الإنتاج للوصول بتكاليفها إلى الصفر واستخراج التقارير المالية والإدارية المئوية لذلك، المؤتمر العربي السابع، تنوع الإستراتيجيات المالية والجودة والإدارة المعلوماتية، القاهرة.

هاري، مايكل، وشرويدر، ريتشارد، 2005م، Six sigma، ترجمة: علاء أحمد صلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Antony, J. Antony F., Kummar, M., and Cho, B., 2007. "Six sigma in service organization benefits challenges and difficulties, common myths, empirical observations and success factors". International Journal of Quality and Reliability Management"., Vol.24, No.3, PP.294 – 311.

Gaikwad, L. M. Teli, S.N. Majali V.S. & Bhushi, V.M., 2016. "Application of six sigma to reduce supplier quality cost". Journal pf the imstitution of engineers (Indea), series C, 79(1)-93-107.

Johnson, B. & Christensen, L. (2012). Educational research. Quantitative, qualitative, and mixed approaches (4th Ed.). California: Sage Publication Inc.

Madalina, Brutu, 2010. "The Improvement of Processes Quality in Organizations Using The Six Sigma Concept". Annals of the university of Petrosani, Economics.

Mast, J. & Lokkerbol J., 2012, "An analysis of the six sigma DMAIC method from the perspective of problem solving", International journal production economics, 604 – 614.

Pande, P., and Hollop, L., 2002. "What is Six Sigma?". McGraw-Hill.

Pande, P., Neunan, R. and Cavanagh, R., 2009. "Six sigma – How GE Motorola and Other Top Companies Improve Their Performances". All Publishing House, Bucharest.

Park, Sung H., 2003, "Six sigma for quality and promotion", published by the Asian productivity organization. P.1.

Pophaey M. & Vyas, R., 2015, "Fortification of paint maintenance management practices: Role of six sigma approach Brazilian journal of operations & production management, 12: 56 – 64.

Sekaran, U., and Bougie R. (2006). Research methods for business: A skill building approach. 5th Edition,Wiley and Sons. ISBN-10: 0470744790.

Truscott William, 2003. "Six sigma continual Improvement for Business". UK: Oxford.

الوعي الاستهلاكي ودوره في حماية المستهلك دراسة ميدانية على مدينة الخمس ليبيا

أ. شكري عبد الكريم الصغير* أ. خالد عمران كرماد** أ. عبد الناصر فرج أبودينة***

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى وعي المستهلك اتجاه السلع الميسرة الأساسية في الأسواق بمدينة الخمس، وذلك من خلال عينة ملائمة (بسيطة) مكونة من 207 مفردة من المواطنين بمدينة الخمس، جمعت بيانات الدراسة باستبانة صممت لهذا الغرض خلال الفترة من أبريل الى يوليو 2021، وتم استخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتوصلت الدراسة الى أن هناك ارتباط بين وعي المستهلك بصلاحية السلعة وسعرها بحماية المستهلك، وأن الأفراد المبحوثين ليس لديهم فكرة عن حركة حماية المستهلك ودورها في حمايته، وأوصت الدراسة بضرورة عمل برامج تثقيفية وإرشادية وإعلامية تسهم في تعزيز قدرة المستهلكين على اختيار السلع وكيفية استخدامها، وتشكيل جمعية لحماية المستهلك في مدينة الخمس تتعاون مع الجهات الحكومية والنقابات المهنية وغرف التجارة والصناعة بهدف حماية مصالح المواطنين ورفع من مستوى وعيهم الاستهلاكي.

الكلمات المفتاحية: الوعي الاستهلاكي، جودة السلعة، سعر السلعة، الاستفادة من السلعة، صلاحية السلعة، حماية المستهلك.

1. المقدمة:

يُعد الوعي الاستهلاكي وحماية المستهلك من المواضيع التسويقية المهمة التي تحظى باهتمام الكثيرين بشكل عام وبالأخص الزبائن، حيث أن زيادة دخل الفرد والتقدم التكنولوجي أدى إلى زيادة السلع المتاحة للاستهلاك، لذلك أمام المستهلك خيارات عديدة نتيجة التزايد المستمر في نوعية المعروض من تلك السلع المتاحة للاستهلاك .

وحيث أن المستهلك أحد أهم مقومات الحركة الاقتصادية والتي من خلاله تدور عمليات الإنتاج، ويمثل المستهلك طرفاً رئيسياً فيها ولكنه في الوقت نفسه هو الطرف الأضعف الذي طالما يتعرض لأشكال من الغش والتدليس والخداع . وان عملية حماية المستهلك ليست ترفيه بقدر ما هي ضرورة إنسانية وحضارية وقانونية .

* محاضر كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، جامعة المرقب، إيميل: shokree99@gmail.com
** محاضر كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، جامعة المرقب، إيميل khaledomran0066@gmail.com
*** محاضر كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، جامعة المرقب، إيميل: n197598@gmail.com

2. مشكلة الدراسة:

بالنظر للظروف التي تشـــهدها الدولة الليبية في المرحلة الراهنة والتي تتســـم بالتغيرات المتسارعة والمتمثلة في التغيرات الاقتصادية المتعلقة بضعف الدور الرئيسي للمؤسسات الرقابية اتجاه السلع الأساسية الموردة للأسواق الليبية. بالإضافة إلى حالات التضخم التي ترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية الأمر الذي جعل المســتهلك يبحث عن بدائل لهذه الســلع بأســعار تناسب الدخل الأسري وهذا ما يهدد المستهلك وحمايته.

ومن خلال الاستطلاع الأولي الذي قام به الباحثان في مدينة الخمس والمقابلة الشخصية مع المســئولين في بعض الجهات مثل جهاز الحرس البلدي وجهاز الرقابة على الاغدية اتضــح أن هناك ضعف لدورا لأجهزة المسئولة عن حماية المستهلك في عدم إلزام المنتج والتاجر بالتقيد بالقوانين واللوائح التي تضمن توفر سلع ذات صلاحية وجودة وسعر ومنفعة مناسبة للمستهلك

ومن هنا يتضح أن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل التالي: ما مدى وعي المستهلك اتجاه السلع الميسرة الأساسية في الأسواق بمدينة الخمس؟ وقد انبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة أسئلة فرعية تمثلت في :

2-1 ما مدى وعي المستهلك اتجاه صلاحية السلع الأساسية؟

2-2 ما مدى وعي المستهلك اتجاه جودة السلع الأساسية؟

2-3 ما مدى وعي المستهلك اتجاه أسعار السلع الأساسية؟

2-4 ما مدى وعي المستهلك اتجاه الاستفادة والمنفعة للسلع الأساسية؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي :

3-1 التعرف على الوعي الاستهلاكي للمستهلك في مدينة الخمس.

3-2 معرفة دور الوعي الاستهلاكي في حماية المستهلك بمدينة الخمس والإسهام في حماية المستهلكين من خلال تقديم الاقتراحات التي لها علاقة بموضوع البحث.

3-3 قياس مستوى الحماية التي يتمتع بها المستهلك في السوق.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراســة في تحديد درجة وعي المســتهلك الشــرائي والذي يســاهم بالتالي في الوصول الى الوسائل الممكنة في الرفع من مستواه الى افضل ما يمكن.

كما تفيد نتائج هذه الدراسة المعنيين بمراقبة السوق ولحفاظ على حقوق المستهلك من خلال تعريفهم بمستوى وهي المستهلك وتقديم النصائح لهم للرفع من مستواه ومراقبة السوق بالسبل العمية الحديثة.

5. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الوعي الاستهلاكي (الصلاحية، السعر، الجودة، المنفعة) وحماية المستهلك.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

5-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين صلاحية السلعة وحماية المستهلك.

5-2 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة السلعة وحماية المستهلك.

5-3 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين سعر السلعة وحماية المستهلك.

5-4 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين منفعة السلعة وحماية المستهلك.

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

6-1 الحدود المتعلقة بالدراسة: اقتصرت الدراسة على مدى وعي المستهلك اتجاه السلع الميسرة الأساسية في الأسواق بمدينة الخمس

6-2 الحدود البشرية: جمعت البيانات من المواطنين داخل مدينة الخمس

6-3 الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على عينة ميسرة من مدينة الخمس.

6-4 الحدود الزمنية: تنحصر الحدود الزمنية للدراسة خلال سنة 2021.

7. مصطلحات الدراسة:

7-1صلاحية السلعة: هي المدة الزمنية التي تعطى للطعام والشراب والدواء والكيمياويات والمواد المعرّضة للتلف قبل أن يتم اعتبارها غير مناسبة للبيع والاستخدام أو الاستهلاك.

7-2جودة السلعة: تعني إنتاج المؤسسة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة، يكون قادرا من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات زبائنها، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وايجاد صفة التميز فيها (عمر وصفي عقيلي، 2001، ص 17).

7-3سعر السلعة: كمية النقود التي يجب التضحية بها للحصول على الشيء المرغوب.

7-4منفعة السلعة: الاستفادة التي يتوقعها المستهلك عند استهلاكه للسلعة.

7-5الوعي الاستهلاكي: هو مقدرة الفرد على حسن استخدام واستغلال الموارد المتاحة المرتبطة بكافة الخدمات المتوفرة وعدم الإسراف في استخدامها وتقليل العاقد منها بقر الإمكان ولا شك أن للثقافة الاستهلاكية للفرد أثر هام وفعال في تنمية الوعي الاستهلاكي للفرد. (ميهوبي، صديقي، 2020، ص162)

7-6حماية المستهلك: تعني رعاية المستهلك ومعاونته في الحصول على ما يلزمه من سلع أو خدمات يتطلبها استقراره المعيشي وحياته في المجتمع، وذلك بأسعار مناسبة في كل الأوقات وضمن الظروف كلها مع منع أية أخطار أو عوامل من شأنها الإضرار بمصالحه أو تؤدي إلى خداعه وتضليله.

8. نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في المتغير المستقل المتمثل في الوعي الاستهلاكي والذي تتدرج منه أربعة متغيرات فرعية تتمثل في (صلاحية السلعة، جودة السلعة، سعر السلعة والمنفعة المتأتية من استهلاك السلعة)، والمتغير التابع (حماية المستهلك)، الشكل رقم 1 يوضح ذلك.

الشكل 1: نموذج الدراسة المقترح

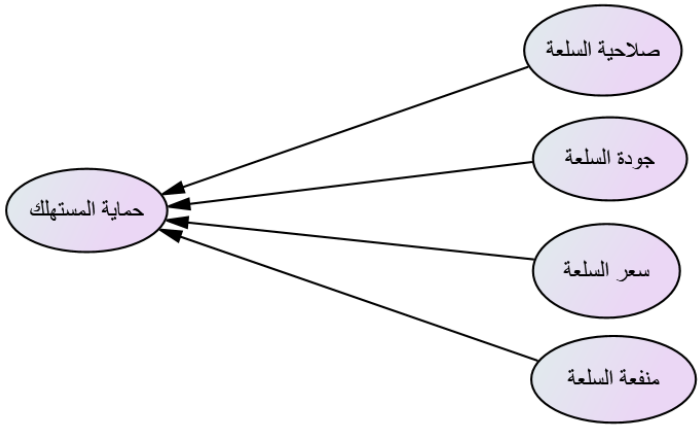

9. منهجية البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمتمثلة في البيانات الأولية، والكمية عن الوعي الاستهلاكي من خلال تتبع واستقراء الكتب والدوريات والدراسات السابقة، وتحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان التي تم اقتباسها من دراسة سابقة لـــ(اللقب،

2000) نظراً للتشابه في البيئة باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعد لغرض تحقيق أهداف البحث.

10. الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

10-1 الوعي الاستهلاكي:

كمفهوم مركب يمكن تجزئته إلى المفهومين أو جزأين اثنين الوعي الاستهلاكي لنصل إلى إنتاج المفهوم المركب الذي يهمنا بالدراسة على النحو الآتي:

الوعي: لغة، كلمة مشتقة من الفعل وعى، حفظ القلب الشيء وعى الشيء أي حفظه وفهمه.

الوعي هو كلمة تعبر عن حالة عقلية يكون فيها العقل بحالة إدراك، وعلى تواصل مباشر محيطه الخارجي، عن طريق الوعي، والذي يتمثل عادة بحواس الإنسان الخمس، كما يمثل الوعي، الحالة العقلية التي يتميز بها الإنسان بملكات المحاكمة المنطقية الذاتية (الإحسان بالذات)، والإدراك الذاتي، الحالة الشعورية والحكمة أو العقلانية والقدرة على الإدراك الحسي للعلاقة بين الكيان الشخصي والمحيط الطبيعي له.

إذا الوعي عبارة عن حالة الإدراك التي يصل الفرد إليها من خلال تهيئة للظروف المحيطة بمسألة نفسية أو اجتماعية يحياها، ويترجم الوعي الحالة السوية التي تجعله يتخذ قرارات صائبة بناءً على فهمه المسبق. (ميهوبي، صديقي، 2020، ص161).

إن الاستهلاك كعملية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وما يتضمنه من عمليات الإنتاج وجودته والقدرة على المنافسة فإن هناك جوانب اجتماعية أخرى يتضمنها، فهو نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الفرد.

إذا الاستهلاك هو فعل اجتماعي يمارسه الأفراد بغرض الاستفادة من اقتناء استخدام السلع والخدمات المتاحة وتختلف طبيعته ومستوياته تبعاً للمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والمستهلكين.

10-2 تعريف الوعي الاستهلاكي:

هو معرفة المستهلكين باختيار وشراء واستخدام والعناية بالسلع والخدمات المتوفرة والانتفاع بها إلى أقصى درجة ممكنة.

الوعي الاستهلاكي أيضاً هو مقدرة الفرد على حسن استخدام واستغلال الموارد المتاحة المرتبطة بكافة الخدمات المتوفرة وعدم الإسراف في استخدامها وتقليل العاقد منها بقر الإمكان ولا شك أن للثقافة الاستهلاكية للفرد أثر هام وفعال في تنمية الوعي الاستهلاكي للفرد. (ميهوبي، صديقي، 2020، ص162)

ويعرف الوعي الاستهلاكي تعريف آخر بأنه مدى إدراك الفرد وفهمه لحقوقه وواجباته عند قيامه بشراء المنتجات فحسب هذا التعريف فإن المستهلك الواعي هو الذي يدرك حقوقه وواجباته الاستهلاكية يلتزم بهما معاً من أجل تحقيق الاختيار والاستخدام الأمثل لإمكانياته المادية والبشرية في إشباع احتياجاته في حدود الموارد المتاحة. (فاطيمة 2017، ص37)

10-3 أهمية الوعي الاستهلاكي:

تكمن أهمية الوعي الاستهلاكي في حياة المستهلك من خلال سلوكياته اليومية تجاه المواد والسلع وحتى الخدمات المقدمة، فالوعي الاستهلاكي يحدد اختيار وشراء والعناية بالسلع الاستهلاكية، والانتفاع بها إلى أقصى درجة ممكنة، كما أن وعي الفرد بهذه السلوكيات يمثل حماية له ولغيره، من هنا نستنتج بأن الوعي الاستهلاكي هو نقطة الالتقاء بين العوامل النفسية للمستهلك وسلوكه، وهو مجموعة المعلومات والعادات التي يعلمها المستهلك ويمارسها، وحتى يستفيد من منتوج أو خدمة جيدة ومضمونة، مقابل ما سيدفعه من أموال، ويحفظ حقوقه،(ميهوبي، صديقي، 2020، ص162).

ثالثاً: آليات تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد:

تتعدد طرق نشر ومن تم تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد وعبر المؤسسات ووسائل تتمثل في:

10-3-1 الأسرة والوعي الاستهلاكي:

تؤدي الأسرة دوراً مهماً في نشر الوعي الاستهلاكي من خلال التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مع أبنائها، بحيث أن الأطفال يتعلمون السلوك من خلال سلسلة من المواقف ومعاملة الآخرين لهم والأماكن التي يحدث فيها السلوك الاستهلاكي.

وتتلخص الأدوار التي تقوم بها الأسرة في مجال التنشئة الاستهلاكية للفرد، وتنمية الوعي الاستهلاكي من خلال الآتي:

- تؤثر الأسرة على القدرات المعرفية العامة، تلك التي تؤثر على نمو مهارات الفرد الاستهلاكية.
- يمكن للأسرة أن تساعد على عملية تدريب قدرات الفرد المعرفية في المواقف الاستهلاكية.
- يمكن للأسرة أن تؤثر بشكل مباشر على سلوك أفرادها الاستهلاكي أو تعليمهم مهارات استهلاكية مثل تشجيعهم على اختيار هدايا الأعياد ومناقشة ميزانية الأسرة أمامهم واصطحابهم إلى السوق.

المدرسة والوعي الاستهلاكي:

إن نشر الوعي الاستهلاكي بين الأفراد ومسؤولية هامة ملقاة على عاتق الأفراد ومؤسسات الدولة جميعاً، وإلا أننا تخص المدرسة بالذكر لما لها من قوة تأثير في التلميذ.

ومن بين البرامج لنشر الوعي الاستهلاكي في المدارس:

- إقامة دورات التوعية في المدرسة.
- تنظيم الحملات التوعوية بالتعاون مع وزارات الدولة.
- تدعيم المناهج الدراسة بأبواب خاصة بالوعي الاستهلاكي.

وللمعلم دور كبير في توعية الطالب وعياً استهلاكياً، حيث أنه يستطيع أن يدعم أي درس يقوم بشرحه بمعلومات تفيد الطالب وتوعية من جانب آخر.

10-3-2 المؤسسات الدينية والوعي الاستهلاكي:

تعتبر المؤسسات الدينية والخاصة المساجد، والمدارس القرآنية من أهم المؤثرات الاجتماعية الحيوية، خاصة وأن الدين يمثل ظاهرة اجتماعية تقوم على أساس يساعد على إيجاد التجانس في العقيدة من أفراد المجتمع ويرسى أسس من المعايير الأخلاقية، كما يستهدف تعود الأفراد على الطاعة والخضوع لنظام اجتماعي معين، يؤدي فيما بعد إلى قيام حياة اجتماعية سوية، وفي مجال نشر وتنمية الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد، خاصة وأن الفترات المتوالية التي يقضيها الأفراد بالمؤسسات الدينية (المساجد) تجعلهم أكثر سماعاً، واستيعاباً لمحتويات الخطاب الديني في المجال الاستهلاكي.

10-3-3 مؤسسات الدولة والوعي الاستهلاكي:

المؤسسات الصحية:

تقوم المؤسسات الصحية بنشر الوعي الاستهلاكي عن طريق:

- النشرات التوعوية والتحذيرية للمواطنين:
- تقوم بعمل الفحص الدوري للعمالة الوافدة إلى البلاد وخاصة الذين يعملون في الصيدليات والمطاعم.
- القيام بفحص الأطعمة وغيرها من المواد المستوردة للتأكد من عدم اشتمالها على مكونات ضارة بالمستهلك.

المؤسسات التجارية:

تقوم المؤسسات التجارية بتطوير التشريعات والسياسات والإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك من الغش التجاري أو الممارسات التجارية غير السليمة. كما أن المؤسسات التجارية تحرص على تشجيع إنشاء الجمعيات المعنية بحماية المستهلك وتفعيل دور المؤسسات في زيادة الوعي لدى المستهلك وتعزيز دوره مع الجهات المختصة. (ميهوبي، صديقي، 2020، ص165).

10-3-4 جمعيات حماية المستهلك:

للمؤسسات الإعلامية دور كبير في نشر الوعي الاستهلاكي فهو يتمثل على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

- الدعاية والتعاون مع مؤسسات الدولة في نشر الوعي الاستهلاكي إعلامياً.
- تغطية الأحداث المقلقة بهذا الموضوع تغطية كاملة.
- عمل البرامج التلفزيونية والإذاعية والإلكترونية التوعوية. (ميهوبي، صديقي، 2020، ص166).

4-10 أوجه الوعي الاستهلاكي:

هو توجيه المستهلك نحو السلوك الذي يحقق له المنفعة الحقيقية ويتم ذلك باتخاذ القرارات الشرائية على أساس المعلومات والدوافع العقلانية، ويتجلى دور الوعي الاستهلاكي في مجموعة من الأوجه.

1-4-10 وعي المستهلك لحاجياته الفعلية: يعتبر السلوك رشيداً أو عقلانياً عند شراء المستهلك ما يحتاج إليه حقيقة.

إن القرار الرشيد عند شخص ما قد لا يعتبر لذلك عند شخص آخر، فعلى سبيل المثال اقتناء لحاسوب نقال ذي جودة عالية وعلاقة مميزة وربطه بشبكة الانترنت يعتبر سلوكاً رشيداً نظرا للمنفعة التي يجنيها.

2-4-10 الوعي بالبيانات الموضحة على المنتجات: المستهلك الواعي ينبغي أن يقوم بمجموعة من التصرفات البسيطة وغير المكلفة والتي بإمكانها أن تجعل القرار الشرائي على أساس رشيد وتتمثل في مجرد قراءة البيانات والإرشادات الملصقة على المنتج.

3-4-10 الوعي التسويقي ينبغي أن يكون للمستهلك القدر الكافي من الوعي بالأساليب التسويقية حتى لا يكون ضحية للتضليل الإعلامي أو الاستغلال العاطفي عند المبالغة في خصائص المنتج المعلن عنها. (باليشناني، فرحي، 2016، ص76)

4-4-10 المنتجات التي تمنح علاوة الجودة وتحترم المواصفات القياسية التي تحددها مقاييس الجودة العالية، وتعتبر المنتجات التي تحمل هذه العلاقة الأنسب للاستهلاك والاستعمال، فنقص الوعي أو انعدامه يشكل خطراً لكل من المستهلك والمنتج على حد سواء.

وعلاقة الجودة العالمية وعلاقة شهادة لا يزو (150) والتي وجودها يعني أن المنتج خاضع لبرامج تحسين الكفاءة والإنتاجية وعلامة الجودة الأوروبية (CE) وعلامة الجودة الأمريكية (UL) تعني أن المنتج جيد وصالح للاستعمال (باليشانى، فرحى، 2016: ص80).

السعر ذو حساسية بالنسبة للمستهلك وهو الضحية في النهاية سواء ارتفعت أو انخفضت فبارتفاعها قد تؤثر على قدرته الشرائية وبانخفاضها تؤثر على ثقافته الاستهلاكية، فتخفيض الأسعار أو لتقادم المنتجات وبالتالي يحصل المستهلك على استنزاف لدخله الحدود، بالإضافة لمنتجات

متقادمة وخاصة تلك المعروضة في أماكن لا تعد مناسبة للبيع، وتعد هذه الأماكن أسواقاً عشوائية غير منظمة لا تراعي قواعد السلامة للمنتجات. (أمال، محمد، 2016: ص564)

10-5 مفهوم حماية المستهلك:

يقصد بالمستهلك كل إنسان يستعمل السلع والخدمات لتفي بحاجاته ورغباته، وليس بهدف تصنيع سلع أخرى، أو إعادة بيع السلع التي اشتراها، ويحتاج المستهلك قبل شراء السلع إلى المعرفة بكيفية شرائها منطلقاً من تحديد حاجاته كي يتمكن من الاستفادة من دخله بأفضل طريقة.

أما مفهوم حماية المستهلك فتعني رعاية المستهلك ومعاونته في الحصول على ما يلزمه من سلع أو خدمات يتطلبها استقراره المعيشي وحياته في المجتمع، وذلك بأسعار مناسبة في كل الأوقات وضمن الظروف كلها مع منع أية أخطار أو عوامل من شأنها الإضرار بمصالحه أو تؤدي إلى خداعه وتضليله.

وقد أشار إلى ذلك جوردان أو ليفر بقوله: (إن حماية المستهلك تعني حفظ حقوقه وضمان حصوله عليها)، أي أن هذه الحماية يجب أن تكون شاملة تشمل جميع النواحي فلا تركز فقط على ارتفاع الأسعار مثلاً، بل من الضروري أن تتناول إلى جانب ذلك حماية المستهلك عن طريق ضمان جودة السلعة وصلاحيتها... حمايته من نفسه، أي حمايته من كل ما يؤثر في معيشته وفي الأمور المتعلقة بها كافة، بمعنى أن تتم حمايته من كل ما يقدم له من سلع وخدمات قد تلحق به ضرراً سواء أكان مدركاً لذلك أم كان غير مدرك، وحتى في حالة المخاطرة المدركة (Perceived Risk)، أي حالة عدم التأكد التي يواجهها المستهلك عندما يكون غير قادر على رؤية تبعات قراره الشرائي، فهو يدرك أن هناك خطراً معيناً عند اتخاذ قرار الشـــراء، وهذا الخطر ينتج عن أحد أمرين: إما أن تكون خبرته محدودة بهذه السلعة أو أنه لا يملك أية خبرة في مجال هذه السلعة (فقد لا يكون قد استخدمها من قبل أو أنها جديدة في السوق).

وتعد حماية المستهلك في مقدمة الواجبات الأساسية للدولة بمختلف أجهزتها المعنية، وقد ذكرنا سابقاً أن القانون وحده غير كاف لحماية المستهلك لأن مثل هذا الافتراض يتجاهل الدور الذي تؤديه الجماعات المنظمة (غير الرسمية) في حماية المستهلك، ومن هذا المنطلق تعدد مفاهيم حماية المستهلك وإن كانت تدور كلها حول الهدف الأساسي لمفهوم الحماية، فيرى الأستاذ فيليب كوتلر أن حركة حماية المســتهلك هي حركة اجتماعية تســعى لربط حقوق وقوى المشــترين في علاقاتهم مع البائعين.

وهناك من يعرف حركة حماية المســـتهلك بأنها (حركة اجتماعية تهدف إلى زيادة حقوق وقوى المســتهلكين والمشــترين)، ويمكن أن تتكامل مجموعة من التعاريف من الأفكار فيما بينها بما يبرز العناصر الأساسية لمفهوم حماية المستهلك، حيث يمكن المشاركة في ذلك بوضع صيغة

لتعريف مفهوم حماية المستهلك وتوضيح الفكرة الأساسية لهذا المفهوم كما يلي: (الجهود المشتركة والمنظمة في المجتمع لحماية حقوق المستهلكين في معاملاتهم مع غيرهم).

وتستند هذه الصيغة إلى الاعتبارات الرئيسية التالية:

- إن حماية المستهلك هي مسؤولية عدة أطراف تشترك فيما بينها في تحقيق هذا الهدف وليست مسؤولية طرف واحد بذاته، وهذه الأطراف هي الحكومة ممثلة بالأجهزة المعينة وبالإجراءات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص والمستهلكين أنفسهم والمنظمات جميعاً.
- إن الحماية بهذا الشكل تكون لها صيغة اجتماعية، وتشارك فيها الأطراف المختلفة كلها داخل المجتمع، كل حسب دوره واهتمامه.
- إن الهدف الرئيسي من هذه الجهود الاجتماعية المشتركة هو حماية المستهلك.
- تشمل هذه الحماية هنا المستهلك فرداً أو مجموعة تتعامل باسم الأعضاء المشتركين فيها.

ولهذه الحماية جانبان:

الجانب الأول: حماية المستهلك من نفسه.

- حمايته من نفسه نتيجة لخبرته المحدودة باستخدام السلعة، أو جهله بكيفية استخدامها أو أنها جديدة في السوق.
- حمايته من نفسه عند استعماله بعض السلع غير المطابقة للمواصفات، مع معرفته بذلك سواء أكان السبب انخفاض السعر أم البيع بالتقسيط ..الخ.

الجانب الثاني: حماية المستهلك من غيره.

يتعلق بحماية المستهلك من الوقوع ضحية الغش والخداع من قبل المنتج أو البائع سواء من حيث مخالفة السلعة للمواصفات أو المحاولة لإقناع المستهلك عن طريق الترويج غير الصادق لتلك السلعة أو الخدمة، حيث يتم استخدام الإعلان بوصفه أحد عناصر المزيج الترويجي كبث الرسالة الإعلانية لمعلومات غير جوهرية عن السلعة أو الخدمة، أو تقديم معلومات غير صحيحة عنها كعدم تطابق البيانات المعلنة عن السلعة مع محتواها (الإعلان المضلل)، أو عدم الالتزام بالضمان...الخ.

1-5-10 أهداف حركة حماية المستهلك:

تتباين أهداف حركة حماية المستهلك تبعاً لتباين تنظيمات المستهلكين، ولكن هناك أهداف رئيسية تشترك فيها جميع تلك التنظيمات وهي:

- تثقيف المستهلك وتوعيته، أي حصوله على المعلومات الصحيحة واللازمة لاتخاذ القرار السليم.
- الوصول بالمستهلك إلى مرحلة الحماية الذاتية كتوجيه المستهلك لبعض الوكالات التي تهتم بقضايا المستهلك، وأن يفعل الشيء الصحيح، مثلا يرفض الشراء من بعض المتاجر أو يرفض شراء منتج

معين، فضلاً عن أن الجمعيات تسعى لتحقيق حماية المستهلك ذاتياً من خلال دعمها لقوانين معينة تؤثر في سلوك المستهلكين.

- جمعيات المستهلكين تسعى من خلال التوعية والتثقيف إلى جعل منظمات الأعمال تقبل من تلقاء نفسها تحمل مسؤوليتها تجاه المستهلك والمجتمع ثم الوصول إلى مرحلة يكون فيها من أهداف منظمات الأعمال، فضلاً عن الأرباح. (طارق الخير، 2001، 96-97)

2-5-10 حقوق المستهلك وواجباته:

إن تعاليم الدين الإسلامي تكفل حوق المستهلك وتحض على حمايتها، فمن الضروري أن يكون ملماً بحقوق المستهلك التي ضمنته جميع القوانين والأنظمة في العراق، ومن أهم واجباته عليه الحفاظ على حقوقه بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية للمساهمة في الحد من الممارسات التجارية التي تضر بحقوقه كمستهلك، إذ أن إدراكه لحقوقه ومسؤولياته هو حجر أساس في حماية حقوقه.

- **واجبات المستهلك:**

أ) التأكد من مصدر السلع بقراءة البيانات الخاصة بمصدر التجهيز.

ب) طلب قائمة الشراء من البائع.

ت) التجول في السوق لفترة كافية لاختيار المنتجات المناسبة والسعر المناسب.

ث) عدم الانسياق وراء الإعلانات الكاذبة عن المنتجات.

ج) التأكد من مضمون الضمان من البائع قبل شراء المنتجات.

ح) البحث عن مواصفات المنتجات التي ترغب بشرائها.

خ) فحص المنتجات والتأكد من سلامتها قبل مغادرة البائع.

د) التعاون مع الجهات المسؤولة عن حماية المستهلك في الإبلاغ عما تجده مخالفاً.

- **حقوق المستهلك:**

أ) حق الأمان: للمستهلك الحق في الحماية من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات التي تشكل ضرراً على صحته وسلامته.

ب) حق المعرفة: للمستهلك الحق في تزويده بالبيانات والمعلومات عن السلع والخدمات بشكل يمكنه من الاختيار الواعي بينهما وفقاً لاحتياجاته ورغباته، وأن يزود بالحقائق التي تساعده على اتخاذ قرار الشراء والاستهلاك السليم.

ت) حق الاختيار: الحق في الاختيار بين العديد من البدائل من السلع والخدمات وبأسعار تنافسية مع ضمان الجودة.

ث) حق الاستماع إلى آرائه تمثيل مصالح المستهلك لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية وأن يؤخذ بآرائه في تطوير المنتجات.

ج) حق إشباع حاجاته الأساسية: للمستهلك حق الحصول على المنتجات الضرورية والأساسية كالغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.

ح) حق التعويض: للمستهلك الحق في تسوية عادلة لمطالبه المشروعة بما في ذلك التعويض عن التضليل بالمنتجات الرديئة وغير المرضية، أو أية ممارسات تضر بالمستهلك.

خ) حق التثقيف: للمستهلك الحق في اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الصحيحة بين المنتجات وأن يكون مدركاً لحقوقه الأساسية ومسؤولياته وكيفية استخدامها من خلال برامج التوعية المستمرة.

د) حق الحياة في بيئة سليمة: للمستهلك الحق في العيش والعمل في بيئة خالية من المخاطر. (حقوق وواجبات المستهلك الخليجي، 2007، 221).

11. الدراسات السابقة:

11-1 دراسة (الهميلي، 2017)، مدى توافر حقوق المستهلك في السوق الليبي من منظور تسويقي.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على مدى توافر الحقوق الأساسية للمستهلك في السوق الليبي، ومدى حصوله على تلك الحقوق، ومدى التفاوت في مستوى توافر تلك الحقوق ومدى معرفته بها.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك ضعف واضح في مستوى توافر الحقوق الأساسية للمستهلك الليبي في السوق.
- يوجد تفاوت واضح بين المستهلك الليبي من حيث مستوى معرفتهم بمدى توافر الحقوق الأساسية لهم في السوق.

11-2 دراسة (فاطيمة، 2017) دراسة مدى وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على مدى وعي المستهلك الجزائري بواجباته الاستهلاكية وحقوقه ومدى مساهمته في ضمان الحماية لنفسه، ودور جمعيات حماية المستهلك في تنمية هذا الوعي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن أفراد العينة لا يساهمون في توفير الحماية الكافية لهم وذلك بالتزامهم المحدود بواجباتهم الاستهلاكية.

إن درجة وعي أفرد العينة أهمية جمعيات حماية المستهلك في الدفاع عنهم وحل مشاكلهم ضعيف، كما أن أفراد العينة غير واعيين بخطورة الأغذية المعدلة وراثياً والمواد الحافظة والملونة.

3-11 دراسة (حسن، صادق، 2013) دور الوعي التسويقي في تعزيز حماية المستهلك.

وهدفت الدراسة إلى:

- تشخيص درجة الوعي التسويقي لدى الأسر المبحوثية.
- تحديد درجة حماية المستهلك من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يرتبط الوعي التسويقي للمستهلك في كردستان ويتأثر بثقافته ومستوى تعليمه.
- لم يظهر دور المنظمات الحكومية والأهلية جلياً في نشر الوعي التسويقي والثقافة الاستهلاكية.
- لم يلحظ إقامة ندوات ولقاءات حول المواصفات القياسية في المجتمع المبحوث.

4-11 دراسة (محمد، 2012) حركة حماية المستهلك ودورها في نشر الوعي الاستهلاكي.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الوعي الاستهلاكي للمستهلك العراقي في مدينة الموصل.
- التعرف على طبيعة حقوق المستهلك ومستوى تحقيقها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لا يوجد رقابة فاعلة وناجحة في تحقيق حماية المستهلك.
- تبين أن الإعلانات التجارية وبكافة وسائلها لا تعطي معلومات كافية عن السلعة.
- تبين أن المبحوثين ليس لديهم فكرة عن حركة حماية المستهلك ودورها في حمايته.

5-11 دراسة (الخير، 2001) حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن السوري.

هدفت الدراسة إلى:

- تيسير قيام جمعيات لحماية المستهلك.
- توفير الحماية الكافية لسكانها بوصفهم مستهلكين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تبين أن أغلبية المستهلكين لا تقرأ تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية للسلعة عند شراءها ولا تتأكد من سلامة العبوة ووزنها.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

حيث تناولت الدراسة الأولى مدى توافر حقوق المستهلك الليبي من منظور تسويقي، بينما تناولت الدراسة الثانية مفهوم مدى وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية، واستهدفت الدراسة

الثالثة دور الوعي التسـويقي في تعزيز حماية المسـتهلك، واسـتهدفت الدراسـة الرابعة حركة حماية المسـتهلك ودورها في نشـر الوعي الاسـتهلاكي لدى المواطن العراقي، واسـتهدفت الدراسـة الخامسـة حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي بالنسبة للمواطن السوري، بينما تناولت هذه الدراسـة الوعي الاسـتهلاكي ودوره في حامية المسـتهلك الليبي من حيث صـلاحية المنتجات وجودتها وسـعرها، والاسـتفادة من التبيين كأبعاد تم دراسـتها مع اختلاف المكان والزمان والبيئة التسويقية وذلك بالتطبيق على السلع الأساسية.

12. منهجية وأداة ومجتمع وعينة الدراسة:

12-1 **مجتمع الدراسة** : تمثل مجتمع الدراسة في المستهلكين داخل مدينة الخمس.

12-2 **عينة الدراسة:** ثم اختيار عينة ملائمة (ميسرة) تمثل مجتمع الدراسة طبقاً لجدول مورجان بعدد 384 مفردة، تم استرجاع عدد 255 منها، وكانت 207 قابلة للتحليل والباقي غير قابلة للتحليل، أي ان الفاقد كان 177 مفردة.

12-3 **طرق جمع البيانات:** تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الاولية للدارسة، وجمع البيانات الثانوية من الكتب والدوريات المنشورة.

12-4 **أساليب التحليل الإحصائي:** بعد أن تم الانتهاء من جمع لبيانات تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS لتفريغ البيانات واجراء التحليل الاحصائي عليها لتحليل البيانات واختبار الفروض.

12-5 اختبارات **الصدق والثبات:** يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشـروط، وهذا يعني أن تكون النتائج التي تعطيها الاستبانة متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، وللتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ الفا حيث تكمن أهمية الثبات فى الإدراك بين المؤشـرات والمتغيرات، وبمعنى أخر معرفة ما إذا كانت المتغيرات ذات ثبات أو لا وهذا يكون من خلال مقارنة معامل كرونباخ ألفا بنسـبة إحصـائية 60% بحيث إذا كانت أكبر من 60% يعتبر المتغير ذو ثبات، وأما إذا كانت أصـغر من 60% يفقد المتغير ثباته. أما بخصـوص المصـداقية فهي لها القدرة على توضـيح وتفسـير التجانس بين مؤشـرات المتغيرات التى تتمثل فى أسئلة الدراسـة الموجودة فى قائمة الإستبيان ويعتبر الصـدق (صـدق الإتساق البنائي) أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التـي تريد الأداة الوصـول إليها (جامعة القدس المفتوحة، 1998، ص (126))، وكذلك مقارنة الإرتباط بين تلك المؤشـرات والمعيار 50% بحيث إذا كانت المصـداقية أكبر من 50% تعتبر مقبولة، وإذا

كانت أقل من 50% تعتبر مرفوضة، حيث يتم حساب الصدق الذاتي (البنائي) عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول التالي رقم (1)

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	الصلاحية	6	0.640	0.800
2	الجودة	6	0.702	0.837
3	السعر	5	0.655	0.809
4	الإستفادة	6	0.701	0.837
	حماية المستهلك	9	0.729	0.853
5	المجموع	32	0.701	0.837

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معاملات الثبات) لكل متغير من متغيرات الدراسة تفوق 60% حيث كان متغير الصلاحية يساوي 0.640، ومتغير الجودة كان 0.702، ومتغير السعر بلغ 0.655، ومتغير الإستفادة قد بلغ 0.701، ومتغير حماية المستهلك (المتغير التابع) قد بلغ 0.729 وهي قيم أكبر من 60% وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات .وكذلك فإن معاملات الصدق لمتغير الصلاحية قد بلغ 0.800، ومتغير الجودة قد بلغ 0.837، ومتغير السعر قد بلغ 0.809، ومتغير الإستفادة قد بلغ 0.837 ،و المتغير التابع (حماية المستهلك) قد بلغ 0.853 وهي قيم كبيرة تفوق 50% وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها، بحيث اذا تم توزيع الاستبيان مرة اخرى تحت نفس الظروف سيؤدي الى نفس النتائج، وكرونباخ الفا لنموذج الدراسة ككل قد بلغ 0.701 مما يدل على مستوى عالي من الثبات لنموذج الدراسة ومعدل الصدق العام لنموذج الدراسة قد بلغ 0.837.

6-12 التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات التي تم استخدامها في هذه الدراسة والتي تشمل بعض الخصائص المتعلقة بالمستهلك من عامة الناس، فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه لكل مبحوث باستمارة الاستبيان وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية:

1-6-12 المؤهل العلمي:

من خلال الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، يتضح لنا أن جل أفراد العينة يحملون شهائد متوسطة وشهائد جامعية بحيث تقدر نسبة حاملي الشهائد المتوسطة 43 %، وحاملي الشهائد الجامعية قدرت نسبتهم بـ 46.9 %، أما بالنسبة لحاملي الماجستير قدرت نسبتهم بـ 4.3% وحاملي الدكتوراة بـ 1% وهي نسبة ضئيلة مما يوحي إلى افتقار نتائج الدراسة لخبرات ذوي المؤهلات العليا.

الجدول رقم (2) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أساسي	10	4.8%
متوسط–ثانوي	89	43.0%
جامعي	97	46.9%
ماجستير	9	4.3%
دكتوراه	2	1.0%
المجموع	207	100.0%

2-6-12 العمر:

يمثل الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة أعمارهم تتراوح بين 20–40 سنة حيث قدرت نسبتهم بـــ 52.7% وهي تدل على ان غالبية المبحوثين هم من العناصر الشابة، وفي المقابل فقد بلغت نسبة المبحوثين الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة 3.4 %، والذين تقل أعمارهم عن 20 سنة تعتبر نسبة ضئيلة لا تؤثر على نتيجة الدراسة.

الجدول رقم (3) العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 20 سنة	7	3.4%
من 20 إلى أقل من 40 سنة	109	52.7%
من 40 إلى أقل من 60 سنة	84	40.6%

من 60 سنة فما فوق	7	3.4%
المجموع	207	100.0%

3-6-12 الجنس

يمثل الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حســـب متغير الجنس، حيث نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور حيث قدرت نسبتهم بـ 78.3 %، ونسبة الإناث 21.7% وهذا قد يرجع للعادات الاجتماعية في كون المسؤول الأساسي عن الاستهلاك هو الرجل، كما هو موضح بالشكل التالي.

الجدول رقم (4) الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	162	78.3%
أنثى	45	21.7%
المجموع	207	100.0%

4-6-12 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة ومعالجة البيانات:

بعدما تم جمع البيانات عن طريق توزيع صحائف الاستبيان قام الباحث باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، حيث تم استخدام one sample T.test المندرج ضمن compare means. وكذلك حساب الإنحدار الخطي Regression حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (5) مقياس ليكرت

المتوسط المرجح	اتجاه الرأي
1 – 1.79	غير موافق اطلاقا
1.8 – 2.59	غير موافق
2.6 – 3.39	محايد
3.4 – 4.19	موافق
4.2 – 5	موافق تماما

ومن خلال الجداول التالية سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بآراء المستهلكين (عينة عشوائية) بحيث سيتم توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

5-6-12 الصلاحية

جدول رقم (6) إختبار فقرات الإستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أقرأ تاريخ الانتاج وصلاحية السلعة عند شرائها.	3.7391	.824130
2	بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم بالاتصال بالجهات الرسمية لإعلامها عن ذلك.	3.0821	.944080
3	بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم بردها للبائع لإسترداد قيمتها أو تبديلها.	4.0242	.972630
4	بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم بإستعمالها متجاهلا مدة الصلاحية.	1.6135	.747430
5	بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم برمي السلعة في سلة المهملات.	3.2850	.990690
6	أفحص المنتجات وأتأكد من سلامتها قبل مغادرة مكان الشراء.	4.0048	.619250

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 4.0242 الخاص بالفقرة (بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم بردها للبائع لإسترداد قيمتها أو تبديلها)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 1.6135 الخاص بالفقرة (بعد شرائي للسلعة وتبين لي أن مدة الصلاحية كانت منتهية أقوم بإستعمالها متجاهلا مدة الصلاحية.)، والمتوسط العام 3.2914 وهو أصغر من المتوسط 3.4 مما يؤكد برفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أن (توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين صلاحية السلعة وحماية المستهلك)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.04304 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح ان للصلاحية دور

كبير في تحديد إمكانية شراء السلعة من عدمه أي أن صلاحية السلعة تؤثر على رأي المستهلك بحيث يعمل على حماية نفسه وأسرته من السلع منتهية الصلاحية. وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (7) يمكن ملاحظة ان R-square (معامل التحديد) تمثل ما قيمته 0.029 وهو ما يبين ان متغير الصلاحية ساهم في شرح وتوضيح دوره في حماية المستهلك بنسبة 2.9% وان ما نسبته 97.1% توضحه متغيرات اخرى لم تتطرق لها الدراسة. بالاضافة الى ذلك نلاحظ ان قيمة F والبالغه 6.111 تبين جودة العلاقة الجيدة بين الصلاحية وحماية المستهلك.

الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لدور الصلاحية في حماية المستهلك

الفرضية الأولى	R	R Square	T-test	F	Sig.
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين صلاحية السلعة وحماية المستهلك	0.170	0.029	5.516	6.111	0.014

6-6-12 الجودة

جدول رقم (8) إختبار فقرات الإستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم التأكد من قبلي حول منشأ السلع المشتراه وشكلها.	4.0145	.603210
2	عند الشراء أتأكد بشكل مباشر من سلامة السلع ومن سوء التخزين.	3.9903	.743840
3	لا أقبل على شراء السلع ذات الغلاف البلاستيكي المعرضة لأشعة الشمس المباشرة.	3.8551	.863650
4	أقبل على شراء السلع ذات المظهر الخارجي الجذاب.	3.4155	.981060
5	أقبل غلى شراء السلع ذات العلامة التجارية المشهورة.	3.9710	.762680
6	أقبل على شراء السلع الموضح فيها بلد المنشأ.	4.0580	.580020

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 4.0580 الخاص بالفقرة (أقبل على شراء السلع الموضح فيها بلد المنشأ.)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 3.4155 الخاص بالفقرة (أقبل على شراء

السلع ذات المظهر الخارجي الجذاب.)، والمتوسط العام 3.8840 وهو أكبر من المتوسط 3.4 مما يؤكد بقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن (***لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة السلعة وحماية المستهلك***)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.04031 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح انه ليس لمتغير الجودة أي دور في تحديد إمكانية شراء السلعة من عدمه أي أن جودة السلعة لا تؤثر على رأي المستهلك بحيث يمكن شراء السلعة دون التركيز على مكوناتها أو بلد صنعها بحيث أن ذلك لا يعمل على حماية المستهلك. وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (9) يمكن ملاحظة ان R-square (معامل التحديد) تمثل ما قيمته 0.029 وهو ما يبين ان متغير الجودة ساهم في شرح وتوضيح دوره في حماية المستهلك بنسبة 2.9% وان ما نسبته 97.1% توضحه متغيرات اخرى لم تتطرق لها الدراسة. بالإضافة الى ذلك نلاحظ ان قيمة F والبالغة 3.063 تبين جودة العلاقة الجيدة بين الجودة وحماية المستهلك.

الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لدور الجودة في حماية المستهلك

الفرضية الثانية	R	R Square	T-test	F	Sig.
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة السلعة وحماية المستهلك	0.171	0.029	4.314	3.063	0.049

7-6-12 السعر

جدول رقم (10) إختبار فقرات الإستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أفضل الحصول على السلع ذات السعر المرتفع لقناعتي بأنها ذات جودة عالية.	3.5990	1.10101
2	أقبل على شراء السلع ذات الصلاحية قريبة الانتهاء وذلك لإنخفاض سعرها.	3.5942	1.05184
3	أقبل على شراء السلع ذات الصلاحية طويلة الامد وسعرها مرتفع.	3.4976	.944450
4	أقبل على شراء السلع مجهولة المصدر وذلك لإنخفاض سعرها.	1.6377	.736780

5	أقبل على شراء السلع ذات السعر المتوسط.	3.6908	.661760

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 3.6908 الخاص بالفقرة (أقبل على شراء السلع ذات السعر المتوسط.)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 1.6377 الخاص بالفقرة (أقبل على شراء السلع مجهولة المصدر وذلك لإنخفاض سعرها.)، والمتوسط العام 3.2038 وهو أصغر من المتوسط 3.4 مما يؤكد برفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أن (***توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين سعر السلعة وحماية المستهلك***)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.04600 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح ان للسعر دور كبير في تحديد إمكانية شراء السلعة من عدمه أي أن سعر السلعة يؤثر على رأي المستهلك بحيث يعمل على حماية نفسه وأسرته من السلع رخيصة الثمن. وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (11) يمكن ملاحظة ان R-square (معامل التحديد) تمثل ما قيمته 0.043 وهو ما يبين ان متغير السعر ساهم في شرح وتوضيح دوره في حماية المستهلك بنسبة 4.3% وان ما نسبته 95.7% توضحه متغيرات اخرى لم تتطرق لها الدراسة. بالاضافة الى ذلك نلاحظ ان قيمة F والبالغه 3.067 تبين جودة العلاقة الجيدة بين السعر وحماية المستهلك.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لدور السعر في حماية المستهلك

الفرضية الثالثة	R	R Square	T-test	F	Sig.
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين سعر السلعة وحماية المستهلك	0.208	0.043	4.659	3.067	0.029

8-6-12 الاستفادة

جدول رقم (12) إختبار فقرات الإستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أتجنب الإقبال على شراء السلع مجهولة المصدر.	3.9130	1.28553
2	أتجنب شراء السلع الخالية من ذكر محتوياتها وطرق استخدامها .	4.0000	.995130

3	أتأكد من مواصفات السلع التي أرغب في شرائها.	3.7101	.802330
4	أقبل على شراء السلع التي تتوفر عليها المعلومات الكافية.	3.9565	.739350
5	أقبل على شراء السلع التي تحقق أقصى إشباع.	4.1739	.716450
6	أتأكد عند شرائي للسلع بأنها تقدم الإشباع الكافي.	4.1643	.691190

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشدة) حيث كان اعلى معدل للمتوسط الحسابي 4.1739 الخاص بالفقرة (أقبل على شراء السلع التي تحقق أقصى إشباع)، وأن اقل معدل للمتوسط الحسابي هو 3.7101 الخاص بالفقرة (أتأكد من مواصفات السلع التي أرغب في شرائها.)، والمتوسط العام 3.9863 وهو أكبر من المتوسط 3.4 مما يؤكد بقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن (***لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين منفعة السلعة وحماية المستهلك***)، والانحراف المعياري العام يساوي 0.19764 وهو ما يدل على تقارب اتجاه اجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة، من هنا يتضح انه ليس للاستفادة دور كبير في تحديد إمكانية شراء السلعة من عدمه أي أن الاستفادة من السلعة لا تؤثر على رأي المستهلك وبالتالي لا تعمل على حماية المستهلك وأسرته من السلع عديمة الفائدة من ناحية القيمة الغذائية أو تماشيها مع العقيدة الدينية والعادات الإجتماعية. وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (13) يمكن ملاحظة ان R-square (معامل التحديد) تمثل ما قيمته 0.043 وهو ما يبين ان متغير الإستفادة ساهم في شرح وتوضيح دوره في حماية المستهلك بنسبة 4.3% وان ما نسبته 95.7% توضحه متغيرات اخرى لم تتطرق لها الدراسة. بالاضافة الى ذلك نلاحظ ان قيمة F والبالغه 2.291 تبين جودة العلاقة الجيدة بين الإستفادة وحماية المستهلك.

الجدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار لدور الإستفادة من السلعة في حماية المستهلك

الفرضية الرابعة	R	R Square	T-test	F	Sig.
توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين منفعة السلعة وحماية المستهلك	0.208	0.043	4.458	2.291	0.061

9-6-12 حماية المستهلك

جدول رقم (14) إختبار فقرات الإستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توجد جمعيات تعني بنشر الوعي الاستهلاكي وتثقيفه وحماية المستهلك من الغش والخداع.	2.9614	.984570
2	لدي فكرة حول دور هيئة الرقابة على الاغدية في بلدية الخمس.	3.3720	1.08913
3	لدي فكرة عن وجود جمعيات حماية المستهلك في الدول العربية.	3.4783	1.16096
4	إنشاء جمعية لحماية المستهلك في بلدية الخمس تساهم في نشر الوعي الاستهلاكي في البلدية.	3.8986	.803120
5	إنشاء جمعية لحماية المستهلك في بلدية الخمس تحقق مساندة الجهات الرسمية في الرقابة على السوق.	3.7246	1.09568
6	أعتقد أن دور الاجهزة الرقابية على الاغذية فعال وناجح في الرقابة على السوق من أجل حماية المستهلك.	3.0290	1.21844
7	أتعاون مع الجهات الرقابية المسؤولة عن حماية المستهلك.	3.2657	.831380
8	يستطيع المستهلك معرفة أي عيوب في السلع التي يرغب في شرائها.	2.5845	1.08447
9	تقوم الاجهزة المسؤولة عن حماية المستهلك بأعمالها على أكمل وجه.	1.8502	.99112

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب مؤشرات المتغير التابع (حماية المستهلك) تم الإتفاق عليها من قبل المبحوثين (عينة الدراسة العشوائية)، من هنا يتضح أن للمستهلك الوعي الكافي بصلاحية وسعر السلعة لحماية نفسه ماديا ومعنويا، أما فيما يخص وعيه بجودة ومنفعة السلعة فإنه يعتبره من الأمور الثانوية وهذا قد يرجع لقلة الدخل، أو لعادات وتقاليد إجتماعية، أو لأمور ثقافية.

12-6 النتائج والتوصيات

12-6-1 النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن سردها في النقاط التالية:

- أظهرت الدراسة أن وعي المستهلك بصلاحية السلعة وسعرها له علاقة ارتباط بحماية المستهلك.
- بينت الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ارتباط بين الوعي المستهلك (الجودة، الاستفادة) بحماية المستهلك.
- لا يهتم المستهلك بجودة السلعة بحيث لا يركز على بلد المنشأ أو العلامة التجارية المتحصل عليها ذلك الصنف من السلعة.
- في أغلب الأحيان يبحث المستهلك على السلع قريبة الصلاحية ليوفق بينها وبين السعر.
- كشفت نتائج الدراسة أن الأفراد المبحوثين ليس لديهم فكرة عن حركة حماية المستهلك ودورها في حمايته.

12-6-2 التوصيات:

من خلال النتائج السابقة لقد أوصت الدراسة بالنقاط التالية:

- محاولة البلدية في وضع بعض الخطط التي من شأنها نشر الوعي الاستهلاكي عن طريق المؤتمرات العلمية والحملات الدعائية.
- عمل برامج تثقيفية وإرشادية وإعلامية تسهم في تعزيز قدرة المستهلكين على اختبار السلع وكيفية استخدامها.
- التعريف بأهمية الوعي الاستهلاكي للمجتمع ككل لما فيه من إيجابيات كثيرة لحماية المستهلك.
- سن بعض القوانين والتشريعات واللوائح داخل البلدية التي تعمل على حماية المستهلك من بائعي السلع.
- ضرورة انشاء جمعية لحماية المستهلك في مدينة الخمس تتعاون مع الجهات الحكومية والنقابات المهنية وغرف التجارة والصناعة بهدف حماية مصالح المواطنين ورفع من مستوى وعيهم الاستهلاكي.
- تضمين المناهج الدراسية في المدراس والجامعات لمفهوم الوعي الاستهلاكي، واقامة مناشط وملتقيات توعوية للمواطنين.

المراجع:

1. اسماعيل الميهوبي، محمد صديقي، الوعي الاستهلاكي ودوره في حماية المستهل، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر، 2020م.
2. حسن، صادق، دور الوعي التسويقي في تعزيز حماية المستهلك، 2013.
3. سايح فاطيمة، دراسة مدى وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية، جامعة الجزائر، العدد: 6، 2017.

4. طارق الخير، حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001.
5. الطاهر مجمد الهميلي، مدى توافر حقوق المستهلك في السوق الليبي من منظور تسويقي، ليبيا، 2017.
6. عمر وصفي عقيلي: المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الأولى، 2001.
7. مايدي أمال، فرحي محمد، دراسة اثر الثقافة الاستهلاكية على وعي المستهلك، جامعة الأغواط، الجزائر، 2016.
8. نجلاء يونس محمد، حركة حماية المستهلك ودورها في نشر الوعي الاستهلاكي، 2012.
9. وهيبة ياليشاني، محمد فرحي، دور الوعي الاستهلاكي في ترشيد سلوك المستهلك، جامعة المدية، جامعة الأغواط، الجزائر،2016.

انعكاسات قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية

(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2009-2017)

د. الصادق حسين غيث* منى حسن اسميو **

مستخلص الدراسة:

جاءت الدراسة بهدف النظر الى المصارف الليبية في ظل تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، وذلك من خلال تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)، بغية التعرف على الفروقات التي تخص مؤشرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق القانون، كما هدفت الى الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج CAMEL الذي تم قياس مؤشراته بواسطة (نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة)، إضافة الى اختبار مربع ايتا (η^2) الذي يقيس حجم تأثير القانون، وكشفت النتائج عن عدم وجود فروقات ذو دلالة إحصائية للنسب المالية قبل وبعد تطبيق القانون، باستثناء نسبتي (نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل العائد على الأصول)، وفي إطار الأثر ومن خلال الاختبارات الإحصائية، توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي للقانون على أداء مصرف الجمهورية، وذلك في الوقت الذي حقق فيه المصرف درجة تصنيف (3) حسب نموذج CAMEL.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المصارف الليبية، مصرف الجمهورية، قانون منع المعاملات الربوية، نموذج CAMEL.

1. مقدمة الدراسة:

تشهد البيئة المالية العالمية تطورات سريعة في كافة المجالات، وذلك نتيجةً لمظاهر العولمة وتحرير الخدمات المالية وتوفر الكثير من الأدوات المالية الجديدة، وفي ظل ذلك؛ نجد أن قطاع

* أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة – الخمس، جامعة المرقب، assadeg69@yahoo.com
** معيدة بكلية الاقتصاد والتجارة – القره بوللي، جامعة المرقب، munaasmew@gmail.com

المصـــارف في ليبيا يشـــهد تدهوراً ملحوظاً مما أدى إلى تخلفه عن أداء دوره الكبير في النهوض باقتصـــاد الدولة، وتلبية طلبات العملاء ورغبات المســـاهمين، فقد شـــهدت معظم المصـــارف خلال السنوات الأخيرة نقصـاً حاداً في السيولة وتدني في مستوى الأرباح، ونُرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها تدهور الوضـع الاقتصـادي والسياسـي في البلاد، والتغيرات السلبية التي طالت العديد من القطاعات، الى جانب ذلك فإن التشريعات والقوانين الجديدة قد تؤثر بشكل أخر على أداء هذه المصـارف، فكما نعلم أن حساسية القطاع المصرفي اتجاه القوانين والتشريعات واللوائح المفروضة عالية جداً، والتي قد يكون انعكاسها على المصارف اما بشكلٍ إيجابي أو سلبي.

وبالإشـــارة هنا الى أبرز القوانين التي سُـــنت خلال الســـنوات الأخيرة في ليبيا، والتي كان أهمها القانون رقم (1) لســـنة (2013)، والذي يقضـــي بمنع التعامل بالفوائد الربوية في جميع المعاملات المالية سواء أكانت هذه الفوائد مقبوضة أو مدفوعة، حيث أخذ هذا القانون جدلاً واسعاً بين العديد من مسـؤولي الجهات المالية خاصـــةً والمهتمين بالجانب الاقتصـــادي عامةً، فمنهم من طالبوا بضـــرورة تطبيق القانون، مُشـــيرين بذلك الى أن الأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشـــريعة الإســـلامية كفيلة بتغطية قيمة الأرباح المحصـــلة من هذه الفوائد، ولكن البعض الاخر منهم كانت لهم وجهة نظر مختلفة، فقد نادوا بإعادة النظر في تطبيق هذا القانون، وكانت الحجج لذلك عديدة لعل أبرزها هو عدم مناسبة التوقيت لذلك، مُشيرين بذلك الى أن المصـارف التجارية الليبية لا تملك الأسس العلمية السـليمة لتطبيق الأدوات المالية الإسـلامية، والتي سـتحلُ أرباحها محل الفوائد المتحصـل عليها من المعاملات الربوية.

وفي ظل هذا الجدل يجب أن يُثار التســـاؤل حول تأثر المصـــارف التجارية الليبية بمثل هذه القوانين. عليه جاءت هذه الدراسة تقييماً للأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية وانعكاسات القانون عليها، وذلك في ظل عدم وجود أدبيات سابقة تقوم على دراسة هذه الإشكالية البحثية في الوقت الذي تتعدد فيه الدراسات القائمة على الأداء المالي للمصارف[1].

2. الدراسات السابقة:

تشـكل الفوائـد المصـرفية محـوراً رئيسـياً فـي عمـل المؤسسـات الماليـة والمصـرفية، حيـث تسـتند عليهـا بشـكل كبيـر فـي ممارسـة أعمالهـا، سـواء أكانـت تلـك الفوائـد دائنـة أم مدينـة، ولأن

[1] انظر الى الورقة: (اسميو، منى حسن، والصادق حسين غيث، الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسـة تحليلية مقارنة للدراسـات السـابقة خلال الفترة 2000-2020؛ مجلة آفاق اقتصـادية، 6 (12)، ص 266-269)

القانون المعني في هذه الدراسة يمس وبشكل مباشر الفوائد[2]؛ بالتالي وجب علينا تسليط الضوء على الأدبيات ذات العلاقة:

دراسة **الحمري (2001)** والتي جاءت بهدف التعرف على أثر حجم الودائع الدائنة في إيرادات مصرف الوحدة خلال الفترة (1986-2000)، اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study)، وتم تحليل كفاءة استخدام الودائع من خلال (نسبة السيولة، نسبة توظيف الودائع)، ولقياس الأثر تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك لحل المعدلات التي تمثل نماذج الانحدار المتعدد والتي تم قياسها ببرنامج (SPSS)، وعلى ضوء ذلك تم التوصل الى مجموعة من النتائج توضح العلاقة بين الودائع الدائنة والايرادات في مصرف الوحدة، لعل أبرزها هو أن معظم التغيرات في إيرادات مصرف الوحدة من الفوائد الائتمانية وفوائد مصرف ليبيا، والتي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في الودائع الدائنة.

وفي ليبيا أيضاً جاءت دراسة **شهوب (2004)** بغية التعرف على أثر أسعار الفائدة وحجم الودائع الدائنة على ربحية مصرف الصحاري خلال الفترة (1990-2001)، وخلال عرضها النظري قامت الدراسة بتوضيح التطور التاريخي للفائدة وموقف الشريعة الإسلامية منها، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة (Case Study) والمنهج التحليلي باستخدام النسب المالية (السيولة، التوظيف، الودائع، الربحية)، وبالنظر الى الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ فقد تم اعتماد السلاسل الزمنية لدراسة تغير الظاهرة، كما تم بناء نماذج انحدار قيمة فوائد الودائع المدفوعة على الودائع في مصرف الصحاري، ولخصت الدراسة الى أن سيولة مصرف الصحاري عالية وهذا يعني وجود موارد نقدية فائضة، وأن ربحية المصرف ثابتة الى حد ما، وذلك بسبب اعتماد المصرف الفائدة فقط في استثماراتها.

أما دراسة **الزلي (2007)** فقد هدفت الى البحث في أثار أسعار الفائدة (المدينة، الدائنة) والودائع على ربحية المصارف التجارية، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على كل من (مصرف الصحاري، مصرف الأمة) خلال الفترة (1990-2005)، استندت على منهج دراسة الحالة (Case Study) الى جانب المنهج التحليلي، والذي اعتمد فيه على النسب المالية (الودائع، التوظيف، السيولة، رأس المال)، واستند التحليل الاحصائي على كل من السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار، كما تم استخدام برنامج SPSS في تقدير العلاقات التي تم افتراضها، ومن خلال التحليل الاحصائي لمصرفي الأمة والصحاري؛

[2] قانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.

يلاحظ أن سعر الفائدة يؤثر في الربحية أكثر من السيولة والودائع، وأن العلاقة عكسية بين السيولة والربحية، وطردياً أيضاً بين الودائع والربحية.

وجاءت دراسة **علي (2013)** بهدف التعرف على دور سياسة تحرير معدلات الفائدة في تعميق دور القطاع المالي ورفع معدل نمو الاقتصاد السوري خلال الفترة (2008-2011)، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتحليل الرياضي القياسي، حيث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear regression) والنموذج الخطي لذي يعبر عن العلاقة السببية بين المتغيرين، كما تم استخدام برنامج E-views وبعض الاختبارات الإحصائية (F-statistic, R2) ومعامل الارتباط، وتوصلت الدراسة الى أن تغيرات أسعار الفائدة وتقلباتها تؤثر بصورة مباشرة في معدل العائد، وبالتالي يتطلب تعظيم العائد بتخفيض مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالأصول المالية.

وتناولت دراسة **العلي (2013)** أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية في الصناعة المصرفية السورية ممثلة بإدارة الودائع والسياسة الائتمانية، وبيان مدى استجابة هذه النشاطات للتغيرات في المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع، حيث خصت الدراسة المصارف التقليدية خلال الفترة (2005-2010)، ولمعرفة سلوك المتغير المستقل على المتغير التابع تم اللجوء الى نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression model) واستخدام برنامج SPSS، وكشفت النتائج على وجود علاقة موجبة بين متوسط سعر الفائدة والودائع المصرفية لأجل، وكذلك أشارت الى وجود علاقة موجبة بين حجم الودائع المصرفية وحجم القروض المصرفية.

أما دراسة **محمد وكنعان (2014)** فقد سعت للبحث في العلاقة بين الفوائد المدينة والمصاريف من جهة، والعلاقة بين الفوائد الدائنة وايرادات المصرف من جهة أخرى، كما بحثت أيضاً في العلاقة بين صافي الدخل وبين اجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة، وذلك في دراسة مقارنة بين مصرفي سورية والمهجر خلال الفترة (2005-2011)، وباعتماد القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة لأجل الكشف عن فحوى العلاقة بين المتغيرات، وبواسطة برنامج (EVIEWS6) كشفت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة، عليه تم التوصية بتوجيه الاهتمام الى الائتمان المصرفي، ووضع آلية مناسبة لزيادة الودائع الثابتة، وذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة.

وبالنظر الى ما سبق عرضه من الأدبيات ذات العلاقة بالفائدة المصرفية؛ يتبن لنا اجماع الدراسات على وجود علاقة طردية بين حجم الودائع والفائدة، إضافةً تأثر ربحية المصرف بأسعار الفائدة، وهذا ما أجمعت عليه كل من دراسة (**الحمري، 2001؛ الزلي،**

2007؛ علي، 2013)، ومن زاوية قياسية؛ أجمعت الدراسات الليبية والتي تقاربت في سنوات الدراسة على استخدام نماذج الانحدار للوصول الى نتائجها، واتباعها ذات المنهج والممثل بدراسة الحالة (Case Study)، وركزت دراسة **(شهوب، 2004؛ الزلي، 2007)** على اتباع أسلوب السلاسل الزمنية، بينما لجئت دراسة **الحمري (2001)** الى طريقة المربعات الصغرى لقياس الأثر، وفي الحين الذي ركزت فيه الدراسات على نوع واحد من الفوائد؛ جاءت دراسة **(الزلي، 2007؛ محمد وكنعان، 2014)** بدراسة الفوائد المدينة والدائنة معاً، ولعل دراسة **محمد وكنعان (2014)** كانت أكثر تفصيلاً من دراسة **الزلي (2007)** كونها اشتملت على دراسة أكثر من علاقة.

وما كان ملفتاً في هذا الجانب هو قلة الدراسات الحديثة المهتمة بمتغير الفائدة الذي يعكس القانون، وذلك ضِمن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف_حسب علم الباحثان_، سواء أكانت تلك الفائدة دائنةً أو مدينة، وهذا ما يثير التساؤل حول أثر هذا المتغير (وجوده وعدم وجوده) نسبةً للأداء المالي بمكوناته المتعددة، فرغم وجود بعض الدراسات المرتبطة بالساحتين الليبية والسورية؛ الا أنها اكتفت بدراسة تأثر عنصر الربحية بهذا المتغير (الفائدة)، وأهملت الفارق الكبير الذي قد تُحدثه باقي مكونات الأداء المالي.

وفي اطار الأداء المالي للمصارف؛ فالدراسات السابقة شملت عدداً من المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصرف؛ وفي دراسة **(اسميو وغيث، 2020)** يُرى ذلك؛ حيث شملت هذه الدراسة عدد (65) دراسة في أكثر من (10) دول خلال الفترة (2000–2020)، وذلك وفقاً للمنهج التحليلي المقارن، ولخصت نتائج دراساتها الى وجود طرق لقياس الأداء المالي في المصارف كان أبرزها نموذج camel للسلامة المصرفية **(بورقبة، 2011؛ بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ بولحية وبوجميعة، 2016؛ الزواوي والسريتي، 2017)**، إضافة الى عرضها عديد المتغيرات ذات الآثار المختلفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي، غير أن هنالك متغيرات أخرى ذات أهمية لم يتم التطرق الى علاقتها وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف خصوصاً في البيئة الليبية، والقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد تأتي ضِمن تلك المتغيرات، عليه فإن الضرورة هنا تقتضي دراسة مدى تأثيرها؛ والتعرف على مدى تأثر مكونات الأداء المالي بتلك المتغيرات، وهنا تكمن الفجوة البحثية بشكل عام وفي البيئة المصرفية الليبية بشكل خاص.

وانطلاقاً مما سبق يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

- هل يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة؛ تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

- **لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.**

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصـــائية في ملاءة رأس المال لمصـــرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في جودة الأصول لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصـــائية في كفاءة الادارة لمصـــرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصـــائية في ربحية مصـــرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصـــائية في سـيولة مصـــرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

4. أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما سبق؛ فإن الدراسة تبحث في موضوع الأداء المالي للمصارف الليبية، وذلك في ظل القانون رقم 1 لســـنة 2013 الذي يُعنى بمنع الفوائد الربوية، وما إذا كان هذا القطاع محافظاً على أدائه المالي بعد التطبيق، ويمكن الوصول الى ذلك من خلال الأهداف التالية:

- تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية من خلال نموذج (CAMEL).
- التعرف على الفروقات التي تخص مؤشـــرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية.

5. منهجية الدراسة:

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج بحث، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المتحصـــل عليها من القوائم المالية لعينة الدراســـة، ابتداءً من التحليل المالي المعتمد على نموذج CAMEL باعتباره أكثر النماذج المتبعة في قياس الســلامة المصــرفية لمعظم المصــارف، والمجمع على قدرته في إجراء تحليل شـامل للأداء المالي (**اسـميو وغيث، 2020**)، وهذا في ظل تقسـيم فترة الدراســة الى قســمين، فترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق

(2014–2017)، وذلك للتعرف على وجود الفروقات الإحصائية من عدمه بواسطة اختبار (T) في اطار برنامج SPPS للتحليل الاحصائي، وللكشف عن حجم تأثير القانون؛ سيتم الاعتماد على مربع ايتا (η^2).

ويمكن وصف العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج الدراسة:

شكل (1) نموذج الدراسة

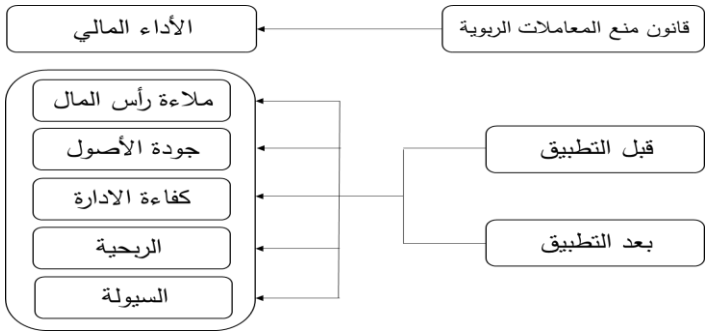

(المصدر: من اعداد الباحثان)

وخصت الدراسة مصرف الجهورية كمُمثل عن المصارف الحكومية، كونه صاحب رأس المال الأكبر، إضافة الى توفر بياناته المالية خلال الفترة، وتقتصر الحدود الزمنية على تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2009–2017)، وذلك في ظل الحدود العلمية التي تخص الفروقات بين فترتي الدراسة، والأثر المرتبط بقانون منع المعاملات الربوية على مؤشرات أداء مصرف الجمهورية.

6. الأداء المالي للمصارف:

لقد حظي موضوع تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة لدى العديد من الباحثين، وذلك في الوقت الذي صار فيه ضرورة مُهمة لمعرفة وضع المؤسسة المالية، وما إذا كانت هذه المؤسسة قد حققت أهدافها المنشودة، حيث تكمن أهمية الأداء في الكشف عن مواطن القوة، ومعالجة نقاط الضعف التي قد تعتريها أحد أهم القطاعات المالية والمتمثلة في المصارف، وذلك سعياً للوصول الى أداء مالي فعال في ظل المخاطر المحيطة.

وللتعرف على أسباب النتائج المالية؛ يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، إضافة الى إمكانية قياس الأداء بواسطة المقابلات

الشخصية والاستبيانات الموجهة الى مسؤولي المؤسسة المالية، ولكل أسلوب وطريقة مزايا وعيوب **(اسميو وغيث، 2020)**.

7. نموذج السلامة المصرفية (CAMELS):

يعد نظام كاملز CAMELS من المؤشرات المالية الدولية الرائدة في تقييم أداء المؤسسات المالية المصرفية، باعتبار أن مخرجاته تدعم المصارف وتُوجهها نحو سياسات تحقق لها الأداء الأفضل، ويصنف CAMELS على أنه نظام للإنذار المبكر والرقابة والتفتيش، ويعد من أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية للأنظمة المصرفية في معظم الدول، وذلك بإجماع الدراسات السابقة **(اسميو وغيث، 2020)**.

وهو اختصار لستة مؤشرات مالية: ملاءة رأس المال (**C**apital adequacy)، جودة الأصول (**A**sset quality)، كفاءة الإدارة (**M**anagement efficiency)، الربحية (**E**arning)، السيولة (**L**iquidity)، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (**S**ensitivity to market risk)، وبناءً عليه يكون نظام التصنيف كالتالي:

جدول (1) نظام التصنيف وفق المعايير الدولية•

رقم التصنيف	وضع المصرف
1	وضع المصرف قوي، ويحتاج الى رقابة عادية.
2	وضع المصرف مرضي، رغم وجود نقاط ضعف؛ لكنها بسيطة.
3	وضع المصرف معتدل، وهنالك ضعف في (إدارة المخاطر، أنظمة الضبط، الرقابة، الالتزام بالأنظمة والتقيد بالتعليمات، نوعية الأصول)، وهذا الأمر يتطلب اهتماماً رقابياً أكثر من الاعتيادي، إضافة الى اتخاذ إجراءات تصويب لنقاط الضعف.
4	وضع المصرف حدي، ونقاط الضعف جوهرية، المصرف يتطلب برنامج تصحيح ورقابة حديثة.
5	وضع المصرف غير مرضي، ونقاط الضعف جوهرية وعالية في خطورتها، وهذا الأمر يتطلب من المصرف اعادة هيكلة عملياته.

• **(المصدر**: استناداً الى الأدبيات العلمية السابقة: بوعبدالله ويمينة، 2017)

ويمكن الوصول الى ما سبق من خلال احتساب النسب المالية لكل مؤشر من مؤشرات نظام السلامة المصرفية CAMELS كل على حده، ليتم من بعدها تحديد تصنيف خاص لكل نسبة، والوصول الى التقييم النهائي يكون من خلال أخذ المتوسط الحسابي لها، وبناءً على درجات التقييم يُحدد نوع التصنيف ودرجة المصرف وفقاً للنموذج.

جدول (2) درجات التقييم والتصنيف لنموذج (CAMELS)•

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 – 1.5
2	مرضية	1.5 – 2.5
3	معقولة	2.5 – 3.5
4	هامشي	3.5 – 4.5
5	غير مرضية	4.5 – 5

• **(المصدر**: استناداً الى الأدبيات العلمية السابقة: بورقبة، 2011؛ بوعبدالله ويمينة، 2017)

8. لمحة عن قانون منع المعاملات الربوية:

يأتي قانون منع المعاملات الربوية ضِمن القوانين الصادرة عن المؤتمر الوطني العام، ويحمل في فحواه ثمانية مواد صادرة بموجب القانون سنة 2013، الأولى تقضي بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وبناءً على ذلك؛ يُبطل بطلاناً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة، وفي إطار المادة الثانية؛ فإن القانون ينص على عدم جواز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون، والتي لم يتم أدائها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي.

عليه؛ فإن المدين يلتزم بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المالية وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها، وهذا حسب ما ورد في المادة الثالثة من القانون، إضافة الى ما سبق؛ لا تُطبق الأحكام الخاصة بالفوائد الربوية الواردة بالتشريعات النافذة، وتعتبر كل كلمة تشير الى الفائدة الربوية ملغاة أينما وردت في تلك التشريعات، ويتعين على الجهات ذات العلاقة تنظيم المعاملات المدنية والتجارية والمصرفية بما يتوافق كلياً وأحكام الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة لمعاملات الأشخاص الاعتبارية فهي تسري ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2015 وفقاً للمادة السابعة، وبحلول عام 2015 أصدر مجلس النواب الليبي قرار بتعديل هذه المادة، لينص محتواها على سريان هذا القانون على معاملات الأشخاص الاعتبارية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2020.

9. تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية بواسطة نموذج CAMEL:

سنتناول من خلال هذه الجزئية نبذة مختصرة عن مصرف الجمهورية، يليها تحليل مالي لمؤشرات السلامة المصرفية لنموذج CAMEL من خلال حساب كل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصرف، وذلك اعتمادً على برنامج مايكروسوفت اكسل (Microsoft Office Excel) في العمليات الحسابية، ليتم من بعدها تصنيف مصرف الجمهورية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية CAMEL، والتحليل استثنى حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق (**S**ensitivity to market risk) لصعوبة حسابه في بيئة مصرفية لا تفصح عن بياناتها المالية، وللحصول على نتائج أدق وأشمل؛ يفضل الاعتماد على نسب مالية اضافية ممثلة عن مؤشرات الأداء المالي.

9-1 نبذة عن مصرف الجمهورية:

يعد مصرف الجمهورية (JUMHOURIA BANK) أكبر المصارف الليبية، وذلك بالنظر اليه من ناحية رأس المال وعدد الفروع مقارنة بباقي المصارف الليبية الأخرى، حيث تعود قصة تأسيس المصرف الى عام 1907 عندما قامت الحكومة الإيطالية بالتعاون مع السلطان العثماني في ليبيا لتأسيس (بنك دي روما) والذي عُرف بـ (مصرف الأمة) عند صدور قرار تغيير أسماء المصارف العاملة في البلاد الى أسماء عربية، حينها اقتصر عمل المصرف على تقديم الخدمات للعناصر الأجنبية في جانب التجارة والصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة، وفي فترة الإدارة العسكرية البريطانية افتتح مصرف (باركليز) البريطاني والمسمى بـ (مصرف الجمهورية) من بعد قانون تأميم حصص البنوك الأجنبية عام 1970، حيث تم افتتاحه في مدينة طرابلس يوم 15 ابريل 1943، وباشر العمل في اطار إدارة حسابات الأفراد، وحفظ الودائع بدون فائدة، ومنح القليل من القروض الزراعية.

ولعل عملية الاندماج التي تمت بقرار صادر عن مصرف ليبيا المركزي (CBL)، والذي ينص في فحواه على دمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت مسمى "مصرف الجمهورية"؛ هي المحطة التي أحدثت نقلة نوعية في حياة مصرف الجمهورية، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي (LCB)، وذلك بميزانية تبلغ 20 مليار دينار ليبي وبحصة سوقية تجاوزت 30%، وفي ظل التغيرات الحاصلة في الإطار القانوني لعمل المصارف، وتحديداً عند

اصـــدار القانون رقم 1 لســـنة 2013؛ تقرر للجمعية العمومية للمصـــرف التحول نحو الصـــيرفة الإسـلامية بشـكل تدريجي، وكان مصـرف الجمهورية – فرع فشـلوم أول فرع مصـرفي إسـلامي في الدولة الليبية.

ويستحوذ المصـرف على 47% من السـوق الليبي في قطاع التجزئة، وعلى 60% من الشـركات الصـغرى والمتوسـطة والكبرى بمختلف أنواعها وأنشـطتها، ويقدم خدمات للأفراد والشـركات الى جانب الخدمات الإلكترونية، حيث تتمثل خدمات الأفراد في (بطاقات، حســـابات، الحوالات الخارجية، الإجارة، المشـــاركة في الســـلعة مع الوعد بالشـــراء، خدمة نقاط البيع، صـــناديق الأمانات، الحوالات الداخلية، بيع النقد الأجنبي)، أما بالنســـبة لخدمات الشـــركات فهي تشـــمل (اعتمادات المشـــاركة، الاعتمادات المســتندية، الحســابات الجارية بالعملة الأجنبية، الحوالات الداخلية، المرابحة، مســتندات برســـم التحصـــيل، الإجارة، المشـــاركة، بيع النقد الأجنبي)، والخدمات الالكترونية المقدمة من قبل المصرف عبارة عن (خدمة الرسائل القصيرة، مصرفي بلس، خدمة لأجلك لإدارة البطاقات المصرفية، المركز الصـوتي، أجهزة الصـراف الآلي، نقاط البيع المباشـر، مركز خدمات الزبائن)، ولمعرفة المزيد عن مصرف الجمهورية يمكن الاطلاع على الموقع الالكتروني للمصرف (www.jbank.ly) الشامل لتفاصيل أكثر من ذلك.

2-9 النسب المالية لمؤشرات نموذج CAMEL لمصرف الجمهورية:

بعد عرض النبذة المختصـرة عن مصـرف الجمهورية، يمكن التوجه الى البيانات المالية الخاصـة بالمصـرف، والتي اقتصـرنا على بعضٍ منها؛ كونه صـعُب علينا تحصـيلها بشـكل كامل، باعتبار أن المصرف لا يقوم بالإفصاح عنها، وهذا رغم أن القواعد التنظيمية المعمول بها في ليبيا وفقاً لمصرف ليبيا المركزي (CBL) تقضـي بضـرورة الإفصـاح عن البيانات المالية بشـكل فصـلي وسـنوي، بالتالي واستناداً على ذلك؛ فقد تم الاقتصار على نسب مالية تقليدية يمكن احتسابها من خلال القوائم المالية المتاحة، ومحددة بعدد لا يتجاوز النسبة لكل مؤشر.

- **ملاءة رأس المال (Capital adequacy):**

سنعتمد في عملية حساب كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية على نسبة رأس المال الأساسي الى متوسـط الأصـول **(بوخلخال، 2012؛ تميســة، 2014؛ بوعبدالله ويمنية 2017)**، ويمكن حسـابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{متوسط الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية ملاءة رأس المال من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة رأس الأساسي الى متوسط الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (3) التصنيف السنوي لنسبة رأس المال الأساسي للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%3.42	2.98%	%2.73	2.55%	2.56%
التصنيف السنوي	3	4	4	4	4
متوسط النسبة	%2.85				
التصنيف الكلي	4				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%2.53	%2.54	%2.51	%2.35
التصنيف السنوي	4	4	4	4
متوسط النسبة	%2.48			
التصنيف الكلي	4			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ **جودة الأصول (Asset quality)**:

سنعتمد في عملية حساب جودة الأصول لمصرف الجمهورية على نسبة مالية ممثلة بنسبة التصنيف المرجح **(بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ الزواوي والسريتي، 2017؛ بوعبدالله ويمنية، 2017)**، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات} + \text{حقوق الملكية}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية جودة الأصول من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (4) التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

	مصرف الجمهورية (2009-2013)				
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	21.96%	19.07%	19.27%	16.81%	20.09%
التصنيف السنوي	3	3	3	3	3
متوسط النسبة	%19.44				
التصنيف الكلي	3				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%20.11	%20.05	%20.65	%21.08
التصنيف السنوي	3	3	3	3
متوسط النسبة	%20.47			
التصنيف الكلي	3			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

- **كفاءة الإدارة (Management efficiency):**

سنعتمد في عملية حساب كفاءة الادارة لمصرف الجمهورية على مؤشرات كمية متمثلة في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، ومعدل نمو المركز المالي **(فرحات، 2019)**، وتجدر الإشارة الى أن هذا المؤشر عادة ما يتم احتسابه بصورة نوعية، أي من خلال المقابلات والاستبيان، غير أننا رغبنا في نتائج كمية أسوةً بباقي المؤشرات، وحرصاً منا على الوصول الى معلومات دقيقة؛ لم نقم بالاكتفاء بنسبة واحدة، بل شملنا عملية تقييم الإدارة باثنين من النسب المالية.

- **نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات:**

تستخدم للتعرف على كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة اجمالي الايرادات الى إجمالي المصروفات} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي المصروفات}}$$

نستطيع تحديد وضعية كفاءة الادارة من خلال التعرف على متوسط نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (5) متوسط نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	2.124	2.322	2.319	1.942	1.648
متوسط النسبة	2.071				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	1.468	1.125	1.214	1.421
متوسط النسبة	1.307			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

- **معدل نمو المركز المالي:**

تستخدم لأجل التعرف على كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{معدل نمو المركز المالي} = \frac{\text{إجمالي الميزانية العام الحالي} - \text{إجمالي الميزانية العام السابق}}{\text{إجمالي الميزانية العام السابق}} \times 100$$

يمكننا التعرف على كفاءة الادارة من خلال معدل نمو المركز المالي، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (6) متوسط معدل نمو المركز المالي للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف الجمهورية (2009–2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%22.60	14.40%	%5.00	8.70%	– 0.10%
متوسط النسبة	%10.12				

مصرف الجمهورية (2014–2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%2.60	– %3.30	%5.40	%8.10
متوسط النسبة	%3.20			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

- **الربحية (Earning):**

سنعتمد في عملية حساب ربحية لمصرف الجمهورية على أكثر النسب المالية شيوعاً، والممثلة بمعدل العائد على الأصول (**الزواوي والسريتي، 2017؛ تميسة، 2014؛ بولحية وبوجميعة، 2016؛ أسعد، 2018**)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية الربحية من خلال التعرف على التصنيف السنوي لمعدل العائد على الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (7) التصنيف السنوي لمعدل العائد على الأصول للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%1.03	1.05%	%0.55	0.55%	0.42%
التصنيف السنوي	2	2	3	3	3
متوسط النسبة	%0.72				
التصنيف الكلي	3				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%0.26	%0.07	%0.11	%0.21
التصنيف السنوي	4	4	4	4
متوسط النسبة	%0.16			
التصنيف الكلي	4			

• (**المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

- **السيولة (Liquidity):**

سنعتمد في عملية التعرف على سيولة مصرف الجمهورية على نسبة السيولة (**بولحية وبوجميعة، 2016؛ الزواوي والسريتي، 2017**)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية السيولة من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة السيولة، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (8) التصنيف السنوي لنسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%107	105%	%106	106%	106%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	%106				
التصنيف الكلي	1				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%101	%106	%106	%105
التصنيف السنوي	1	1	1	1
متوسط النسبة	%105			
التصنيف الكلي	1			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية**)**

3-9 التصنيف الكلي للأداء المالي لمصرف الجمهورية وفقاً لنموذج CAMEL:

استناداً على ما سبق؛ نستطيع الوصول الى التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية، وذلك خلال فترتي الدراسة المنقسمة الى فترة قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تليها (2014-2017)، وفي ذلك سنتبع فكرة حساب المتوسط الحسابي لكل

نسبة مالية للوصول الى التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية، واستثناء مؤشر كفاءة الإدارة منذلك؛ لعدم وجود مرجع تصنيفي للنسب المالية الممثل بها.

جدول (9) التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)•

المؤشر	متوسط النسبة قبل تطبيق القانون	درجة التصنيف	متوسط النسبة بعد تطبيق القانون	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	%2.85	4	%2.48	4
جودة الأصول	%19.44	3	%20.47	3
الربحية	%0.72	3	%0.16	4
السيولة	%106	1	%105	1
	2.75		**3**	

• **(المصـــدر**: مـن اعـداد الباحثـان بالاعتمـاد علـى القـوائم الماليـة الخاصـة بمصـرف الجمهورية**)**

التعليق:

استناداً الى الاطار النظري؛ يمكننا التعليق عن حالة المصرف اعتماداً على جدول التصنيف السـابق، ومن خلاله نلاحظ أنه قد سـجل درجة تقييم (2.75) قبل تطبيق القانون، وذلك يعني أنه يحظى بدرجة تصـنيف **(3)**، وأداء المصـرف خلال الفترة **(معقول)** الى حد ما، أما عن الحال من بعد تطبيق القانون فقد تبدل وتأثر فيه الأداء، حيث سـجل درجة تقييم (3) والتي تقع في الدرجة **(المعقولة)** وبدرجة تصـنيف **(3)**، غير أننا هنا نلحظ قرب الأداء المالي من مرحلة (الهامشـي) مقارنة بالحال قبل تطبيق القانون، وذلك يعني أن مصـرف الجمهورية حظي بتصـنيف أقل في الفترة بعد تطبيق القانون رغم أنها ذات الدرجة، وهنا يتوجب على ادارته النظر الى المؤشـرات التي تعاني من تصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا

هنا نخص عنصري ملاءة رأس المال والربحية، وهذا لا يعني استبعاد المؤشرات الأخرى التي أثبت التحليل المالي تراجع مستواها بعد تطبيق القانون الليبي لمنع المعاملات الربوية.

10. الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحثان على بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها، وذلك لبلوغ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تمت معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS، والذي يشير اختصاراً الى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)، وذلك اعتماداً على المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وفيما يلي الاختبارات التي تم الاستناد عليها.

- **اختبار شابيرو ويلك (Shapiro–Wilk Test):**

هو اختبار إحصائي تكون فيه الفرضية الصفرية هي انتماء العينة المدروسة الى مجتمع موزع توزيعاً طبيعياً حسب المتغير المدروس، ومقارنة بالاختبارات السابقة؛ يتم اللجوء الى شابيرو عند التحقق من التوزيع الطبيعي للعينات الصغيرة (أقل من 50).

وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد عليه لغرض التحقق من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك استعداداً لاستخدام اختبار (T).

- **اختبار(t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T–Test):**

يستخدم هذا الاختبار لقياس الفروق المعنوية (Significant Difference) بين متوسطي عينتين طبيعيين مستقلين، وذلك عندما يكون تباين المجتمعين متساويين ومجهول، إضافة الى أن حجم العينتين يكون صغير، عليه فإن التوزيع الاحتمالي (توزيع المعاينة) للإحصاء هو توزيع (Independent Samples T–Test).

- **اختبار مربع ايتا (η^2):**

هو أحد الاختبارات المستخدمة في قياس مستويات حجم التأثير، ويستخدم مع اختبار **(T)** لعينتين مستقلتين، ومن خلاله يقدّر حجم التغير الناتج من أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، بمعنى أن مربع ايتا **(η^2)** يقيس نسبة التباين الكلي في المتغير التابع الذي يرجع الى المتغير المستقل، إضافة الى قدرته على إيضاح قوة العلاقة بين المتغيرين، وذلك في ظل سهولة حسابه الذي يكمن في القانون التالي:

$$\eta 2 = \frac{T2}{T2 + DF}$$

حيث أن:

- T^2 قيمة مربع T لعينتين مستقلتين.

- Df درجات الحرية (Degrees of Freedom).

الى جانب ذلك؛ فإن اختبار مربع ايتا (η^2) يتميز بسهولة التفسير، والجدول (10) يعكس مستويات التأثيرات، حيث يكون التأثير صغير إذا بلغ (1%)، ويصبح متوسط التأثير إذا بلغ حدود (6%)، وذو تأثير كبير إذا بلغت (14%)، ويكون كبير جداً إذا وصل الى (20%) أو أكبر منها.

جدول (10) الجدول المرجعي لمستويات التأثير في مربع ايتا (η^2)•

قيمة η^2	0.01	0.06	0.14	0.20
حجم التأثير	صغير	متوسط	كبير	كبير جداً

• **(المصدر**: بدوي، 2018)

10-1 اختبار الفرضيات:

1. **اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk Test):** تم استخدم هذا الاختبار بغية التعرف على مدى اتباع بيانات مصرف الجمهورية للتوزيع الطبيعي.

جدول (11) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)

النسبة المالية	الفترة	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	0.871	5	0.270
	بعد	0.751	4	0.039
نسبة التصنيف المرجح	قبل	0.970	5	0.876
	بعد	0.860	4	0.262
نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات	قبل	0.900	5	0.408
	بعد	0.905	4	0.454
معدل نمو المركز المالي	قبل	0.982	5	0.945
	بعد	0.964	4	0.805
معدل العائد على الأصول	قبل	0.810	5	0.098
	بعد	0.939	4	0.649
نسبة السيولة	قبل	0.883	5	0.325
	بعد	0.763	4	0.051

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)

من خلال الجدول (11)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد في النسب المالية (نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) أكبر من (0.05)، وذلك يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لـ(نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول) فقد كانت أقل من (0.05) لكنها أكبر من (0.01)، بالتالي فإنه إحصائياً تعد بياناتها موزعة توزيعاً طبيعياً.

2. اختبار(t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test): اعتمدنا على اختبار (T) لإيضاح الفروقات الإحصائية للنسب المالية التي تقيس الأداء المالي لمصرف الجمهورية، وذلك بين الفترة التي تسبق تطبيق القانون، والفترة التي تلي عملية التطبيق.

جدول (12) اختبار تحليل T لعينتين لبيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)•

النسبة المالية	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	5	0.028	0.004	1.94	0.094
	بعد	4	0.025	0.001		
نسبة التصنيف المرجح	قبل	5	0.195	0.019	1.066	0.322
	بعد	4	0.205	0.005		
نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات	قبل	5	2.071	0.284	4.73	0.002
	بعد	4	1.307	0.164		
معدل نمو المركز المالي	قبل	5	0.101	0.088	1.403	0.203
	بعد	4	0.032	0.049		
معدل العائد على الأصول	قبل	5	0.007	0.003	3.586	0.009
	بعد	4	0.002	0.001		
نسبة السيولة	قبل	5	1.060	0.007	1.36	0.217
	بعد	4	1.045	0.024		

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برامج التحليل الاحصائي

وتعليقاً على ما سبق؛ سنأخذ كل فرضية من جانب النسبة المالية التي تُمثلها:

لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.094)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.322)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، عليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.002)، وهذه القيمة أقل من (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في معدل نمو المركز المالي قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.322)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، عليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.009)، وهذه القيمة أقل من (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو

دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

- **لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.**

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.217)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

2. **اختبار مربع ايتا (η^2):** تم اللجوء الى هذا الاختبار بغية تحديد حجم التأثير الذي يحدثه قانون منع المعاملات الربوية على احداث الفروقات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي لمصرف الجمهورية.

جدول (13) حجم تأثير(η^2) القانون على أداء مصرف الجمهورية •

النسبة المالية	الفترة	قيمة T	قيمة η^2	حجم التأثير
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل بعد	1.94	0.349	كبير جداً
نسبة التصنيف المرجح	قبل بعد	1.066	0.14	كبير
نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات	قبل بعد	4.743	0.763	كبير جداً
معدل نمو المركز المالي	قبل بعد	1.403	0.220	كبير جداً
معدل العائد على الأصول	قبل بعد	3.586	0.648	كبير جداً
نسبة السيولة	قبل بعد	1.357	0.208	كبير جداً

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)

وتعليقاً على الجدول السابق؛ سنأخذ كل مؤشر بما يلائم النسبة المالية التي تمثله:

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ملاءة رأس مال مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.349)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول كان بنسبة تأثير (34.9%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على جودة الأصول مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة التصنيف المرجح).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.14)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة التصنيف المرجح كان بنسبة تأثير (14%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الادارة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.763)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات كان بنسبة تأثير (76.3%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الادارة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(معدل نمو المركز المالي).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.220)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بمعدل نمو المركز المالي كان بنسبة تأثير (22%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بـ(معدل العائد على الأصول).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.648)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بمعدل العائد على الأصول كان بنسبة تأثير (64.8%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على سيولة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة السيولة).**

من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.208)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة السيولة كان بنسبة تأثير (20.8%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

11. النتائج والتوصيات:

انطلاقاً من إطار الدراسة العملي، ومن جانب الأداء المالي؛ فقد حظي المصرف بالتصنيف (3) خلال الفترتين (2009–2013) و(2014–2017)، وذلك في ظل تدني مستوى الأداء في جل مؤشراته المالية باستثناء السيولة، فبالنظر الى التصنيف الفردي لكل مؤشر؛ يمكننا أن نلحظ أن التصنيف تراوح بين (3–4)، أما السيولة فقد كانت المؤشر الوحيد الذي حظي بتصنيف قوي (1)، رغم أن ارتفاعها في ظل انخفاض المؤشرات الأخرى قد يعطي مدلولاً سلبياً.

وما تم التوصل إليه احصائياً؛ وافق نتائج التحليل المالي المنبثق عن مؤشرات الأداء المالي، والذي تم قياسه بواسطة بالنموذج الشامل CAMEL، وفي حساب مؤشراته تم الاعتماد على النسب الملائمة للبيانات المتاحة (نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة).

وبالنظر الى الفروقات؛ نجد أن أداء المصرف بعد القانون (2014–2017) لم يختلف عن أدائه قبل القانون (2009–2013)، باستثناء نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات الممثلة عن كفاءة الإدارة، والتغير هنا جاء بالانخفاض مقارنة بمعدل نمو المركز المالي الممثل هو الأخر عن كفاءة الإدارة؛ والذي لم تحدث فيه فروقات خلال الفترتين، ولما سبق نُضيف معدل العائد على الأصول، فقد أظهرت النتائج حدوث فروقات في نسبته قبل وبعد تطبيق القانون.

وصولاً الى حجم الأثر الذي أصاب مؤشرات الأداء المالي، والذي تراوح أثره بين (كبير) و(كبير جداً)، وهذا يعني أن للفوائد بشقيها المدفوعة والمقبوضة أثر عالي، والأثر الذي أحدثه القانون عند تطبيقه على الأشخاص الطبعيين كان بالسلب على مؤشرات الأداء، وحيث يرى ذلك من خلال حساب مربع ايتا وانخفاض المتوسط الحسابي لكل نسبة، والخلاصة تكمن في انعكاسات ذات دلالة لقانون منع المعاملات الربوية على أداء مصرف الجمهورية، وللأسباب الأخرى أثر بفارق النسبة التي حققها القانون عن تمامها، والتي من الاهمية بمكان أن تكون نواه لقيام دراسات أخرى على هذا

المصرف أو مصارف أخرى في ليبيا، سواء كانت خاصة أو عامة، تجارية أو متخصصة خصوصاً بعد إنشاء مصارف إسلامية متكاملة في الشكل والمضمون.

وفي إطار التوصيات؛ نوصي مصرف ليبيا المركزي باعتماد نظام دوري لتقييم أداء المصارف الليبية كل على حده، وتشديد الرقابة عليها من ناحية الشفافية والافصاح عن البيانات المالية، وذلك لكي يتسنى للباحثين والمستفيدين تقييم الأداء بشكل تفصيلي يعزز نقاط القوة ويكشف عن جوانب الضعف.

المراجع العلمية:

1. أسعد، بسام (2018). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (1)، ص (287-306).
2. اسميو، منى حسن، والصادق حسين غيث، الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020؛ **مجلة آفاق اقتصادية**، 6 (12)، ص (266-269).
3. بدوي، عبير علي (2018). مقارنة طرق قياس حجم الأثر لبعض الأساليب الإحصائية مع أحجام عينات مختلفة، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد (19)، ص (433-491).
4. بوخلخال، يوسف (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مجلة الباحث**، العدد (10)، ص (205-216).
5. بورقبة، شوقي (2011). طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، العدد (1)، ص (141-160).
6. بولحية، الطيب، وعمر بوجميعة (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة (2009-2013)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد (4)، ص (1-28).
7. تميسة، سهام (2014). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2008-2012)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8. الحمري، ماجد عبدالرزاق (2001). أثر حجم الودائع الدائنة في إيرادات المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

9. الزلي، حسن محمد (2007). أثار أسعار الفائدة والودائع على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرفي الأمة والصحاري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

10. الزواوي، علي عبد الحفيظ، وايمان السريتي (2017). أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، **مجلة دراسات الاقتصاد**، المجلد (6)، العدد (1)، ص (56-71).

11. شهوب، عادل عبدالسلام (2004). أسعار الفائدة وحجم الودائع الدائنة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري للفترة (1990-2001)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

12. العلي، أحمد، وعبدالرزاق قاسم (2013). قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية: دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (29)، العدد (1)، ص (243-263).

13. علي، علي غيث (2013). سياسة أسعار الفائدة في سورية: دراسة نظرية تطبيقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

14. فرحات، أحمد محمد (2019). **إدارة المصارف**، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط (1)، ص (161)، بنغازي.

15. القانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، **قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام**، الجريدة الرسمية – ليبيا.

16. القانون رقم (7) لسنة 2015 م بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، **قوانين صادرة عن مجلس النواب الليبي**، الجريدة الرسمية – ليبيا.

17. محمد، علي، وعلي كنعان (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش. م. م، **مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية**، المجلد (30)، العدد (1)، ص (531-559).

18. الموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية: (***www.jbank.ly***).

19. الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي: (***cbl.gov.ly***).

20. يمينة، شوشة، وبوعبدالله ودان (2013). أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد (8)، ص (91-111).